

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيجل



كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دور أدوات التحليل المالي في إدارة الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة شركة الخزف الصحي بالميلية)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: محاسبة وإدارة مالية

إشراف الأستاذة:

بوتسطة لامية

إعداد الطالبتين:

- زروق نوال

بوعريوة مسيكة

لجنة المناقشة:

. بوغرة باديس.....رئيسا

. بوتسطة لامية.....مقرا

. بوريدح سوريا.....عضوا

السنة الجامعية: 2015 / 2014

كلمة شكر و عرفان

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي
وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك
الصالحين "

الزمل -19-

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن
يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن
نتقدم بشكرنا وتقديرنا و عرفاننا إلى الأستاذة المشرفة "بوتسطة لمياء"
التي لم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها وتوجيهاتها السديدة التي كان
لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل، وكذا صبرها وسعة صدرها وحرصها
الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف.
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كل عمال المؤسسة الخرفاء الصحي
بالميلية على حسن تعاملهم وتعاونهم معنا.
كما نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين
وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل، ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر
والعرفان إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي ثمرة بصدي إلى اللذان قال فيهما عز وجل " و قضى ربك أن تعبد إلا إياه و بالوالدين إحسانا إلى أمكذب و أرق كلمة في الكون و هي " أهبي " رمز العطاء و الحب و إلى من أثار دربي و آمن بنجاحي و منحني الثقة " أبي " العزيز .

إلى أعز الناس إلي اللواتي لم تبخلن علي بحنانن و عطفن أخواتي " وهبة و عائلتها ، نضيرة و عائلتها ، نواره و عائلتها " .

إلى سدي في هذا الحياة إخواني: " طالع ، خير الدين ، فارس ، مسعود و عائلتها ، الطاهر و عائلتها " .
إلى من شاركنتني في هذا العمل " مسيكة "

إلى صديقاتي مريم ، نورة ، سميرة ، روفية

إلى كل الأصدقاء و الصديقات و الزملاء و الزميلات - دون استثناء .

زروق نوال

الحمد لله الذي وربى خالقي الذي كلما سألته أعطاني وكلما شكرته زادني من فضله و الذي بعونه

أنهينا هذا العمل المتواضع .

إلى من طوقت نفسي و سكنت قلبي و منحنتني العنان إلى أعز و أغلى ما منحني الله أمي الحبيبة حفظها الله و أطال في عمرها " الصافية "

إلى الشعلة التي أثاره طريقي و أضاءت دروبي إلى من جعلني أدب في هذا الوجود أبي العزيز حفظه الله و أطال في عمره " السبتي "

إلى من كان إلى من كان عوني و سدي في هذه الحياة " زوجي العزيز "

إلى إخواني: العزيزين نور الدين ، احمد

إلى أخواتي العزيزات ، فهيمة ، جميلة ، سهام ، فريدة و زوجها عبد السلام ، صورية و زوجها عزوز ، زهية و خطيبها عبد المجد .

إلى كل من يحمل لقبه بوعريوة و بوضاعة

إلى عائلة زوجي و كل من يحمل لقبه بوثلجة .

إلى رفيقتي التي شركنتني في هذا العمل " نوال " .

إلى صديقاتي: سعاد ، زينب سميرة ، ابتسام ، رحيمة ، دليلة ، فطيمة ، شمرزاد إلى كل زملائي بقسم علوم التسيير إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكره مقلمي

مسيكة

المقدمة العامة

المقدمة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية تحديات كبيرة بسبب شدة التغيرات الاقتصادية، السياسية، القانونية... الخ، والتي تشهدها بيئتها الخارجية والداخلية على حدّ سواء. وفي سبيل ضمان البقاء والاستمرار وتحقيق النمو والازدهار، تبحث المؤسسة الاقتصادية على كلّ ما من شأنه أن يحقق مختلف الأهداف التي تسعى إليها، وتضمن سلامتها وعدم تعرّضها لمخاطر ماليّة تؤثر على نشاطها، ومن أهمّ وأبرز السبل لتحقيق ذلك، نجد التحليل المالي الذي يسمح بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال الكشف عن مواطن القوّة ونقاط الضعف، ومقارنته بأداء المؤسسات المنافسة.

إنّ المؤسسة الاقتصادية التي تنتهج أسلوب التحليل المالي من أجل استغلال الفرص المتاحة، لتسيير المنافسة ومواجهتها، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية التي تمتاز بعدم التأكّد تكون قادرة بشكل كبير على مواجهة المخاطر المالية بصفة عامة والخطر المالي بشكل خاص.

إنّ التحليل المالي بمفهومه الحديث وليد الظروف التي نشأت في مطلع ثلاثينات القرن الماضي، وهي الفترة التي تميّزت بالكساد، إذ قام عدد من الباحثين باستخدام بعض النسب المالية بصورة فردية لتقدير الخطر المالي، وازداد هذا الاهتمام بهذا الموضوع ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الستينات من القرن الماضي، إذ نشط عدد من الباحثين في إجراء دراسات تهدف إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تقدير الخطر المالي، وذلك على أعقاب حوادث الإفلاس التي حصلت في عديد من المؤسسات الأمريكية التي أخذت في التزايد، ملحقة أضراراً كبيرة بالمساهمين والمقرضين والمستثمرين، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من الدراسات التي قامت بتطوير نماذج لها قدرة عالية على تقدير الخطر المالي، وتعتمد على النسب المالية باستخدام أساليب حديثة في التحليل المالي، ولعلّ أشهر هذه النماذج نموذج ALTMAN وقد سار على نهجه العديد من الباحثين الأجانب والعرب بالاعتماد على الأسلوب نفسه.

أهمية الموضوع:

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة كونه يعالج أهمّ المواضيع التي يهتم بها الكثير من الباحثين ومسيري المؤسسات الاقتصادية على حدّ سواء، إذ يسمح بإبراز أهمّ أدوات التحليل المالي التي تمكّن المؤسسة من الإطلاع على وضعيتها المالية من خلال اكتشاف نقاط القوّة ومحاولة تعزيزها واكتشاف نقاط الضعف التي يمكن أن تؤديّ بها إلى الوقوع في خطر مالي وبالتالي ضرورة الاعتماد على هذه الأدوات لتقدير الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية و ذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على المؤسسة وعلى العديد من الأطراف ذات الصلة بها، حيث أصبح من الضروري إيجاد طريقة وآلية تحليلية يمكن من خلالها تقدير الخطر المالي قبل عدد من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيارنا لهذا الموضوع أساساً في :

- الرغبة الشخصية في معالجة مثل هذه المواضيع التي لها علاقة بمجال تخصصنا؛
- محاولة التعمق أكثر في هذا الموضوع نظراً للأهمية التي يحضى بها التحليل المالي داخل المؤسسة الاقتصادية؛

أهداف الموضوع:

- نسعى من خلال إنجاز هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجزها في ما يلي :
- التعرف على أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقدير الخطر المالي؛
 - التحذير من النهايات المالية للمؤسسات الاقتصادية انطلاقاً من تقديم مفاهيم موسّعة كالإفلاس والعسر المالي الفشل المالي والتعثر المالي وخاصة الخطر المالي موضوع الدراسة؛
 - عرض وتقديم مختلف الدراسات والنماذج المساهمة في تقدير الخطر المالي للمؤسسة الاقتصادية بناء على مجموعة من التغيّرات تبنى في مجملها على مجموعة من النسب المالية؛
 - تطبيق بعض النماذج (ALTMAN , SPIRINGT, KIDA) على مؤسّسة الخزف الصحي بالميلية لتقدير إمكانية وقوعها في خطر مالي؛
 - تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات لتفعيل دور أدوات التحليل المالي (النسب المالية) في تقدير الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

الإشكالية المطروحة:

قمنا بصياغة الإشكالية في شكل تساؤل رئيسي على النحو التالي:

ما هو دور أدوات التحليل المالي في تقدير الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية؟

حيث يندرج ضمن هذا التساؤل جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتحليل المالي، وما هي أهم القوائم المالية المستخدمة لمثل هذا الغرض؟
- ما مفهوم الخطر المالي، مراحل وأساببه؟
- كيف يتم تقدير الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية بواسطة النسب المالية، مؤشرات التوازن والنماذج؟
- هل هناك إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي؟

الفرضيات:

تتمثل الفرضيات التي نحاول إثبات صحتها أو نفيها من خلال إنجاز هذا البحث في:

- 1- تتمكّن المؤسسة الاقتصادية من خلال الاعتماد على النسب ومؤشرات التوازن المالي من الكشف المبكر للخطر المالي الذي يمكن أن تقع فيه.
- 2- إمكانية تقدير وقوع الخطر في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية وفق نماذج (ALTMAN, SPIRINGT, KIDA).

منهج البحث:

لإنجاز بحثنا هذا والتوصل إلى إجابات عن التساؤلات المطروحة فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجزء النظري من الدراسة وذلك بغية استيعاب الإطار النظري للبحث وفهم مكوناته، معتمدين في ذلك على مختلف الكتب والمجلات والدوريات.

أمّا بالنسبة للجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدنا فيها على منهج دراسة الحالة، وهذا من أجل إسقاط ما تناولته الدراسة النظرية على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية مستخدمين فيها كل من المقابلة ومختلف التقارير والإحصائيات التي تم الحصول عليها من مصلحة المحاسبة والمالية للمؤسسة.

خطة البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى قسمين قسم نظري و آخر تطبيقي، اشتمل القسم النظري للدراسة على فصلين حيث كان الفصل الأول تحت عنوان التحليل المالي و أدواته، يتضمن المبحث الأول فيه مدخل للتحليل المالي، أما المبحث الثاني فخصصناه لاستعمالات التحليل المالي و أساليبه الحديثة، في حين خصصنا المبحث الثالث للتعرف على القوائم المالية المستعملة لأغراض التحليل المالي، أما المبحث الرابع فقد تضمن أدوات التحليل المالي، أما الفصل الثاني فقد تعرفنا من خلاله على آلية تقدير الخطر المالي حيث تضمن أربعة مباحث تضمن المبحث الأول مفاهيم أساسية عن الخطر المالي، أما المبحث الثاني فكان حول مدخل إدارة المخاطر في حين خصص المبحث الثالث لإبراز كيفية استخدام النسب المالية و التوازنات المالية لتقدير الخطر المالي، أما المبحث الرابع فبيننا فيه كيفية استخدام نماذج في تقدير الخطر المالي أما الفصل الثالث والأخير فقد خصصناه لدراسة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، وقد تضمن هذا الفصل ثلاث مباحث كان المبحث الأول فيه مدخلا ضروريا لدراسة أي مؤسسة حيث جاء تحت عنوان تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، أما المبحث الثاني فقد تضمن عرض الكشوف المالية لمؤسسة الخزف الصحي وتضمن المبحث الثالث والأخير دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي من خلال استعمال أدوات التحليل المالي. في خاتمة البحث قدمنا حصيلة موجزة عنه.

الفصل الأول

التحليل المالي وأدواته

المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي

المبحث الثاني: الاستعمالات والأساليب الحديثة للتحليل المالي

المبحث الثالث: القوائم المالية لأغراض التحليل المالي

المبحث الرابع: وسائل وأدوات التحليل المالي

تمهيد الفصل:

يعتبر التحليل المالي من أكثر الأدوات استعمالاً في تقييم وتقدير الخطر المالي في المؤسسة خاصة وأن المؤسسة تنشط في محيط يمتاز بالديناميكية وعدم الاستقرار وهو يعتمد على عدة معلومات متنوعة داخلية أو خارجية، إذ يقوم بتشخيص شامل وتقييم الحالة المالية في فترة زمنية معينة من نشاط المؤسسة، لذا يشكل موضوع التحليل المالي حيزاً هاماً ضمن اهتمام الباحثين والمختصين.

وفي هذا الفصل سوف يتم عرض شامل لتحليل المالي من خلال تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث نتناول في المبحث الأول مدخل التحليل المالي، ثم استعمالاته، وأخير أدوات التحليل المالي كما سوف نشير إلى أهم القوائم المالية المستعملة لأغراض التحليل المالي.

المبحث الأول: مدخل لتحليل المالي

يحتل التحليل المالي مكانة هامة في الفكر المالي، حيث يستعمل لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال ما يقدمه من معلومات ذات دلالة هامة في تقييم أداء المؤسسة، لدى ارتأينا في هذا المبحث: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته، وظائفه، أهدافه، بيئته، مقوماته ومنهجيته.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته

عرف التحليل المالي عدة تطورات، نتيجة العديد من الأسباب، نتعرف عليها فيما يلي:

1- لمحة تاريخية:

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة ما بين 1929-1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، مع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي.⁽¹⁾

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسات المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية.

(1)- ناصر دادي عدون: "تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي"، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص 13.

2- أسباب ظهور التحليل المالي: هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة تحليل وتقييم أداء المؤسسات حيث يمكننا تلخيص هذه الأخيرة في:⁽¹⁾

2-1- الثورة الصناعية و ظهور المؤسسات الكبيرة: أدت الثورة الصناعية إلى ظهور عمليات الإنتاج الكبيرة مما نتج عنه ظهور مؤسسات عملاقة، خاصة منها مؤسسات المساهمة، والتي يكون فيها انفصال بين الإدارة والملك والمساهمين وبالتالي كان من الضروري إيجاد وسيلة تمكن المستثمرين من متابعة نتائج المؤسسات التي يستثمرون فيها أموالهم.

2-2- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية: رغبة الحكومة في توفير قدر من الأمان للمستثمرين، قامت بوضع القوانين أو التشريعات التي تقضي بضرورة أن تقوم المؤسسات بتبويب كشفها المالية وعرض بياناتها المالية بشكل يسمح للمساهمين و الأطراف الخارجية الأخرى بالتعرف على نتائج المؤسسة.

2-3- الكساد الكبير: ساد الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينيات من القرن المنصرم، والذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للمؤسسة.

2-4- ظهور الائتمان كمصدر لتمويل: حيث أن مؤسسات التمويل والبنوك المقرضة تهتم بشكل أساسي بعملية اتخاذ قرار التمويل من عدمه، بناء على المؤشرات التي تعطيها نتائج التحليل المالي.

2-5- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية: إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم المؤسسات التي تطرح أسهمها للاكتتاب أن تعرض وبشكل منفصل قوائمها المالية حتى يتمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وقد كانت لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دورا هاما في تطوير تقنية التحليل المالي في فرنسا حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينيات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967م لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنتشرها المؤسسات مساهمة الادخار العمومي.

3- مفهوم التحليل المالي: لقد أعطيت عدة تعاريف للتحليل المالي يمكن ذكر البعض منها فيما يلي:

>> التحليل المالي هو عملية من خلالها اكتشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المؤسسة تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال

⁽¹⁾ - بن مالك عمار: "المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء"، رسالة الماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة منثوري قسنطينة، 2010-2011، ص ص 8-9.

معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات. << (1)

>> ينظر إلى التحليل المالي أيضا بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية ، المدونة بالقوائم المالية، (الميزانية، جدول حسابات النتائج) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الهام في عملية التحليل المالي . << (2)

>> التحليل المالي في جوهره لا يخرج عن الدراسة التفصيلية للبيانات المالية والارتباط فيما بينها، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكيفية التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية، المختلفة التي تعمل المؤسسة على إظهارها << (3)

من خلال التعريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتحليل المالي: بأنه عملية دراسة وتحليل منظمة للقوائم المالية يتم من خلالها اكتشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وذلك باستخدام أساليب وأدوات رياضية وإحصائية ، تساعد في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال تقييم أداء المؤسسة وذلك لاتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني: وظائف، أهداف، بيئة التحليل المالي

1- وظائف التحليل المالي: للتحليل المالي عدة وظائف تركز في مجملها حول: (4)

- 1-1- توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها و بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات التي تحدد سياسات التحليل المالي.
- 1-2- اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب انجازها .
- 1-3- اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث عن فرص تمويلية أفضل.
- 1-4- اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلفة العمليات المالية.

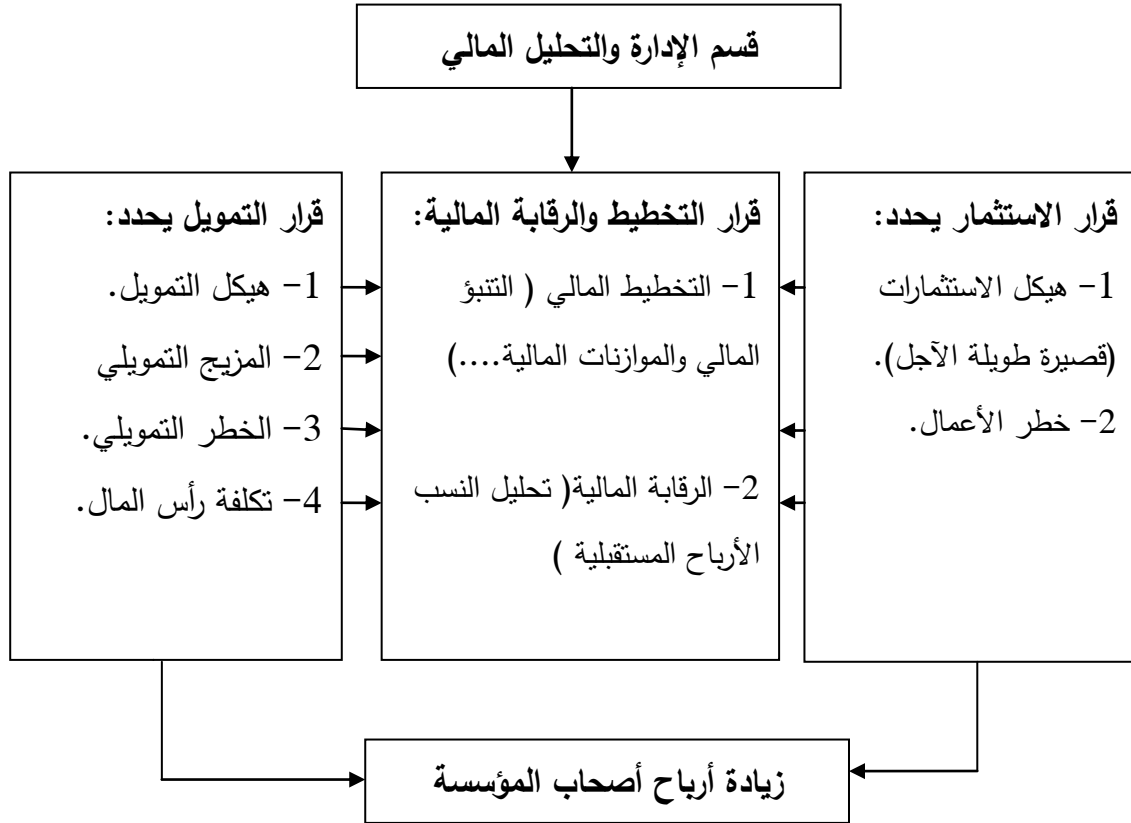
(1)- محمد مطر: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات الاستخدامات العلمية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص: 3.

(2)- عبد الغفار حنفي: "الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات"، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992، ص: 79.

(3)- وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل"، الطبعة الأولى، عمان، 2004، ص: 21.

(4)- بن مالك بن عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

الشكل رقم (1): وظائف التحليل المالي.



المصدر: بن مالك بن عمار: مرجع سبق ذكره، ص12.

2- أهداف التحليل المالي: يهدف التحليل المالي إلى عدة أهداف تختلف هذه الأهداف باختلاف الأطراف

المتعاملة مع المؤسسة ومن هذه الأهداف ما يلي:⁽¹⁾

- تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وزيادة القيمة الحالية المستقبلية للمشاريع القائمة وزيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة؛

- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعية؛

- بناء توقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائد مالية مستمرة.

بالإضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف أخرى نذكر منها ما يلي:⁽²⁾

- الحكم على أداء وكفاءة الإدارة؛

(1)- خالد توفيق الشميري: "التحليل المالي والاقتصادي في دراسة وتقييم جدوى المشاريع"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص:55.

(2)- رشاد العصار وآخرون: "الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص:154.

- بيان قدرة المؤسسة على خدمة زبائنها وقدرتها على الاقتراض؛
 - تقييم البرامج التشغيلية المطبقة،
 - بيان وضع مستوى المؤسسة في القطاع التي تنتمي له؛
 - المساعدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم، والحكم على مستوى أنظمة الرقابة المستخدمة.
- 3- بيئة التحليل المالي:** يرتكز فعل الإدارة المالية على تحقيق هدفها الاستراتيجي المتوقع في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة (تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد)، ويتحقق مثل هذا الهدف من خلال ممارسة الإدارة المالية قراراتها في الاستثمار والتمويل وقسمة الأرباح. وتتحدد مهمة المحلل المالي هنا على تكوين المعايير والأدوات التي تستخدم في الحكم على سلامة وصحة القرارات التي اعتمدها الإدارة المالية . لذا فإن بيئة التحليل المالي تتعكس بالاتجاهات التقليدية والحديثة لأدوات التحليل المعتمدة في تقييم الأداء، كما هو موضح في الشكل رقم(2)، إذا يتضح من الشكل أن هناك أطرافا تتأثر بنتائج التحليل المالي هم الإدارة المالية وحملة الأسهم ذوي المصالح المشتركة، إضافة إلى مؤشرات البيئة الاقتصادية العامة. إذا يلعب الاتجاه الاقتصادي للتحليل المالي دورا في تقييم المكانة الاقتصادية للمؤسسة في القطاع الاقتصادي بشكل عام. ويتحقق ذلك من خلال قياس كفاءة وقدرة الإدارة على تحقيق الميزة التنافسية في الأجل الطويل (تعظيم المنفعة). ويعد خصم التدفقات النقدية المتوقعة المقياس الأفضل لمساهمة المؤسسة في البيئة الاقتصادية العامة.(1)

ومهما اختلف نشاط المؤسسة وحجمها وشكلها القانوني فإن التحليل المالي يتطلب منهجية علمية لتحقيق التوافق البيئي لضمان القرار السليم. وهذه المنهجية تتحدد وفق الآتي:(2)

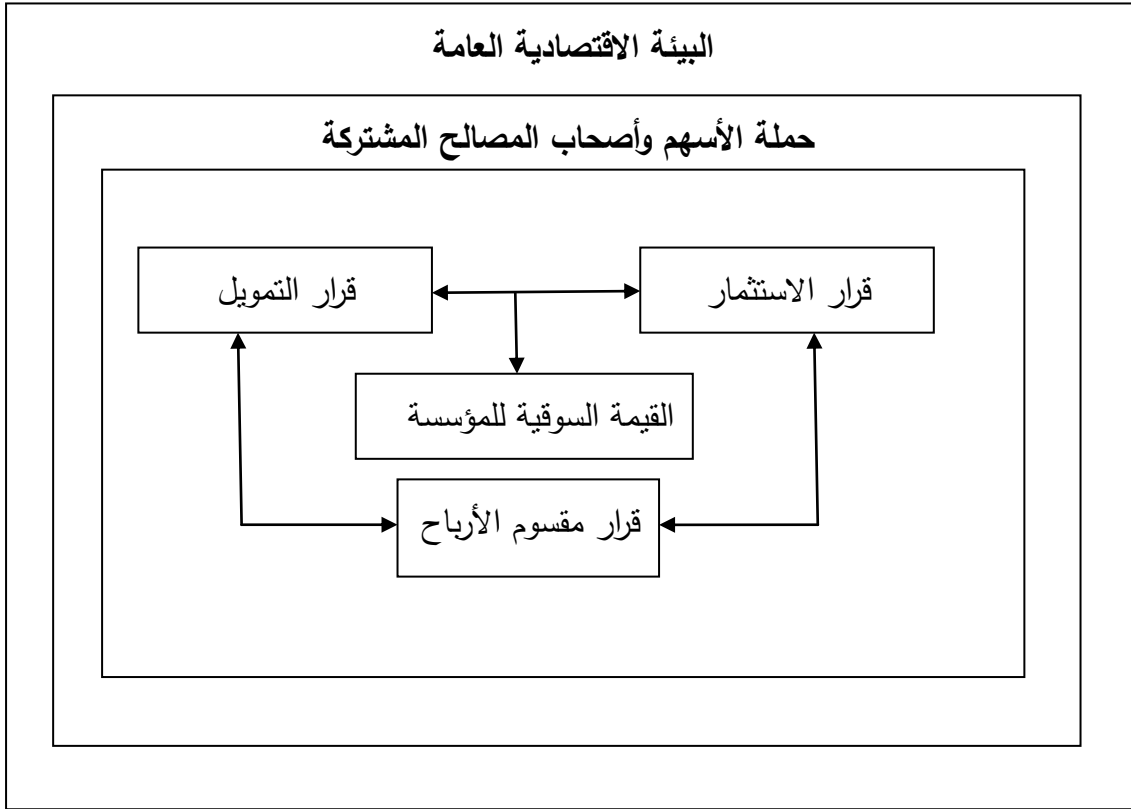
- الهدف من التحليل لتوفير الجهد والوقت والكلفة؛
- تحديد الفترة التي يغطيها التحليل؛
- اختيار الأداة المناسبة للتحليل والمعيار المناسب للمقارنة؛
- تحديد الموقف الاستراتيجي للمؤسسة وفقا لمعيار المقارنة؛
- تشخيص أسباب الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لمعالجتها أو الحد منها؛
- تقييم خلاصة المواقف واقتراح الحركة الإستراتيجية اللاحقة.

(1)- عدنان تايه: ارشد فؤاد التميمي: "التحليل والتخطيط المالي، الاتجاهات المعاصرة"، الطبعة العربية، دار البيزوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008،

ص ص:22، 23 .

(2)- نفس المرجع، ص: 23.

الشكل رقم(2): بيئة التحليل المالي



المصدر: عدنان تاية النعيمي، ارشد فؤاد: المرجع السابق، ص: 23.

المطلب الثالث: أهمية، مقومات، منهجية التحليل المالي

1- أهمية التحليل المالي:⁽¹⁾ تتبع أهمية التحليل المالي من اعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة البيانات ذات العلاقة بموضوع التحليل، لتحقيق المراقبة الجيدة على استخدام الموارد المالية المتاحة في المؤسسة. وهو بالتالي أحد أشكال أدوات الإدارة العلمية لأنشطة المؤسسة، من خلال العلاقات بين البيانات المالية، والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية متعددة، إضافة إلى بيان حجم هذا التغير على الهيكل المالي العام للمؤسسة. وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على التساؤلات التي تطرحها جهات معينة ذات علاقة بالمؤسسة.

ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي:

- يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمؤسسة المختلفة، وبغض النظر عن طبيعة عملها، ليمد متخذي القرارات في المجتمع بالمشورات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة؛

(1) - وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل"، مرجع سبق ذكره، ص: 24-25.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع، لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع، كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

- يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للمؤسسة الاقتصادية، من حيث مؤشرات نتائج الأعمال، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

2- مقومات التحليل المالي: التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة

مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعلمية ولعل أبرز هذه المقومات هي: (1)

1-2- للوصول إلى أهداف العملية التحليلية كنتائج يتم تحقيقها في سياق التحليل، لا بد للمحلل أن يبرز الحقائق التي يستند عليها قبل تفسيرها، هذا يعني أن التحليل يتضمن مادة أولية ممثلة بالبيانات يعتمد عليها المحلل والتي تعتبر حقائق مر بها المشروع في فترة زمنية معينة، تتطلب تحويلها إلى مؤشرات مالية من خلال إيجاد العلاقة القائمة بين هذه البيانات، بالاعتماد على مجموعة من الطرق والأساليب التي تقدم تصور واقع حال المشروع وما سيكون عليه في المستقبل.

2-2- لتحقيق غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفر مدخلات دقيقة للعملية التحليلية أي نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها تتوقف على دقة البيانات التي اعتمد عليها المحلل، إذا أن مخرجات العملية التحليلية المتمثلة بالمعلومات التي تصاغ من خلال إيجاد العلاقة المتداخلة بين البيانات التي يتم الاستناد عليها تعتمد بالدرجة الأولى على صحة البيانات التي اعتبرت المادة الأولية للعملية التحليلية.

2-3- تمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المشروع الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع، بالإضافة إلى ذلك لا بد أن يكون مؤهل تأهيلا علميا وعمليا مناسب ويتميز بخصائص المقدره الديناميكية، وقادر على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل وتفسير النتائج التي يتوصل إليها لاستقراء المستقبل.

3- منهجية التحليل المالي: بالرغم من أن طريقة التحليل المالي يجب أن تترك تفصيلاتها للرأي المحلل

نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن يواجه بها، إلا أن ذلك لا يمنع من

(1) - وليد ناجي الحياي: "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، بدون سنة نشر، ص ص:

وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساساً لمدخل عام لمنهجية التحليل المالي. ومن هذه الأسس العامة ما يلي:⁽¹⁾

3-1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: ويبدأ التحليل المالي بتحديد المشكلة التي يسعى المحلل لمعرفةها ويعتبر هذا التحديد ضرورة هامة لبدء صحيح لعملية التحليل، لأنه يجنب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة. فإذا ووجه المحلل الائتماني في بنك تجاري بطلب قرض قصير الأجل من عميل ما، فيمكن لهذا المحلل أن يحدد هدفه بتقدير مدى قدرته ورغبة العميل على الوفاء في الوقت المحدد، بعد ذلك يركز جهده على ما يمكن أن يحقق هذا الهدف، وهو قدرة العميل على انجاز الدورة التجارية بنجاح وتمتعه بأدبيات جيدة.

3-2- تحديد الفترة التي يشملها تحليل القوائم المالية: من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذا كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في التحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأن القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة قد لا تكون معبرة عن اتجاه العام للأداء.

3-3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: فرغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبيات والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرة على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

3-4- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة التعامل مع المشكلة موضوع البحث: وحيث أن المشكلة موضع البحث هي السيولة لذا نستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة مثل:

- نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة؛

- معدل دوران البضاعة، والذي يعبر عن مدى السرعة التي يتم فيها تحويل البضاعة الموجودة لدى المؤسسة إلى نقد يستعمل في الوفاء بالتزاماتها.

3-5 استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارة والجهد لتقييم ما يقف خلف الأرقام. ولا يمكن استبدال هذا الجهد بعملية ميكانيكية، إلا التعريف الصحيح للمشكلة، والتحديد المناسب للأسئلة المتوجب الإجابة عنها، والمهارة في اختيار الأدوات المناسبة سنقود بلا شك إلى تفسير معقول لنتيجة التحليل.

(1) - مفلح عقل: الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون مكان نشر، 2009، ص ص: 40-41.

3-6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج علياً: ولا مانع، أن يستدعي الأمر من استعمال أكثر من معيار.

3-7- تحليل أسباب الانحراف وتحديدها.

3-8- وضع التوصية المناسبة بشأن النتائج: ومن النادر أن يتاح للمحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد أن معظم المحللين يعملون في ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغائها كلياً.

المبحث الثاني: استعمالات التحليل المالي وأساليبه الحديثة

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، حيث برزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات من القرن الماضي وشهدت تلك الفترة انهيارات العديد من المؤسسات. لدى سوف نتطرق في هذا المبحث إلى استعمالات التحليل المالي من خلال المطلب الأول، ثم نتطرق في المطلب الثاني إلى الأساليب الحديثة في التحليل المالي.

المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم استعمالات التحليل المالي من خلال ما يلي:

1- **مجالات التحليل المالي:** يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وتتوسع استعمالات التحليل المالي وفقاً للغايات التي يتم تحليل المؤسسة من أجلها، وبشكل عام فإن أهم استعمالات التحليل المالي تتحدد في المجالات التالية:⁽¹⁾

1-1- **تحليل الائتمان:** ويهتم بهذا التحليل الدائنون (المقرضون) وذلك بقصد الحصول على المعلومات حول:

- المخاطر المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة؛
- قدرة الوحدة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائده؛
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المؤسسة في تقييم موجوداتها خاصة ما يقدم منها كضمانات؛

(1) - وحيد محمد رامو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار: "استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، مجلة تنمية الرافدين العدد 100، مجلد 32، جامعة الموصل العراق، 2010، ص ص: 16-17.

- سياسات التمويل المتبعة من قبل الوحدة وآثارها على هيكل رأس مالها.

1-2- التحليل الاستثماري: يعد هذا التحليل ذا أهمية بالغة بالنسبة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات والذين ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، وبالتالي فإن الهدف من هذا التحليل هو الحصول على معلومات عن القوة الإرادية لمؤسسة وفرص استمرارية المؤسسة ومعدلات النمو المتوقع فيها ومؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتها.

1-3- تحليل تقييم الأداء: يهتم بهذا النوع من التحليل معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة والمستثمرين والمقرضين، ويستخدم هذا النوع من التحليل لتقويم كفاءة الأداء في المؤسسة للتعرف على درجة نجاحها في أدائها لأعمالها، وكذلك التعرف على درجة تحقيق المؤسسة لأهدافها، وتعد أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية.

1-4- التحليل للتخطيط: تعد عملية التخطيط للمستقبل أمراً ضرورياً لكل مؤسسة اقتصادية، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من السلع والخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور عن أداء المؤسسة، وذلك بالاسترشاد عن الأداء السابق لها، وهنا تؤدي أدوات التحليل المالي دوراً مهماً في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

1-5- تحليل الاندماج وال شراء: يستخدم تحليل الاندماج لتقويم أصول وخصوم المؤسسة بهدف الوصول إلى القيمة الحقيقية للمؤسسة، إذ يترتب على عملية الاندماج والشراء تكوين مؤسسة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام مؤسستين اقتصاديتين أو أكثر، وفي حالة رغبة المؤسسة بشراء مؤسسة أخرى تقوم الإدارة في كل من المؤسسة (المشترية) المؤسسة (البائعة) بعملية تقييم لكل من الوحدات الاقتصادية التي ينوي شراؤها وبيعها لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبتها.

ويرى الباحثان أنه يمكن إضافة استعمال آخر ومهم للتحليل المالي، وهو التحليل للتنبؤ بفشل المؤسسات والذي يخدم أطرافاً عديدة منها الإدارة والمستثمرين ومراقبي الحسابات والجهات الحكومية، وتعود فائدته على الاقتصاد الوطني والمجتمع.

2- الأطراف المستعملة للتحليل المالي إن الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي:

2-1- المستثمرون، وإدارة المؤسسة نفسها، و سمسرة الأوراق المالية، بالإضافة إلى الدائنون، والعاملون والمصالح الحكومية والمؤسسات المتخصصة. وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات

تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل فئة،⁽¹⁾ كما يتضح ذلك من التفصيل التالي:

2-2- حملة الأسهم (المستثمرون): يهتم المستثمرون عادة بالجوانب المتعلقة بقدرة المدير المالي على تحقيق الأرباح على استثماراتهم، وعلى الوضع المالي للمؤسسة، ويمكن استخدام نسب الربحية لتحقيق هذا الطلب.⁽²⁾

2-3- إدارة المؤسسة نفسها: عادة ما تقوم إدارة المؤسسة بين فترة وأخرى بقياس كفاءتها التشغيلية، ولذلك فهي تهتم بحساب جميع النسب المالية واستخدام النتائج وتفسيرها، وتحديد نقاط القوة والضعف والعمل على معالجة الانحرافات السلبية بعد معرفة أسبابها، وذلك محاولة منها في تحسين الأداء العام لها، لذا نجد أن للتحليل المالي وظيفة رقابية بالإضافة إلى وظائف أخرى، ومن النسب التي يتم التركيز عليها في هذا المجال نسبة السيولة، والربحية، وهذه النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية تسمى بنسب الكفاءة التشغيلية.⁽³⁾

2-4- سمسرة الأوراق المالية: ويهدف هؤلاء، من التحليل المالي إلى التعرف ما يلي:⁽⁴⁾

- التغيرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة لتطورات المالية في المؤسسة أو نتيجة للظروف الاقتصادية العامة الأمر الذي يساعد على اتخاذ قرارات التسعير المناسبة لهذه الأسهم.
- أسهم المؤسسات التي يمكن أن تشكل فرص استثمار جيدة يمكن استغلالها أو تقديم النصح بشأنها للعملاء.

2-5- الدائنون: يقوم الدائنون بالتحليل لأجل تقييم المخاطر المتوقع أن تؤثر في قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات، ويتم ذلك من خلال تركيز التحليل المالي على العناصر التالية: سيولة المؤسسة، الهيكل المالي للمؤسسة، قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، سلامة المركز المالي.⁽⁵⁾

2-6- العاملون: نستطيع القول بصفة عامة أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة المساهمون والعاملون في المؤسسة. فزيادة الأجر مع ثبات الإنتاجية يعني انخفاض العائد المخصص للمؤسسة بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو اختفائها) أو بطريقة غير مباشرة (عدم التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي إذا ما تم دفع التوزيعات من الاحتياطات، ولهذا السبب لا يجوز للعاملين المشاركة في الأرباح في

(1)- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 135.

(2)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3)- علي عباس: "الإدارة المالية في منظمات الأعمال"، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002، ص: 72.

(4)- مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره، ص: 236.

(5)- نفس المرجع، ص: 237.

فرنسا إلا إذا تجاوز صافي الربح 5% بالمقارنة بحق الملكية، بحيث يكون دافعا لهم على زيادة الإنتاجية وضمنان حد أدنى من العائد للملاك.

من الملاحظ انه من المفيد للعاملين معرفة المركز المالي للمؤسسة الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال، وبصفة عامة فإن الأسلوب الذي يتبع في التحليل المالي (بإغفال التوزيعات) لا يختلف عن ذلك الذي سبق الإشارة إليه فيما يتعلق بالتحليل المالي الموجه للمساهمين.⁽¹⁾

2-7- المصالح الحكومية: ⁽²⁾ يقود اهتمام الجهات الحكومية بتحليل المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالثانية بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية؛
- مراقبة الأسعار؛
- غايات إحصائية.

2-8- المؤسسات المتخصصة: تقوم هذه المؤسسات بعملية التحليل المالي إما بمبادرة منها أو على تكليف من إحدى المؤسسات المهمة بأمر المؤسسة وتقديم خدماتها في مثل هذه الحالات مقابل أجر معين. وقد تتولى المؤسسة الاقتصادية نفسها الطلب إلى مؤسسات متخصصة القيام بتحليل أوضاعها المالية ونشر نتائجها و تصنيفها الائتماني في السوق، وتؤثر نتيجة هذا البحث المنشور على قدرة المؤسسة الاقتصادية في الاقتراض وسعر هذا الاقتراض، إذا أن المؤسسة ذات التصنيف الجيد ستقرض بسعر فائدة أقل من تلك المؤسسات التي تحتل مكانة أقل نتيجة التحليل المعد عنها.⁽³⁾

3- نتائج التحليل المالي: بعد إجراء التشخيص الدقيق للمعلومات المحاسبية للمؤسسة ومعالجتها باستعمال وسائل معينة يتم التوصل إلى نتائج تختلف حسب وضعية المحلل بالنسبة للمؤسسة سواء كان داخلي أو خارجي.⁽⁴⁾

3-1- نتائج التحليل الداخلي: كما يمكن للمحلل الداخلي الوصول إلى النتائج التالية:

(1) - رضوان وليد عمار: "أساسيات في الإدارة المالية، مدخل إلى قرارات الاستثمار وساسة التمويل"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص ص: 42-43.

(2) - مفلح محمد عقل، مرجع سبق ذكره ص: 237.

(3) - نفس المرجع، ص ص: 237-238.

(4) - اليمين سعادة: "استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها"، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008-2009، ص ص: 12، 13.

- الحكم على التسيير المالي للفترة تحت التحليل؛
 - الاطلاع على مدى صلاحية السياسات المالية والإنتاجية للفترة تحت التحليل؛
 - التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار التي قد تتعرض لها، بواسطة المديونية مثلا؛
 - اتخاذ قرارات الاستثمار أو التمويل أو توزيع الأرباح أو تغيير رأس المال؛
 - وضع المعلومات المتوصل إليها للاستفادة منها في المراقبة العامة لنشاط المؤسسة؛
- 3-2- نتائج التحليل الخارجي:** يمكن للمحلل الخارجي الوصول إلى عدة نتائج من أهمها:

- ملاحظة حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية ومن خلالها يتم تحديد الأرقام الخاصة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها؛
- الموافقة أو الرفض لعقد قرض عن تقديم المؤسسة طلب للقرض من البنك؛
- اقتراح سياسة مالية لتغيير الوضعية المالية للمؤسسة؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة في التحليل المالي

تنقسم الأساليب الحديثة في التحليل المالي إلى قسمين هما⁽¹⁾

- 1- الأساليب الإحصائية:** ويعتمد هذا الأسلوب على الأرقام القياسية والسلاسل الزمنية لمجموعة بيانات ولعدد من السنوات بهدف توضيح العلاقة بين مؤشرات معينة والتي تعبر عنها بالمعدل قياسا لمعدلات نفس المؤشرات لفترات زمنية سابقة ويعرف الرقم القياسي بأنه رقم أو مقياس إحصائي تم تصميمه بقصد إظهار التغيير في متغير معين خلال فترة زمنية معينة. وتحسب العلاقة بين المؤشرات وفقا لأسلوب الأرقام القياسية بواسطة العنصر في سنة المقارنة إلى قيمة العنصر في سنة الأساس مضروبا في 100 ويجري التعبير عن هذه العلاقة بموجب المعادلة التالية :

$$x \text{ (قيمة العنصر في سنة المقارنة / قيمة نفس العنصر في سنة الأساس)} * 100$$

- 2- الأساليب الرياضية:** أصبحت الأساليب الكمية في التحليل المالي الطريقة المثلى لحل أعقد المشاكل وبأسرع وقت وأقل كلفة ولا يقصد بالطرق الرياضية الجانب النظري فقط بل يشمل الجانب التطبيقي أيضا

(1)- تانيا قادر عبد الرحمان: " دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقرضة عند اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 8، العدد 26، 2012، ص ص:66،67.

خصوصا عندما يتم دراسة علاقة بين الظاهرتين أو أكثر وبيان مدى قوتها كالعلاقة بين المصروفات والأرباح، ومن الطرق الرياضية الأكثر شيوعا:

2-1- طريقة الارتباط والانحدار: إن مهمة استخدام طريقة الارتباط هي إظهار شدة العلاقة بين الظاهرة أو

قيمة يرمز لها ب (y) وظاهرة أخرى يرمز لها ب (x) ويعبر عنهما بمعادلة رياضية كالتالي: $Y=F(X)$

وان دراسة الارتباط بين ظاهرتين تتطلب التأكد من وجود علاقة تربط بين الظاهرتين (المتغيرين) وإلا

فلا داعي لدراسة شدة الارتباط بينهما وهنا يتطلب تحديد أي من المتغيرين مستقل وأيها تابع.

2-2- طريقة البرامج الخطية: تستخدم هذه الطريقة في حل المشاكل المعقدة خاصة التي لها علاقة

بالقضايا الاقتصادية ذات الشمول وإن حل مثل هذه المسائل غالبا ما يتطلب إيجاد القيم المتغيرة لإيجاد

الدالة الآسية ويمكن أن يعبر عنه ب $Y=FCX$

2-3- طريقة المصفوفات الخطية والموجهة: تعتمد هذه الطريقة على حل المعادلات المعقدة وذات

المجاهيل الكبيرة خاصة في المعامل والمصانع الكبيرة والمؤسسات الإنتاجية.

المبحث الثالث: القوائم المالية المستعملة لأغراض التحليل المالي

تعتبر القوائم المالية مؤشر أساسيا تستخدم كأساس في التحليل المالي والتنبؤ في المستقبل، لذا سوف

نستعرض في هذا المبحث أهم القوائم المالية اللازمة في التحليل المالي و المتمثلة في الميزانية وجدول

حسابات النتائج، وجدول التمويل.

المطلب الأول: الميزانية المالية

تعتبر الميزانية من أهم القوائم المالية المستعملة في التحليل المالي لذا سوف يتم التطرق إليها فيما يلي:

1- تعريف الميزانية >> هي القوائم الإجمالية للأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة عند

تاريخ إقفال الحسابات تبرر بصورة منفصلة على الأقل عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول.<< (1)

>> ويقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يشكل قائمة دو خانتين، تظهر أحدهما ممتلكات المؤسسة وهذا

في لحظة زمنية معينة (أي تاريخ محدد) فتظهر في الجانب الأول أصول المؤسسة وفي الجانب الآخر

المقابل خصوم المؤسسة، وهذه القائمة تتساوى من حيث القيمة النقدية في الجانبين على اعتبار إن ممتلكات

المؤسسة لا بد أن تساوي التزاماته سواء لصاحب المؤسسة أو الآخرين.<< (2)

(1) - الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009، ص: 25.

(2) - عاشور كنوش: "المحاسبة العامة أصول ومبادئ"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، ص: 32.

2- أهمية الميزانية المالية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة والتزامات المؤسسة لدائنها وحق الملاك في صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي:

- حسابات معدل العائد؛

- تقييم هيكل رأس مال في المؤسسة؛

- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي من أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.⁽¹⁾

3- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية المالية: فرض النظام المحاسبي المالي

عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي:⁽²⁾

3-1- الأصول: وتتمثل في:

- التثبيات غير المادية؛

- التثبيات المادية؛

- المساهمات؛

- الأصول المالية؛

- المخزونات؛

- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛

- الزبائن والمدينون الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقاً)؛

- خزينة الأموال الايجابية ومعدلات الخزينة الايجابية.

3-2- الخصوم: وتتمثل في:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال مع تمييز رأس المال

الصادر (في حالة مؤسسات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛

- الخصوم الغير الجارية التي تتضمن فائدة؛

⁽¹⁾ لزعر محمد سامي: "التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي"، مذكرة الماجستير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري،

قسنطينة، 2011-2012، ص: 37.

⁽²⁾ - المرجع السابق، ص: 38.

- الموردون والدائنون الآخرون؛
- المرصودات للأعباء وللخصوم المماثلة (منتجات مثبتة مسبقا)؛
- خزينة الأموال السلبية ومعدلات الخزينة السلبية؛
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق⁽¹⁾؛
- وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ الدفع والاستلام؛
- المؤسسة الأم؛
- الفروع؛
- المؤسسات المساهمة في المجتمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين.... الخ)؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، والغير محررة كلياً؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذ لم تكن الأسهم قيمة اسمية؛
- عدد الأسهم التي تمتلكها المؤسسة، فروعها والمؤسسات المشتركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود للبيع؛
- حقوق وامتيازات محتملة متعلقة بالأسهم.

4- عرض الميزانية المالية: يتم تبويب حسابات الميزانية ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية، حيث تصنف البنود المختلفة ضمن: الأصول، الخصوم والأموال الخاصة. ويتم تنظيم الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية وعناصر غير جارية وفقاً لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية ويتم ترتيبها وفق البنية الهيكلية التالية:

4-1- جانب الأصول: تمثل الأصول منافع اقتصادية محتملة مستقبلاً من موارد اقتصادية مملوكة للمؤسسة أو خاضعة لسيطرتها، والمترتبة على العمليات والأحداث الماضية وعادة ما يعبر عن تلك الأصول باستخدام الوحدة النقدية. ويتم ترتيب بند الأصول في الميزانية طبقاً لدرجة سيولتها أي قريباً من أكثر الأصول سيولة (الأصول الجارية) وانتهاءً بأقلها سيولة (أصول غير جارية)⁽²⁾.

(1) - المرجع السابق، ص: 38-39.

(2) - رضوان وليد لعمارة، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

4-1-1- الأصول الغير الجارية: وتظم كل الاستعمالات التي تزيد سيولتها عن سنة وهي على العموم كل حسابات الاستثمارات باستثناء حساب المصاريف الإعدادية وهذا نظرا لطبيعة هذه المصاريف فهي أعباء ليست موجودات مادية أو معنوية، وعليه فهي لا تعبر عن قيمة حقيقية. وبالإضافة إلى حسابات الاستثمارات المذكورة سابقا، فإننا نضيف باقي الأصول التي لا تتحول إلى سيولة إلا في مدة تزيد عن سنة كمدينو الاستثمار على المدى الطويل.⁽¹⁾

4-1-2- الأصول الجارية: تتمثل في حقوق وممتلكات المؤسسة التي يمكن تحويلها إلى نقدية في ظروف سنة مالية أو دورة تشغيلية.⁽²⁾ وتتمثل أهم هذه الأصول فيما يلي:⁽³⁾

- **المحزونات:** تمثل المحزونات أصولا تمتلكها المؤسسة وتكون معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقييم خدمات؛
- **الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة:** وهي ما للمؤسسة على الغير سواء كان ذلك من خلال النشاط الرئيسي أو كان نتيجة لأنشطة أخرى؛

- **الموجودات وما يماثلها:** وهي تخص القيم القابلة لتوظيف والنقدية بالخرينة والودائع تحت الطلب، بالإضافة إلى أشباه الخزينة التي تتمثل في الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن تحويلها إلى مقدار محدد و معروف من النقدية والتي لا تتعرض لدرجة عالية من المخاطرة من حيث التغير في قيمتها؛

4-2- جانب الخصوم: إن أهم العناصر المكونة لخصوم الميزانية تتمثل فيما يلي:⁽⁴⁾

4-2-1- رؤوس الأموال الخاصة: وهو ما تبقى من خصوم المؤسسة بعد طرح كل خصومها الجارية والغير الجارية، وتظم كل من رأس المال الصادر، العلاوات والاحتياطات، فارق إعادة التقييم، الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية.⁽⁵⁾

4-2-2- الخصوم غير الجارية: وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة التشغيلية للمؤسسة، أو التي لا تستحق خلال اثني عشر شهرا.

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي:

(1) - زغيب مليكة، بوشنيقر ملود: "التسيير المالي حسب البرنامج الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص: 21.

(2) - رضوان أحمد العتاب: "مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها"، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 72.

(3) - لعمارة محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 41، 42.

(4) - لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 42-43.

(5) - نفس المرجع السابق، ص: 42.

- ✓ إعانات الاستثمار (أو التجهيز): و هي الأموال المخصصة من طرف الدولة و الجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد على المدى الطويل، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل؛
- ✓ المؤونات: تتمثل مؤونات الأخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة، فإنها تعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة إلا أنها عنصر عدم التأكد بشأن مبالغها وتحققها؛
- **الضرائب:** وتتمثل في كل من الضرائب المؤجلة أصول، الضرائب المؤجلة خصوم ومؤونات الضرائب. والضرائب المؤجلة على الأصول هي مبالغ الضرائب على النتيجة المتوقعة استرجاعها في الفترات المقبلة و المتعلقة بفروقات زمنية قابلة للخصم، أما الضرائب المؤجلة على الخصوم فهي مبالغ الضرائب على النتيجة الواجب دفعها في السنوات المقبلة و المتعلقة بالفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة.
- **الاقتراضات والديون:** هي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة من المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل العمليات التشغيلية والاستثمارية بصفة دائمة وتساهم الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة، وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل؛
- 4-2-3- الخصوم الجارية:** هي الالتزامات التي يتوقع أن يتم تسويتها خلال دورة الاستغلال أو خلال الاثنى عشر شهرا المالية لتاريخ الإقفال، وتتضمن العناصر التالية:
- **الذمم الدائنة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل، أو حصولها على الخدمات بالأجل أيضا، وتتكون من الموردين، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة؛
- **القروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي حصلت عليها المؤسسات أو الأفراد ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.
- . 5- **شكل الميزانية:** يمكن توضيح كيفية تمثيل الميزانية من خلال الجدول الموالي:

الجدول(1): جدول الميزانية المالية.

المبالغ الصافية	الخصوم	المبالغ الصافية	المبالغ الإجمالية	الأصول
	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر (أو حساب المستغل) رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة(1) النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة دوي القلية المجموع الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب(المؤجلة والمرصود لها) الديون الأخرى غير الجارية المثونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا مجموع الخصوم غير الجارية(2) الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة الضرائب الديون الأخرى خزينة الخصوم مجموع الخصوم الجارية المجموع العام للخصوم			الأصول المثبتة (غير الجارية) فارق الشراء التثبيبات المعنوية التثبيبات العينية التثبيبات الجاري إنجازها التثبيبات المالية السندات الموضوعية موضع المعادلة المؤسسات المشاركة المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة السندات الأخرى المثبتة القروض والوصول المالية الأخرى غير الجارية مجموع الأصول غير الجارية الأصول الجارية المحزونات والمنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة الاستخدامات المماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب الأصول الأخرى الجارية الموجودات وما يماثلها توظيفات وأصول مالية جارية أصول الخزينة نقديات مجموع الأصول الجارية المجموع العام للأصول

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، 25 مارس 2009

المطلب الثاني: حسابات النتائج

سوف ونتطرق من خلال هذا المطلب لمفهوم حسابات النتائج، أهميته، المعلومات المقدمة لحسابات النتائج ثم نقوم بعرض حسابات النتائج

1- مفهوم حسابات النتائج: >> هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة.⁽¹⁾

تعتبر حسابات النتائج عن نتيجة عمل المؤسسة وما تقود إليه من ربح أو خسارة، فهي قائمة تحضر بطريقة تعرض فيه جميع إيرادات المؤسسة وما يقابلها من تكاليف ونفقات التي استخدمت لخلق تلك الإيرادات وخلال فترة زمنية. وخالصة العلاقة بين الإيرادات والتكاليف، أما أن يكون ربحاً أو خسارة ولهذا يشير البعض إلى حسابات النتائج من أنها تبين التغيرات الناتجة عن العمليات المالية التي تمت خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.⁽²⁾

2- أهمية حسابات النتائج: إن حسابات النتائج يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محدد من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من.⁽³⁾

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛

- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية؛

- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

3- المعلومات المقدمة لحسابات النتائج: هناك عناصر محددة يجب إدراجها في حسابات النتائج هي:⁽⁴⁾

- تحليل الأعباء وطبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئاسية الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

- منتجات الأنشطة العادية؛

- المنتجات المالية والأعباء المالية؛

(1)- بلعروس أحمد التجاني: "النظام المحاسبي المالي"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص: 44.

(2)- حمزة محمود الزبيدي: "أساسيات الإدارة المالية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 79.

(3)- لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

(4)- بلعروس أحمد التجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 90-91.

- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العيني؛
- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير عادية (منتجات وأعباء)؛
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

4- عرض حسابات النتائج: يمثل حسابات النتائج أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب إعدادها في نهاية كل فترة مالية، حيث يتم من خلالها توضيح كافة العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصلا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة) من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتجات و يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2): منتجات وأعباء حسابات النتائج.

الأعباء	المنتجات
الأعباء العملائية	المنتجات العملائية
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">←</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">النتيجة العملائية</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">→</div> </div>	
الأعباء المالية	المنتجات المالية
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">←</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">النتيجة المالية</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">→</div> </div>	
الأعباء الاستثنائية	المنتجات الاستثنائية
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">←</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">النتيجة الاستثنائية</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">→</div> </div>	
مجموع الأعباء	مجموع المنتجات
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">←</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">نتيجة الدورة</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px;">→</div> </div>	

المصدر: لزعر محمد سامي: مرجع سبق ذكره، ص: 46.

المطلب الثالث: جدول التمويل

يعتبر جدول التمويل من بين القوائم المالية المستعملة لأغراض التحليل المالي لذا سوف نتطرق إلى مفهوم جدول حسابات النتائج، ثم أهدافه بعد ذلك نقوم بعرض كيفية بناء جداول التمويل.

1- تعريف جدول التمويل:

هو جدول الاستخدامات والموارد يشرح مصدر الأموال واستعمالاتها ويقيس التغيرات الناتجة عن مجموع العمليات المرتبطة بالنفقات والإيرادات، أي انه يسمح بمعرفة الطريقة التي واجهت بها المؤسسة احتياجاتها للتمويل خلال مرحلة معينة.⁽¹⁾

2- أهداف جدول التمويل: تتمثل الأهداف المرتبطة بهذه الوثيقة فيما يلي:⁽²⁾

- تحقيق الانتقال بين الميزانية الافتتاحية والميزانية الختامية مع شرح مختلف التغيرات الحاصلة؛
- يسمح بدراسة تطور الهيكل المالية، إحصاء الاستخدامات الجديدة والموارد التي تحصلت عليها المؤسسة أثناء الفترة لمواجهة الاحتياجات المالية؛
- يسمح بتحليل مختلف الحركات التي ميزت ذمة المؤسسة مع شرح التغيرات المسجلة؛
- قياس خطر عدم السيولة للمؤسسة، وخطر عدم مواجهة استحقاقاتها في المستقبل القريب.

3- بناء جدول التمويل:

يقوم جدول التمويل على الفرق بين التدفقات المستقرة التدفقات القصيرة الأجل في الجزء الأول بين الاستخدامات المستقرة والموارد الدائمة ومن خلال الفرق بينها نحصل على التغير في رأس المال العامل. أما الجزء الثاني من الجدول فيبين التدفقات القصيرة الأجل وذلك من خلال الفرق بين موارد الاستغلال وخارج الاستغلال والخزينة وباقي استخدامات كل منهم على حدى، ويمثل هذا الفرق في التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

3-1- الجزء الأول من الجدول: يحتوي الجزء الأول من جدول التمويل على العناصر التالية:⁽³⁾

- الموارد الدائمة التي جلبتها المؤسسة خلال الدورة المالية؛
- الاستخدامات المستقرة التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة.

(1)- زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص: 122.

(2)- خميسي: "التسيير والمالية" التسيير مالي للمؤسسة"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص: 165، 166.

(3)- الياس بن الساسي، يوسف القريشي: "التسيير المالي الإدارة المالية الحديثة، دروس وتطبيقات"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص: 110.

تتمثل الموارد الدائمة في التغيير في الموارد الدائمة بين نهاية الدورة السابقة ونهاية الدورة الحالية (بين دورتين متتاليتين). أما الاستخدامات المستقرة فتتمثل في التغيير في الاستخدامات المستقرة لدورتين متتاليتين ومنه نستنتج أن الجزء الأول يتضمن التغيير في رأس المال العامل الصافي وذلك وفق العلاقة التالية.

$$\Delta R_D - \Delta R_S = \Delta FR_{ng}$$

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الأول من جدول التمويل

جدول رقم (3): الجزء الأول من جدول التمويل

الموارد المستقرة	الاستخدامات المستقرة
<ul style="list-style-type: none"> - القدرة على التمويل الذاتي - التنازل عن الاستثمارات - الرفع في الأموال الخاصة - الحصول على قروض جديدة 	<ul style="list-style-type: none"> - حيازة استثمارات جديدة - مصاريف موزعة على عدة سنوات - تسديد الديون البنكية والمالية - التخفيض في الأموال الخاصة - تسديد مكافأة رأس المال
التغيير في الموارد المستقرة (+)	التغيير في الاستخدامات المستقرة (-)
(+)	(-)
<div style="display: flex; justify-content: space-between; align-items: center;"> <div style="text-align: left;">←</div> <div style="border: 1px solid black; padding: 5px; text-align: center;">التغيير في رأس المال العامل</div> <div style="text-align: right;">→</div> </div>	

المصدر: الياس بن الساسي القرشي: مرجع سبق ذكره، ص: 101.

3-2- الجزء الثاني من جدول التمويل: إذا كان الجزء الأول من جدول التمويل يتناول التغيير في رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية، فإن الجزء الثاني منه يتناول التغيير في رأس المال العامل من أسفل الميزانية، وعليه يحتوي الجزء الثاني على التغييرات التالية:⁽¹⁾

- التغيير في عناصر الاستغلال؛
- التغيير في عناصر خارج الاستغلال؛
- التغيير في الخزينة الصافية الإجمالية.

(1) - اليمين سعادة: مرجع سبق ذكره، ص: 80.

والجدول التالي يبين مضمون الجزء الثاني من جدول التمويل.

الجدول رقم (4): الجزء الثاني من جدول التمويل

التغير في رأس المال العامل الإجمالي			
الرصيد (1) - (2) = 3	الموارد (2)	الاحتياطات (1)	
			التغير في عناصر الاستغلال - التغير في أصول الاستغلال؛ - التغير في ديون الاستغلال.
			ΔBFR_{ex} (A)
			التغير في عناصر خارج الاستغلال - التغير في المدينون الآخرون؛ - التغير في ديون الخزينة.
			ΔBFR_{re} (B)
			$\Delta BFR_G = (A+B=C)$
			تغيرات الخزينة - التغير في المنتجات؛ - التغير في ديون الخزينة.
			ΔTng (D)
			$CtD = \Delta FRng$

المصدر: اليمين سعادة: مرجع سبق ذكره، ص: 82.

المبحث الرابع: أدوات التحليل المالي

يستخدم التحليل المالي في المؤسسة لمعرفة وضعيتها المالية والمخاطر التي قد تتعرض لها كالإفلاس والتعثّر والفشل المالي، وعليه فإن المحلل المالي يستخدم مجموعة من الأدوات التي تفيده في معرفة الوضع المالي للمؤسسة، ومن أبرز هذه الأدوات هي: النسب والتوازنات المالية، المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات، وتحليل التعادل.

المطلب الأول: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي لذا سوف يتم التطرق إليها من خلال ما يلي:

1- النسب المالية: وهي عبارة عن أدوات التحليل المالي والتي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية وبنود حسابات النتائج كما تساعد هذه النسب في دراسة الموجودات وقياس درجة المديونية للمؤسسة وكذلك تقدير التوازن في درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة على المؤسسة.⁽¹⁾

1-1- أهداف التحليل بالنسب المالية: أن التحليل المالي باستعمال بالنسب المالية يهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:⁽²⁾

- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المشاريع المحاسبية المتجانسة؛

- مساعدة القائم بالتحليل على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛

- توجيه الرقابة نحو الأنشطة التي تعاني مظاهر الضعف؛

- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية والخارجية على القيام بأعمالها بفعالية؛

1-1- الاعتبارات التي يجب أخذها في الاعتبار عند استخدام النسب المالية في التحليل المالي:

حتى تكون لمخرجات النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي لها مدلولاتها المنطقية، يجب على المحلل أن يأخذ بالاعتبار النقاط التالية:⁽³⁾

- حتى تكون النتائج المستخرجة من التحليل ذات فائدة كبيرة لا بد من مقارنتها بمعايير ومقاييس (النسب المعيارية) المحددة مسبقاً؛

- عند قراءة نتائج النسب المستخرجة، على المحلل أن يأخذ في اعتباره نوع النشاط الذي تمارسه المؤسسة محل الدراسة، وأن تتم المقارنة فقط بين نسب المؤسسات أو المؤسسات المماثلة في نفس النشاط؛

(1) - تانيا قادر عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره ، ص: 64.

(2) - محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي لشركات أسواق المالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 120.

(3) - محمد عباس: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، ص: 299.

- أن تكون القوائم المالية التي يتم استخراج النسب المالية من بين عناصرها معدة وفق للقواعد والأعراف المحاسبية؛

- أن يدرك المحلل أن استخراج النسب المالية ليس هو الهدف النهائي، وإنما دوره يكمن في التفسير السليم والمنطقي لهذه النسب؛

- أن يأخذ المحلل المالي في اعتباره التضخم وانعكاسه على وحدة القياس؛

- إن الاعتماد على النسب المستخرجة عن فترة مالية واحدة قد يكون معبر عن الحقيقة من حيث قد تكون هذه النسب متأثرة بمتغيرات استثنائية لتلك الفترة، وبالتالي يفضل ألا يكون التحليل ثابت، وإنما متحرك وذلك بدراسة اتجاهات النسب على مدى عدة فترات زمنية.

2- التوازنات المالية: هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة من أهمها رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل والخزينة الصافية وسوف نتناول هذه المؤشرات في المبحث الثالث من الفصل الثاني بالتفصيل.

المطلب الثاني: المقاربات وبيان التغيرات والاتجاهات

تقوم فكرة أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على أن الأرقام المطلقة والمجردة غالباً لا يكون لها مدلول، ومعنى مهم في الدراسة والتقييم، ما لم توجد لهذه الأرقام مقاييس أو معايير تمكننا من القياس عليها، واستخراج مؤشرات يكون لها معنى ومدلول، من هنا كانت أرقام المؤسسات مماثلة وأرقام السنوات السابقة هي المقياس ومعيار تقييم مستوى تلك الأرقام هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نتائج المقارنات وأرقام القوائم المالية في نقطة ثابتة من الزمن قد لا تكون مفيدة بالشكل والقدر الكافي، خاصة في تحديد اتجاهات التغيرات لهذه الأرقام من هنا جاءت عملية المقارنات مع أكثر من فترة مالية واحدة، وذلك لبيان الاتجاهات لهذه التغيرات، والتي تكون لها فائدة قصوى في التنبؤ بالمستقبل.⁽¹⁾ ويمكن تقسيم أسلوب المقارنة إلى:⁽²⁾

2-1- التحليل العمودي: ويطلق عليه بالتحليل الرأسي أيضاً، ويقوم بتحليل كل قائمة من القوائم المالية على انفراد ولذلك فإن التحليل العمودي يتم لسنة واحدة. ويعتمد هذا التحليل على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسبة مئوية.

(1)- محمد المبروك ابو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

(2)- لزر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص: 85-88.

ويقوم التحليل الرأسي على دراسة عناصر ميزانية واحدة و ذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي لها، وهذا ما يسمح لنا بالتعرف على التركيب الداخلي للميزانية من خلال تركيزها على عنصرين هما مصادر الأموال في المؤسسة وكيفية توزيعها بين مختلف المصادر من قروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل والأموال الخاصة وكيفية توزيع المصادر بين مختلف الاستخدامات من أصول جارية و غير جارية.

ويمكن استخدام هذا التحليل لتحليل حسابات النتائج، حيث تنسب كل عناصر حسابات النتائج إلى رقم الأعمال في نفس القائمة، أو إلى مجموع الأصول (لاسيما في حالة المؤسسات المالية)، و هذا ما يسمح لنا بتقييم التكاليف والأرباح.

وكما يمكن استخدام هذا التحليل أيضا لتحليل قائمة التدفقات النقدية، حيث نعبر عن كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة) أو كنسبة مئوية من رقم الأعمال. ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيدا إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات الدلالة.

2-2 - التحليل الأفقي (التحليل التاريخي):

يقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة و النسب المئوية على حد سواء، و هو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله، وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات متتالية متعددة، و هو ما يعرف بتحليل الاتجاهات. فالمحلل المالي عند قيامه بالتحليل الأفقي لحسابات النتائج، الميزانية يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود القوائم المالية، بما كانت عليه في سنة أو في سنوات سابقة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات.

يرتكز تحليل الاتجاهات على دراسة الماضي من أجل تشخيص الحاضر والتنبؤ بالمستقبل إذا فهو يهتم بالقوائم المالية للفترات المحاسبية السابقة (من 3 إلى 5 سنوات غالبا في حالة توفر المعلومة)، وذلك باعتبار إحدى سنوات التحليل أساسا للمقارنة وسنة للأساس، بغرض دراسة وتحديد طبيعة التغيرات التي تطرأ على عناصر القوائم المالية عبر الزمن، و رصد التاريخ المالي للمؤسسة، حيث يمكن هذا النوع من التحليل الحكم على ارتفاع النسب واستقرارها أو انخفاضها مما يساعده على الخروج باستنتاجات ومؤشرات مهمة عن واقع حالة المؤسسة و عن اتجاهاتها المستقبلية. ومن عيوب هذه الدراسة ما يلي:

* اختلاف ظروف المؤسسة من سنة إلى أخرى من حيث الحجم، خطوط الإنتاج، التكنولوجيا المستخدمة والنظم المحاسبية المتبعة،

* تظهر آثار التضخم و الكساد واضحة على هذا النوع من التحليل، فالأرقام التي تظهر في القوائم المالية من سنة لأخرى تتأثر بالحالة الاقتصادية السائدة.

2-3- التحليل المقارن: يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير القطاعية (الصناعة) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط. وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواجدة في نفس القطاع و تحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، و تقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك ومن عيوب هذا التحليل ما يلي:

- تفاوت المؤسسات داخل الصناعة من حيث الحجم، و تنوع خطوط الإنتاج، و المستوى التكنولوجي المستخدم، والنظم المحاسبية المتبعة. فمثل هذه الاختلافات تجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها؛
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع بمستوى منخفض من الكفاءة ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللا ولا يخدم الغرض الذي استخدم من أجله.

2-4- التحليل المعياري: يعد التحليل المعياري بمثابة امتداد للتحليل المقارن، حيث يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة بعض النسب المالية والحسابات للمؤسسة محلا لدراسة مع المعايير المطلقة التي تستخدم كمعايير للحكم على وضع المؤسسة بالرغم من اختلاف حجمها ومجال نشاطها .وهنا نجد أنه توجد معايير خاصة لكل نشاط:

- رقم الأعمال في المتر المربع الواحد بالنسبة للمحلات التجارية الكبرى؛

- أهمية الأعمال الجارية بالنسبة للأموال الخاصة لمؤسسات الأشغال العمومية؛

- سعر الليلة الواحدة بالنسبة لقطاع الفنادق...الخ؛

كما توجد بعض المعايير التي يمكن تطبيقها على كافة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:

* ضرورة تمويل الاستثمارات بالموارد الدائمة.

* يجب أن تكون قيمة الديون أقل بعدة مرات من الفائض الخام للاستغلال...الخ.

ويعتبر استخدام هذا النوع من التحليل قليلا لابتعاد المعايير عن المتطلبات الواقعية لأنشطة الكثير من المؤسسات .

المطلب الثالث: تحليل التعادل

سوف يتم التطرق من خلال المطلب إلى مفهوم نقطة التعادل وأهميتها وأهم طرق تحديدها.

1- مفهوم نقطة التعادل:

النقطة التي تتساوى عندها الإيرادات الكلية للمشروع بالتكاليف الكلية، وعند هذه النقطة لا تحقق المؤسسة ربحاً ولا خسارة، وبعد هذه النقطة تكون جميع إيرادات المؤسسة هي أرباح بعد طرح التكاليف المتغيرة منها. (1)

2- الفروض التي يركز عليها أسلوب تحليل التعادل: تعتبر نقطة التعادل أو تحليل التكاليف من الوسائل المفيدة في توفير المعلومات المستخدمة في ترشيد القرارات الإدارية، حيث يركز أسلوب التعادل في المحاسبة على عدة فروض مبسطة، الأمر الذي يجعل منه سهلاً وواسع الاستعمال ومن أهم فروض نقطة التعادل ما يلي: (2)

الفرضية الأولى: إمكانية تجزئة عناصر التكاليف إلى شقين (الثابت والمتغير)؛

الفرضية الثانية: أن التكاليف الثابتة باستمرار، ويترتب عن هذا إمكانية التعبير عنها بخط مستقيم يوازي المحور الأفقي؛

الفرضية الثالثة: ثابت الطاقة الإنتاجية والأوضاع الفنية بصفة عامة، أي أنها تظل ثابتة في الأجل القصير بالرغم من ما قد يلحق بالإنتاج من تغيرات؛

الفرضية الرابعة: ثبات أسعار بيع المنتجات؛

الفرضية الخامسة: ثبات أسعار المنتجات، بمعنى أنها لا تتجاوب مع ما قد يطرأ من تغيرات على احتياجات المؤسسة؛

الفرضية السادسة: ثبات المخزون السلعي، أي أن الإنتاج يساوي المبيعات، ويترتب على ذلك إمكانية استخدام المحور للتعبير عن الكميات المنتجة والمباعة على حد سواء.

3- أهمية وفوائد تحليل التعادل:

- تعتبر نقطة التعادل أحد أهم الأساليب التي يعتمد عليها متخذ القرار في تحديد القرار المناسب؛

- يوضح التعادل التكاليف (ثابتة ومتغيرة) والإيرادات؛

(1)- أيمن الشنطي، عامر شقر: "مقدمة في الإدارة والتحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار البادية، عمان، 2008، ص: 173.

(2)- محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 171.

- تحدد لنا تلك النقطة التي تساوي عندها التكاليف مع الإيرادات، أي تلك النقطة لا يتحقق عندها أرباح وخسائر، حيث يسبق هذه النقطة تحقيق خسائر، وبلي تلك النقطة تحقيق أرباح.⁽¹⁾

4- طرق تحديد نقطة التعادل: كما أشرنا سابقاً، فإن نقطة التعادل هي النقطة التي تتساوى فيها التكلفة الكلية مع الإيراد الكلي للوحدة، ولتحديد هذه النقطة، إن هناك مجموعة من الطرق التي يمكن استخدامها لهذا الغرض. ومن أهم هذه الطرق، طريقة الجداول، الطريقة الحسابية، الطريقة البيانية.⁽²⁾

4-1- الجداول: تشبه فكرة هذه الطريقة أسلوب التجربة والخطأ، حيث يتم وضع البنود الرئيسية، للمصروفات و الإيرادات وكميات إنتاج محددة في كل مرة، ابتداء من كمية الإنتاج صفر، ومن الطبيعي أن تكون المراحل الأولى لمستويات الإنتاج خسارة، وسوف تستمر هذه الخسارة في الانخفاض حتى مستوى إنتاج معين، تكون فيه الخسارة مساوية للصفر. وعندما هذا المستوى من الإنتاج، فإن زيادة الإنتاج بوحدة واحدة ستكون هناك أرباح، وبالتالي فإن نقطة التعادل هي مستوى الإنتاج الذي تكون فيه الأرباح والخسائر تساوي صفراً.

4-1- الطريقة الحسابية: باستخدام المعادلة الرياضية، وبناء على فكرة التعادل، فإن الإيرادات تساوي التكاليف و بالتالي فإن:

عدد الوحدات (ن) * سعر البيع (س) = (التكاليف الثابتة (ت) + التكاليف المتغيرة للوحدة (م) * عدد الوحدات)

$$ن س = ت + م (ن)$$

$$ن س - ن م = ت$$

$$ن (س - م) = ت$$

$$ن = ت / (س - م)$$

$$(س - م)$$

وهذا يمكن قراءتها على النحو التالي:

عدد وحدات التعادل = التكاليف الثابتة مقسومة على سعر الوحدة ناقص التكاليف المتغيرة للوحدة.

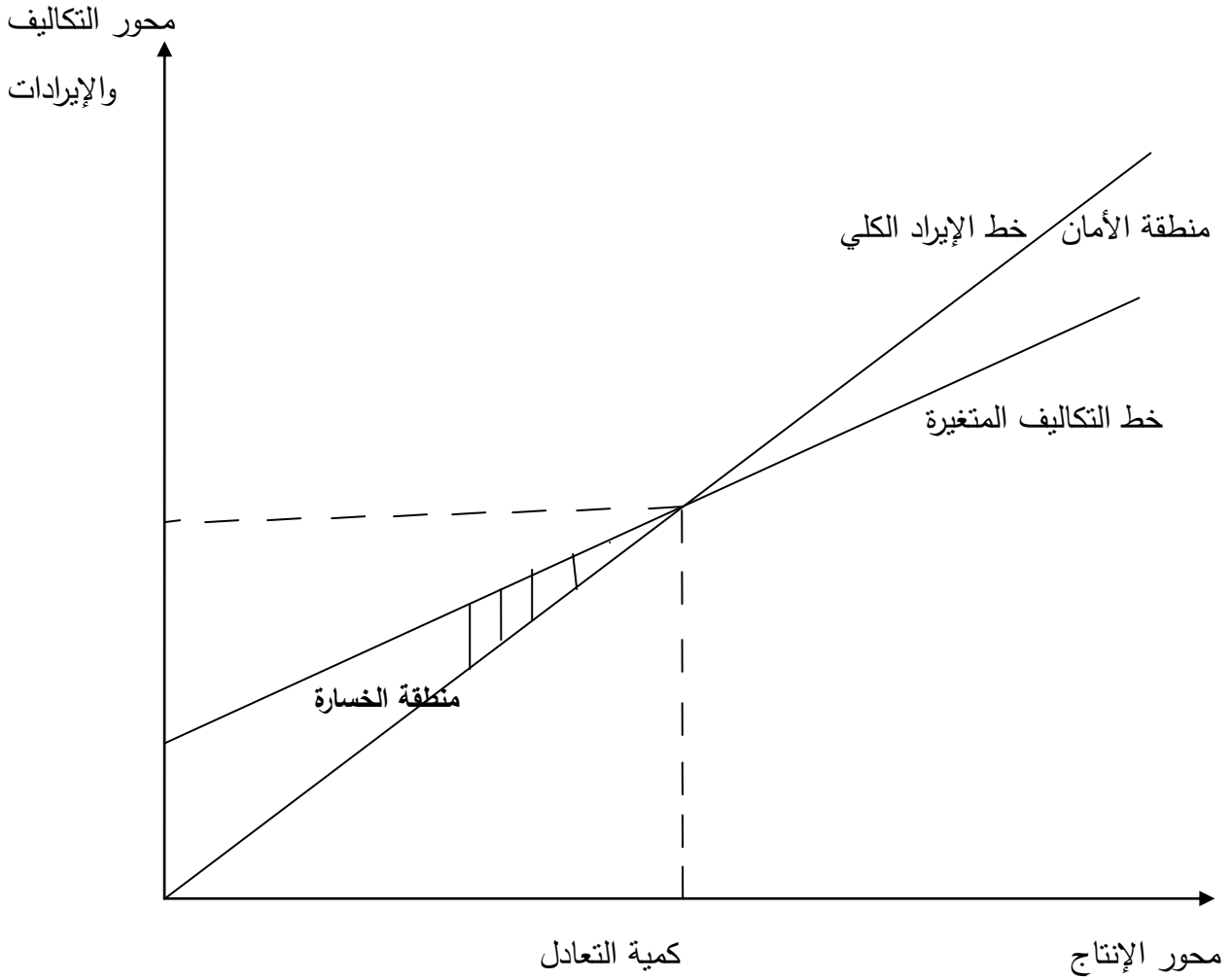
4-2- الطريقة البيانية: كما هو مبين بالشكل رقم (3)، يمثل المحور الرأسي الإيرادات والتكاليف في حين يمثل المحور الأفقي كميات الإنتاج، حيث أن التكاليف الثابتة هي تكاليف تتكبدتها الوحدة أو المؤسسة عند

(1) - أيمن الشنطي، عامر شقر، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

(2) - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص: 171، 173.

أي مستوى من مستويات الإنتاج، فهي تبدأ من نقطة معينة عبر خط التكاليف، و تستمر في خط مستقيم، أما التكاليف المتغيرة فهي تكاليف تتكبدها المؤسسة عندما تبدأ في الإنتاج، وتستمر في الزيادة بزيادة كميات الإنتاج، من هنا يعبر عنها بالمسافة الواقعة بين خط التكاليف الثابتة، وخط التكاليف الكلية.

الشكل رقم (3): الطريقة البيانية في تحليل نقطة التعادل.



المصدر: محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره: ص 173.

خلاصة الفصل الأول:

التحليل المالي هو علم له قواعد و معايير أسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وفق إجراءات وأدوات مختلفة لإيجاد العلاقة فيما بينها وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها، حيث يستعمل التحليل المالي في تشخيص المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة وبشكل أدق الخطر المالي وهذا ما سوف نحاول دراسته في الفصل الثاني من خلال محاولة تقدير الخطر المالي من خلال أدوات التحليل المالي.

الفصل الثاني

آلية تقدير الخطر المالي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للخطر المالي

المبحث الثاني: مدخل إدارة المخاطر

المبحث الثالث: استخدام النسب المالية والتوازنات المالية لتقدير الخطر المالي

المبحث الرابع: استخدام النماذج لتقدير الخطر المالي

تمهيد:

تعتبر المخاطر جزء لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته، و استمرت في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية. بل و أصبحت صفة ملازمة لها، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخطر يجعل التخلص من المخاطر بشكل نهائي غير ممكن، لكن هذا لا يعني بالضرورة عدم التعامل معها بل يجب إدارتها وفق طرق ومناهج علمية.

ويعد الخطر المالي من أهم الأزمات التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية لذا يعتبر من أهم المواضيع التي يهتم بها العديد من الباحثين، وذلك لما قد ينتج عنه من أثار سلبية على المؤسسة الاقتصادية الوطني وعلى العديد من الفئات العاملة، إلا أنه من الضروري إيجاد طريقة وآلية لإدارة الخطر المالي وتقديره قبل عدد كاف من السنوات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وانطلاقاً مما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الخطر من خلال تعريفه وذكر أهم أنواعه، ثم نتطرق إلى مفهوم الخطر المالي والمفاهيم المرتبطة به والأسباب المؤدية إليه واهم المراحل التي يمر بها وذلك في المبحث الأول، ثم تقديم مدخل لإدارة المخاطر المالية، وكيفية تقدير الخطر المالي بواسطة النسب المالية والتوازنات المالية، وفي الأخير تقدير الخطر بواسطة النماذج.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للخطر المالي

تكون المؤسسة دائماً عرضة للمخاطر، وخاصة الخطر المالي التي تؤدي بها إلى تكبد الخسائر والفشل في تحقيق أهدافها وهذا نتيجة لعدة أسباب، لذا فإن تجاهل المخاطر يمكن أن يؤدي بأكبر المؤسسات إلى الفشل من خلال التهديدات في إستمراريتها واستقرارها المالي، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف وأنواع الخطر، مفهوم الخطر المالي والمفاهيم المرتبطة به، وفي الأخير سوف نتناول مراحل وأسباب الخطر المالي.

المطلب الأول: ماهية الخطر

يتم التعرف في هذا المطلب على مفهوم الخطر المالي، مع حصر مختلف أنواعه.

1- تعريف الخطر: لقد أعطيت عدة تعاريف للخطر نذكر أهمها:

<<الخطر هو حادث احتمالي "غير مؤكد الوقوع" ينطوي على نتائج غير مرغوبة فيها أو غير محمودة.>>⁽¹⁾
<<الخطر هو حالة من عدم التأكد التي يمكن قياسها.>>⁽²⁾

<<الخطر هو احتمال الخسارة نتيجة أحداث مثل تغيرات في أسعار الأسواق. والأحداث قليلة احتمال الحدوث ولكنها قد يترتب عليها خسارة مزعجة بشكل خاص بسبب أنها تكون غير متوقعة في الغالب. بمعنى أن المخاطر هي التغير المحتمل للعوائد.>>⁽³⁾

<<الخطر مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه تتضمن جميع المهام إمكانية لتحقيق أحداث ونتائج أو تحقق فرص إيجابية أو تهديدات للنجاح.>>⁽⁴⁾

>> ومنه يمكن إعطاء تعريف للخطر بأنه حالة عدم التأكد ينطوي على نتائج غير مرغوبة تؤدي إلى وقوع خسارة نتيجة لعوامل غير متوقعة.>>

2- أنواع المخاطر: يمكن تصنيف المخاطر بالنظر إلى عدة اعتبارات منها:

2-1- من حيث مصدر الخطر: إن المؤسسات تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر المالية في المجالات الوظيفية المختلفة، وفي جميع أرجاء المؤسسة، ومن هذه المخاطر ما يلي:

(1)- يوسف حجم الطائي وآخرون: "إدارة التأمين والمخاطر"، الطبعة الأولى، دار اليازوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:17.

(2)- حربي محمد عريفات، سعد جميلة عقل: "التأمين وإدارة المخاطر"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص:11.

(3)- كارين هورشر: "أساسيات إدارة المخاطر المالية"، ترجمة عطا الله خليل، محمد عبد الفتاح العثماوي، مكتبة الحرية للنشر، بدون مكان

نشر، 2008، ص: 20.

ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، "معيان إدارة المخاطر" -www. Erma-egypt. Org-⁽⁴⁾

2-1-1-1- مخاطر التشغيل: هي احتمالات الخسارة التي قد تنشأ عن فشل أو عدم كفاية كل العمليات الداخلية، الأنظمة، العاملين، الأحداث الخارجية، وقد تنشأ مخاطر التشغيل من خلال الاختلاس، الرشوة، السرقة، كوارث طبيعية، احتيال، فشل في أنظمة التكنولوجيا، خسائر الحروب، خطأ محاسبي.⁽¹⁾

2-1-1-2- مخاطر الإدارة: تأتي هذه المخاطر من وجود بعض ظواهر التخلف الإداري أو قصور في بعض وظائف الإدارة والمؤسسة وخاصة بالنسبة لصنع القرارات. إن من أهم الأخطار الإدارية نذكر ما يلي:⁽²⁾

✓ عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة والتعليمات؛

✓ إهمال البحث والتطوير الذي يجعل نشاطات المستثمر وأجهزته الإنتاجية أو برامجه التسويقية مهددة بتدهور الكفاءة التنافسية وخاصة بسبب التقادم التكنولوجي؛

✓ الارتباط بوكالة واحدة بمتعاقد محدد؛

✓ اعتماد سياسات استثمارية وحيدة غامضة

2-1-1-3- المخاطر القانونية: ترتبط هذه المخاطر بالخسائر الراجعة لتصرف قانوني أو تنظيمي يبطل صلاحيات العقد، أو يحول دون أداء المستخدم النهائي، أو الطرف المقابل له وفقا لشروط العقد، أو ترتيبات التصفية ذات الصلة، مثل هذه المخاطر يمكن أن تنشأ، مثلا، من عدم كفاية توثيق العقد أو عدم القدرة على ترتيب التصفية للعقد في حالة الإفلاس ، أو إدخال تغييرات مناوئة أو عكسية في قوانين الضرائب.⁽³⁾

2-1-1-4- مخاطر الائتمان: وتسمى أيضا بمخاطر النكول أو مخاطر عدم الوفاء، والتي تتمثل في الخسارة الناشئة عن نكول أحد طرفي العقد بالوفاء بالتزاماته، أن المتعاملين يمكن أن يخسروا مبالغ كبيرة جدا عندما يفشل الطرف المقابل بالوفاء بالتزاماته، وأصبح مدير المالية أكثر اهتماما بهذا النوع من المخاطرة.⁽⁴⁾

2-1-1-5- مخاطر الأسعار: وهي المخاطر المرتبطة بالتحركات غير المرغوبة صعودا وهبوطا في الأسعار بالسوق،⁽⁵⁾ وهي تنقسم إلى:⁽⁶⁾

(1) - سمير الخطيب: "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة الناشر المعارف، مصر، 2005، ص: 240.

(2) - هوشيار معروف: "الاستثمارات والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009، ص: 263.

(3) - طارق عيد العال: "المشتقات المالية المفاهيم - إدارة المخاطر المحاسبية"، الدار الجامعية للنشر، 2001، بدون مكان نشر، ص: 266.

(4) - هاشم فوزي دباس العبادي: "الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية"، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، عمان، 2008، ص: 120.

(5) - مصطفى فهمي الشيخ: "التحليل المالي"، الطبعة الأولى، دار النشر، رام الله، فلسطين، 2008، ص: 126.

(6) - عدنان تايه النعيمي وآخرون: "الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007، ص ص 145، 151.

✓ **مخاطر سعر الفائدة:** وهي تلك المخاطر التي تعبر عن حساسية التغير في قيمة الموجودات للتغير الذي يحصل في معدلات الفائدة في السوق، حيث إن المعدل الذي يجب استخدامه عند خصم القيمة المستقبلية لحساب القيمة الحالية.

✓ **مخاطر سعر العملة:** هي تلك المخاطر التي تكون فيها القيم النسبية للعملة المحلية والعملات الأجنبية ستتغير في المستقبل، وتتغير قيمة التدفقات النقدية المستقبلية، عليه فإن على مدراء المالية أن يأخذوا بالاعتبار مخاطر العملة في اتخاذ قراراتهم، بالإضافة إلى مخاطر أسعار السلع، ومخاطر الملكية.

2-1-6- مخاطر الأموال: هي المخاطر الناتجة عن فشل المؤسسة في الوفاء بأعباء الديون وفقاً للشروط المتفق عليها مع الممولين أو المقرضين. (1)

بالإضافة إلى هذه المخاطر توجد مخاطر أخرى وهي تتمثل فيما يلي: (2)

- **مخاطر التغطية:** وهي المخاطر الناتجة عن الخطأ في التغطية أو الفشل في تحقيق التغطية للمخاطر التي تتعرض للمؤسسة؛

- **مخاطر التركيز:** وهي المخاطر الناتجة عن تركيز الاستثمارات في قطاع واحد أو عدة قطاعات صغيرة وتسمى بمخاطر عدم التنوع؛

- **المخاطر السياسية:** وهي المخاطر الناتجة عن القرارات الحكومية مثل الضرائب، التسعيرة، الجمارك، التأمين.

2-2- أنواع المخاطر من حيث الميزة التنافسية المعلوماتية: يرى البعض أنه يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها المؤسسة تبعاً للميزة التنافسية المعلوماتية المتوفرة لديها إلى مجموعتين من المخاطر، على النحو التالي: (3)

2-2-1- المخاطر المالية: يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة أي التذبذب في العائد المتبقي للملاك "حملة الأسهم"، بسبب استخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة، المتمثلة في القروض والأسهم الممتازة. فالمؤسسة تتحمل قدراً كبيراً من التكاليف المالية، تتعرض لتغير بمعدل كبير في العائد المتاح للملاك نتيجة تغير بمعدل أقل من صافي ربح العمليات، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على

(1) - فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

(2) - نفس المرجع، ص: 126 - 127.

(3) - منير إبراهيم هندي: "الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)"، الطبعة السابعة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص: 62، 63.

حالتها. ويطلق على هذه الظاهرة بالرفع المالي كما هو الحال بالنسبة للتكاليف الثابتة للأعمال التي تسبب الرفع التشغيلي، فالتكاليف المالية التي تسبب الرفع المالي هي سلاح ذو حدين.

2-2-2- مخاطر الأعمال: يقصد بمخاطر الأعمال تذبذب ربح العمليات، لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة. فكلما ارتفعت مخاطر الأعمال، أصبحت الحاجة ماسة لتخفيض المخاطر المالية التي سبق الإشارة إليها وذلك من خلال تخفيض نسبة الاقتراض، وتفاوت مخاطر الأعمال من صناعة إلى أخرى بل من مؤسسة إلى أخرى في نفس الصناعة وذلك للأسباب الآتية:

✓ التغيير في حجم الطلب على منتجات المؤسسة؛

✓ التغيير في أسعار بيع المنتجات؛

✓ مرونة الطلب على منتجات المؤسسة؛

✓ التغيير في أسعار المدخلات؛

✓ مرونة الطلب على أسعار المنتجات المؤسسة؛

✓ نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الكلية.

وإذا ما أخذ في الحسبان أن مخاطر الأعمال والمخاطر المالية، اللذان يرجعان إلى قرارات الاستثمار والتمويل، يمثلان المخاطر الكلية التي تتعرض لها المؤسسة، فإن مجموعها لا بد أن يساوي المخاطر المنتظمة إضافة إلى المخاطر غير المنتظمة.

2-3- أنواع المخاطر من حيث ارتباطها بالشركة: وفقا لهذا التصنيف الذي تعتمد عليه النماذج

الحديثة في نظرية التمويل، يتم تقسيم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة إلى مجموعتين من المخاطر هما: (1)

2-3-1- مخاطر منتظمة: وهي المخاطر العامة، التي تتعرض لها جميع المؤسسات بالسوق بصرف

النظر عن خصائص المؤسسة، من حيث النوع أو الحجم أو هيكل الملكية.....الخ- وتنشأ هذه المخاطر

عن متغيرات لها صفة العمومية مثل الظروف الاقتصادية أو السياسية، ولذلك يصعب التخلص من هذه

المخاطر بالتنوع، أو مخاطر السوق. إن المؤسسات التي تتسم بارتفاع المخاطر المنتظمة لعائد أسهمها،

هي تلك المؤسسات التي تنتج سلعا أساسية. والمؤسسات التي يتميز هيكلها المالي بارتفاع نسبة الإقراض،

وفي الوقت التي تتسم فيه مبيعاتها بالموسمية، إضافة إلى المؤسسات الصغيرة نسبيا التي تنتج سلعا يحتمل

أن تتعرض بسرعة للتقادم، ففي مثل هذه المؤسسات تكون المبيعات والأرباح وأسعار الأسهم مسايرة

(1)- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 127-128.

للمستوى العام للنشاط الاقتصادي. ومن هنا ترتفع نسبة المخاطر المنتظمة التي تتعرض لها مثل تلك المؤسسات.

2-3-2- المخاطر غير منتظمة: وهي المخاطر الخاصة التي تواجه مؤسسة معينة، نتيجة لخصائص وظروف تلك المؤسسة. ويمكن تخفيض أو تجنب تلك المخاطر بالاعتماد على استراتيجية التنوع. ولذلك تسمى أيضا المخاطر التي يمكن تجنبها بالتنوع، أو المخاطر الفريدة حيث أنها تخص مؤسسة معينة. إلى أنه في مقدمة المؤسسات التي تتسم بانخفاض نسبة المخاطر المنتظمة، وارتفاع نسبة المخاطر غير منتظمة، تلك المؤسسات التي تنتج سلعا غير معمرة. حيث يكون الارتباط ضعيف بين كل المبيعات والأرباح و أسعار الأسهم وبين المستوى الاقتصادي العام.

المطلب الثاني: مفهوم الخطر المالي والمفاهيم المرتبطة به.

هناك عدة مفاهيم مرتبطة بالخطر المالي لدى سوف نتطرق إلى مفهوم الخطر المالي، إفلاس العسر المالي، الفشل، التعثر المالي.

1- مفهوم الخطر المالي: يتعلق الخطر المالي بالنواحي المالية لنشاط المؤسسة، فسياسة الاستدانة، عمليات التوظيف وعمليات الصرف تشكل أسباب مميزة للتأثير على النتيجة.

>>الخطر المالي هو التقلب المحتمل في النواتج ، وأن الخطر مفهوم موضوعي ، ويمكن قياسه كمياً ، وأنه يخلق خسائر محتمله ، حيث يمكن أن يترتب على التصرف الذي يصاحبه الخطر مكاسب أو خسائر ولا يمكن التنبؤ بأيهما سوف يحدث فعلاً. << (1)

>>الخطر المالي يعني أن هناك فرصة لحدوث خسارة مالية، أن مصطلح الخطر يستخدم للإشارة إلى التغيير الذي يمكن أن يحدث في العوائد المصاحبة لأصل معين. و الخطر المالي يرتبط بالتغير غير مرغوب في قيمة المتغير المالي.<< (2)

>> ويعرف كذلك بأنه الخسائر المالية التي تصيب الأصول أو الدخل. و الخطر المالي يرتبط بحالة عدم التأكد من تحقيق الأرباح، أي أرباح الاستغلال يكون ناتج عن خطر الاستغلال، الذي يعمل على مضاعفته. وكلما كان هيكل رأس المال مؤلفا من الديون فإن الخطر المالي يزداد ويرتفع. << (3)

(1) محمد عي محمد علي: "إدارة المخاطر المالية في الشركات المصرية"، أطروحة دكتورة، تخصص إدارة أعمال، جامعة القاهرة 2005، ص: 7.

(2) فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

(3) حوري زينب: "تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص: 165.

>> فالخطر المالي مرتبط بخطر فقدان أو ضعف في النتائج المنتظرة.<< (1)

2- العسر المالي:

>> ويقابله مفهوم اليسر المالي وهو الوضع المالي الذي تكون فيه أصول المؤسسة أكبر من خصومها، وبالتالي فهناك مخطر الوقوع في حالة العسر كلما كانت الديون أكبر من قيمة الأصول، ولتقدير درجة العسر المالي نقوم بعملية تقييم لكل من عناصر الأصول والخصوم وتحديد قيمة الفرق بينهما.<< (2) وهناك مفهومين للعسر المالي:

2-1- العسر المالي المؤقت: وهي الحالة التي تكون فيها المؤسسة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة رغم أن أصولها المتداولة تفوق مقدار التزاماتها المستحقة، ويعبر عن هذا النوع من الفشل بأزمة السيولة، أي نقص السيولة في الأمد القصير هو ما يعرف بالعسر المالي الفني، إذا يمكن معالجة الحالة من خلال إعادة بعض العمليات وإعادة النظر في بعض الأوضاع المالية، فهي حالة يمكن معالجتها. (3)

2-2- العسر المالي الحقيقي: وهي حالة المؤسسة تكون عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، وتكون قيمة خصومها (مطلوباتها) أكبر من قيمة أصولها، أي حالة العجز التام عن التسديد حتى لو منحت المؤسسة فترة التسديد.

3- الإفلاس:

>> يعرف الإفلاس بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة مواجهة المستحقات من الديون ولتحديد درجة مخطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق مع دفع عناصر الخصوم (آجال التسديد) مع آجال تحقق عناصر الأصول (درجة السيولة).<< (4)

>> ويعرف كذلك الإفلاس بأنه المرحلة التي تصبح المؤسسة غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، كما أن حقوق الملكية في المؤسسة تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة ومتراكمة استهلكت حق الملكية الأمر الذي يتطلب تصفية المؤسسة أو إعادة تنظيمها.<< (5)

(1) – Anne Marie Percie du sert: **Le Risque et le contrôle de risque**, Ed. Economica, France. 1999, p: 20.

(2) – إلياس بن الساسي، يوسف القرشي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

(3) – حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع عمان، 2002، ص: 23.

(4) – إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

(5) – حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مرجع سبق ذكره، ص: 283.

>> ويعتبر التمان أول من استخدم مصطلح تعبير الإفلاس باعتباره النتيجة النهائية للخطر لفشل المؤسسة مالياً، وهو عبارة عن إجراء رسمي يتضمن القيام بإعادة تنظيم المؤسسة (بهدف استمرارها) إذا قد يكون هذا الإجراء اختياراً من ملاك المؤسسة أو إجباراً يفرضه الدائنون.⁽¹⁾

4- الفشل المالي:

يبدأ الفشل المالي عندما تصبح المؤسسة غير قادرة على سداد الأقساط المجدولة أو حتى عندما تشير توقعات التدفق النقدي لديها على أنها لن تكون قادرة على سداد تلك الأقساط. ولكن السؤال الذي يبرز هو هل عدم قدرة المؤسسة على السداد هي مشكلة تدفق نقدي مؤقتة أم أنها مشكلة دائمة ناتجة عن تقييم الأصول بأقل من التزامات الديون التي على المؤسسة؟ فإن كانت المشكلة مؤقتة، فإن اتفاقية معينة مع الدائنين تمنح للمؤسسة فرصة لأن تتعافى وتستمر. أما إذا كانت قيم الأصول الحقيقية قد انخفضت، فإن المسألة تتعلق بخسائر يجب أن تتحملها.⁽²⁾

ويعتبر بيفر أول من استخدم تعبير الفشل المالي وهو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها، وذكر أنه من الناحية العملية يقال بأن المؤسسة فشلت عند حدوث الإفلاس أو في حالة عدم سداد الديون، أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصارف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة أي أنه التوقف كلية عن سداد الالتزامات والإفلاس والتوقف كلية عن النشاط، كما عرف بلوم الفشل على أنه " الأحداث التي تشير إلى عدم القدرة على سداد الديون عند استحقاقها، أو الدخول في دعاوى الإفلاس أو الاتفاق الصريح مع الدائنين على تخفيض الديون.⁽³⁾

4-1- أنواع الفشل المالي: يوجد ثلاث أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب المؤسسة، وهي الفشل الاقتصادي والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري.⁽⁴⁾

4-1-1- الفشل الاقتصادي : هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المتحقق على رأس المال المستثمر أقل من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في المؤسسة رقماً سالباً. وعلى ذلك يقصد بالمؤسسة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، ويقل معدل الفائدة على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية، عن تكلفة رأس المال،

(1) - حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

(2) - زياد رمضان، محفوظ جودة: "إدارة مخاطر الائتمان"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، مصر الجديدة، 2008، ص: 340.

(3) - حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 63-64.

(4) - مالك بن عمار، مرجع سبق ذكره، ص ص: 114-115.

ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات، أي أنه يمكن أن تكون المؤسسة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

4-1-2- الفشل المالي أو الفشل القانوني : هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالإتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقا.

4-1-3- الفشل الإداري : وهو عدم كفاءة الجهاز الإداري المؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تسهم في تدهور نشاطها وأرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة.

5- التعثر المالي:

>> التعثر المالي ما هو إلا اختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور موارد وإمكانيات عن الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير، وان هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المشروع (داخلية/ خارجية) وبين الالتزامات في الأجل القصير، التي استحققت أو تستحق السداد و أن هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا، أو يقترب من الهيكل كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال. << (1)

>> التعثر المالي هو تلك المرحلة التي وصلت فيها المؤسسة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة و التي تجعلها قريبة جدا من مراحل أو مستويات التعثر المالي التي يمكن التدرج بها إلى مستوى إشهار إفلاسها، سواء كانت هذه الاضطرابات تعني عدم قدرتها على سداد التزاماتها اتجاه الغير، أو تحقيق خسائر متتالية سنة بعد أخرى مما يجعلها مضطرة إلى إيقاف نشاطها من حين إلي آخر. و غالبا ما يحدث التعثر المالي كنتيجة لوجود المشكلتين معا و بالتالي نكون أمام حالة عسر مالي حقيقي. << (2)

يتضح مما سبق أن جل الباحثين والمؤلفين في هذا المجال يستخدمون الخطر المالي لوصف العسر المالي الفشل والإفلاس والتعثر. لدى على القائمين على المؤسسة أن يحددوا الخطر المالي، الذي تتعرض

(1) - محسن أحمد الخضيرى: 'ديون متعثرة الظاهرة الأسباب.....العلاج، الطبعة الأولى'، أترك للنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص: 33.

(2) - أيمن علي عمر، "نظرة تحليلية للفشل المالي: أسبابه، أدواته و طرق علاجه /www.scribd.com"

لها هذه الأخيرة وذلك لتحديد الطرق المناسبة لمواجهتها، وهناك تداخل بين هذه المفاهيم حيث أطلق التعريف الواحد ليشمل أكثر من مفهوم حيث أن الخطر المالي ينشأ عند تحقيق المؤسسة لخسائر متتالية وعدم مقدرتها على خلق عائد يغطي هذه الخسائر.

المطلب الثالث: أسباب ومراحل الخطر المالي

تكمن الأسباب التي تؤدي لتحقيق الخطر المالي، وكذلك مراحلها فيما يلي:

1- الأسباب المؤدية للخطر المالي

من خلال دراستنا لمصطلح الخطر المالي اتضح لدينا بان الأسباب التي تؤدي إلى العسر المالي والإفلاس والفشل والتعثر المالي هي نفسها الأسباب المؤدية إلى الخطر المالي وذلك من خلال أن جل الباحثين يستخدمون مصطلح الخطر المالي للتعبير عن كل هذه الحالات. وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

1-1- الأسباب الداخلية: توجد عدة أسباب داخلية تؤدي إلى الخطر المالي وهي:

1-1-1- الأسباب الإدارية: تعتبر الأسباب الإدارية القاسم المشترك في معظم المؤسسات المتعثرة فتكون الإدارة غير قادرة لتقديم الدعم للموظفين ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة في إتمام عملهم دون دعم من الإدارة والاختيار الخاطيء لمدير المؤسسة قد يكون سببا في فشل المؤسسة، حيث أنه يجب أن يكون قائد ومنظما وعليه أن يتخذ القرارات بناء على المعلومات القليلة لديه، إن غياب العناصر الإدارية والفنية المتخصصة ووجود صراعات بين أعضاء الإدارة العليا وتغليب المصالح الخاصة للمساهمين والملاك والتوجهات الخاطئة للإدارة من شأنه أن يسبب الخطر المالي للمؤسسة. (1)

1-1-2- الأسباب المالية: توجد عدة أسباب مالية قد تؤدي بالمؤسسة إلى الوقوع في الخطر المالي وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي: (2)

- ضعف قدرة المؤسسة على التخطيط المالي لمواردها واستخدامات هذه الموارد، بالشكل الذي يفيد بدفع ورداد هذه الالتزامات؛

- توسع المؤسسة في الاقتراض وبتكاليف مرتفعة ودون حاجة فعلية للنشاط الذي تمارسه؛

- عدم تسديد المؤسسة التزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكم الديون عليها؛

(1) - هاله بسام عبد الله الغصين: "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات"، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الجامعة الإسلامية غزة، 2004، ص: 27.

(2) - طراد خوجة هشام، حملي حسين: "تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره"، ملتقى وطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي، سوق أهراس. 23/22 ماي 2012.

- ارتفاع قيمة المصاريف الإدارية وانخفاض إنتاجية هذا المصرف، وزيادة حجمه عن المعدل المناسب.
- عدم تخطيط الإنفاق الاستثماري للمؤسسة، أو سوء هذا التخطيط مما يؤدي إلى توسع المؤسسة في إقامة مشروعات استثمارية أو توسعات في مشروعات جديدة دون تدبير أو تأمين التمويل اللازم لها مما يجعلها تظل لمدة طويلة في مرحلة الإنشاء، و ثم لا يكون هذا الإنفاق منتجاً؛
- الانحراف المالي المتعمد، مثل زيادة حجم الاختلاسات والسرقات بشكل، و عمليات التدليس مع الموردين والمورعين، الأمر الذي يمثل خسائر مرتفعة تحد من قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها؛
- سوء تخطيط عمليات شراء المواد الأولية، و ارتفاع تكاليف تخزينها، واستثمار جانب كبير من الأموال في شكل مواد خام دون حاجة ملحة لذلك. مما يمثل تكلفة وأعباء غير عادية، خاصة إذا تم الاعتماد على مصادر تمويل خارجية؛
- التعاقد على طلبات ضخمة طويلة الأجل، تنفذ لعملاء في المستقبل البعيد بأسعار ثابتة متفق عليها حالياً وغير قابلة للزيادة، مع سيادة اتجاه تضخمي ترتفع معه أسعار وتكاليف مستلزمات الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح، بل وتحقيق خسائر مؤكدة.
- 1-1-3- أسباب إنتاجية:** يتعلق هذا العمل بالنشاط الاقتصادي الذي تمارسه المؤسسة الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية، وتتمثل أهم ملامح سوء العملية الإنتاج في تخبط وعدم انتظام تدفقاتها، مما يؤدي إلى التوقف عن تسديد التزاماتها أو مطالبتها بتأجيل سداد هذه الالتزامات.
- وبصفة عامة هناك مجموعة من الأسباب قد تؤدي إلى نقص النتائج وتراجع القيمة وارتفاع التكاليف أهمها:⁽¹⁾
- عدم قيام المؤسسة على أساس اقتصادي سليم، وعدم وصوله إلى الحجم الاقتصادي الأمثل الذي يحقق لها وفورات الإنتاج الكبير وانخفاض التكاليف واستغلال امثل للطاقات والموارد المتاحة لها؛
- انتشار ظاهرة تعطل خطوط الإنتاج لفترات طويلة نتيجة لتعطيل الآلات وتقادمها، عدم القيام بعمليات الصيانة الدورية و الإحلال والتجديد بصفة مستمرة؛
- استخدام أساليب وسياسات إنتاجية قديمة وبالوية ذات طابع إرهابي واستغلالي ظالم للقوى العاملة؛
- انخفاض مهارات القوى العاملة، لنقص الخبرة أو عدم كفاية التدريب، مما أدى إلى انتشار ظاهرة الإسراف في استخدام الموارد؛

(1)- محسن احمد الخضيري، مرجع سبق ذكره، ص: 59-61.

- عدم انتظام ورود المواد الخام وعدم استقرار مصادر التوريد وصعوبة الحصول عليها وتوفرها بالشكل المناسب وبالكم المناسب وبالجودة المناسبة؛

- سوء تخطيط العمليات الإنتاجية وتضارب القرارات الإدارية لعمليات التصنيع داخل الوحدات الإنتاجية للمؤسسة.

1-1-4- الأسباب التسويقية: وتتمثل في صغر حجم السوق المحلي، وإغراق السوق بالمنتجات الأجنبية، وارتفاع تكاليف التسويق، وعدم الاهتمام بدراسات الجدوى، وإعاقة العملية التنظيمية في المؤسسة لبحوث التسويق، وتحول مدير التسويق إلى أعمال البيع بدلا من أعمال المراقبة والتحليل وإساءة استغلال مراحل تطوير السلعة والفشل في تقدير حجم المبيعات والأرباح المتوقعة.⁽¹⁾

وتعد الأسباب التسويقية من أكبر أسباب عجز المؤسسات عن تسديد ديونها، حيث يرتبط نجاح أي مؤسسة في تحقيق أهدافها بحسن قيام إدارة التسويق بنشاطها.

1-2- الأسباب الخارجية: وتتمثل أهم هذه الأسباب فيما يلي:⁽²⁾

- الاتجاهات التضخمية السائدة على مستوى الاقتصاد المحلي والعالمي ولاسيما أسعار الخدمات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وأسعار الطاقة مما يزيد التكلفة فتتخفص الربحية أو تزيد الخسائر؛

- التقلبات الحادة في أسعار الصرف وتعددها والتي أدت إلى تصاعد قيمة مديونيات العديد من المؤسسات المقترضة بصورة أدت إلى اختلال في الهيكل التمويلي؛

- تغيرات تكنولوجية متلاحقة و متسارعة في ظل التقدم الهائل في الصناعات وتأثيرها على الإنتاج، وأيضا التغيرات السوقية من حيث دخول المنتجات الجديدة بكثرة في الأسواق واختلاف الحصص السوقية وعدم مقدرة الإدارة أو العمالة التعامل مع تلك التغيرات؛

- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع أجهزة الضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخر المؤسسات في تنفيذ برامجها الزمنية.

2- المراحل التي يمر بها الخطر المالي: إن أهم المراحل التي يمر بها الخطر المالي هي:

1-2- مرحلة ما قبل ظهور الخطر المالي: وتعد هذه المرحلة الأولى من مرحل الخطر المالي وهي مرحلة

ظهور بوادر الفشل الذي يربطها أحد المؤلفين بالعديد من الظواهر السلبية منها:⁽³⁾

(1)- هاله بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص: 28.

(2)- نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3)- حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

- النقص في الطلب على منتجات المؤسسة؛
- ضعف كفاءة طرق أساليب الإنتاج؛
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسة؛
- الزيادة في تكاليف التشغيل؛
- انخفاض معدل دوران الأصول؛
- الزيادة في التوسعات الاستثمارية بدون توافر رأس المال الكافي لمواجهتها؛
- انعدام التسهيلات المصرفية الكافية.

2-2- مرحلة التدفق النقدي المنخفض: في هذه المرحلة تعاني المؤسسة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية وحاجتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأصول ليست سائلة بالدرجة الكافية بالإضافة إلى أن رأس المال العامل اللازم مجمد في المخزون والمدينون ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن ألا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة وإنه ربما تستمر هذه المرحلة ليوم واحد فقط أو تستمر لعدة شهور ولمعالجة هذا الضعف المالي يمكن للمؤسسة اللجوء إلى اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية⁽¹⁾.

2-3- مرحلة العسر المالي المؤقت: هذه المرحلة تتسم بعدم قدرة المؤسسة على الحصول على النقدية بالطرق المألوفة لديها لمقابلة التزاماتها العادية، أي أنها تنتقل لحالة العسر القانوني، مما يستدعي اتخاذ إجراءات مشددة، وقد يلجأ الدائنون إلى تعيين متخصص في مجال الاستثمارات المالية⁽²⁾.

2-4 - مرحلة العسر المالي الكلي: في هذه المرحلة يحصل العسر الكلي بحدوث الفشل، حيث تكون أصول المؤسسة غير قادرة على دفع الالتزامات الكلية اتجاه الدائنين والمساهمين. مما يؤدي بأصحاب المشروع بالاجتماع مع كل إدارة المؤسسة الحالية، وأصحاب الحقوق، واستدعاء عدد من الخبراء والمختصين لدراسة أسباب الخطر وعلاجها⁽³⁾. وعادة ما تبدأ عملية المعالجة بإعفاء مجلس الإدارة الحالي الذي كان سببا في إحداث الأزمة والوصول بها إلى هذه المرحلة المتقدمة من الخطر مع تقديم المسؤولين عن الخطر للمحاكمة، ثم تعيين مفوض على المؤسسة ومنحه كافة الصلاحيات للقيام بعمليات الإصلاح المطلوبة سواء

(1) - هاله بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

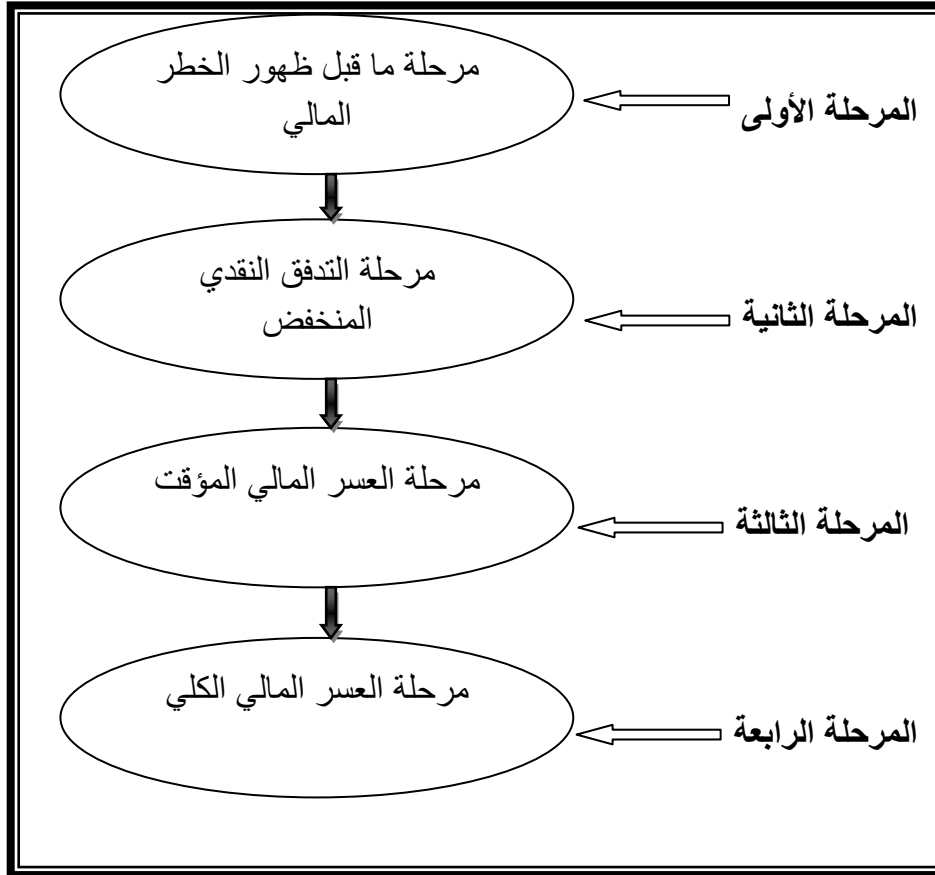
(2) - حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

(3) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

من خلال عمليات الدمج، أو التصفية أو عمليات الإقالة من الخطر المالي وإعادة المؤسسة إلى مسيرتها الطبيعية.⁽⁴⁾

ويمكن تلخيص مراحل التعثر وفق الشكل التالي:

الشكل رقم(4): يوضح مراحل الخطر المالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين.

(4) - محسن أحمد الخضيرى، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

المبحث الثاني: مدخل إدارة المخاطر

تعتبر المخاطر جزءاً لا يتجزأ من النشاط الإنساني مهما كانت طبيعته ، حيث استمرت في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية، بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي، والمخاطرة يجعل التخلص من المخاطرة بشكل نهائي أمراً غير ممكن، ومنه تظهر أهمية إدارة المخاطر، وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها، بهدف التعرف على هذه المخاطر ومعالجتها. لذا لا بد من فهم الجوانب الإيجابية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة، فهي تزيد من احتمال النجاح وتخفيض كلا من احتمال الفشل وعدم التأكد من تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر

نخصص هذا المطلب للتعرف على نشأة إدارة المخاطر وكذلك مفهومها كما يلي:

1- لمحة تاريخية حول إدارة الخاطر:

نشأت إدارة المخاطر من اندماج الحركة تطبيقات الهندسة المالية في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي، وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمدة في علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة، والمنهج لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة هارفرد بيس نز ريفيو عام 1956، ومن بين أول المؤسسات المالية التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الخصوم والأصول وتبين أن هناك طرقاً أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر، والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.⁽¹⁾

وتوسع استخدام تقنيات إدارة المخاطر في مختلف المؤسسات خصوصاً المؤسسات المالية كشرركات التأمين وصناديق الاستثمار، ورغم أن إدارة المخاطر تستمد جذورها من شراء التأمين إلا أن القول أن إدارة المخاطر نشأت بشكل طبيعي من شراء التأمين المؤسسي يجافي الحقيقة، و الواقع إن إدارة المخاطر كان إيذاناً بتحول دامي وثورى في الفلسفة وواكب ذلك حدوث تغيير في اتجاهات نحو التأمين، بالنسبة لمدير التأمين كان التأمين دائماً هو المدخل المعياري للتعامل مع المخاطرة، ورغم أن إدارة التأمين شملت تقنيات بخلاف التأمين (مثل عدم التأمين أو الاحتفاظ ومنع الخسائر والسيطرة عليها)، إلا أن هذه التقنيات كانت

(1) - عصماني عبد القادر: "أهمية بناء لبناء المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 20-21، أكتوبر، 2009، ص: 4.

تعتبر بالأساس بدائل التأمين، وكان مدير التأمين ينظر للتأمين على أنه قاعدة مقبولة أو منهج قياسي للتعامل مع المخاطرة أما الاحتفاظ فقد كان ينظر على أنه الاستثناء لهذه القاعدة.

وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين إلى إدارة المخاطر عبر فترات من الوقت حيث تواكبت حركات إدارة المخاطر في مجتمع الأعمال مع حدوث إدارة تقويم لمناهج كليات الأعمال في أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد بدأت إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين إلى تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مدير المخاطر، بالإضافة أي ذلك قام مدير التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لإدارة المخاطر في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخطر". لأنه في الواقع كثير من المفاهيم نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتم تطبيقاته فيه.⁽¹⁾

2- مفهوم إدارة المخاطر:

>> إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى.<<⁽²⁾

>> يقصد بإدارة الخطر التوصل إلى وسائل جديدة للتحكم في الخطر والتقليل من حجم الخسائر التي تترتب على الخطر مما يترتب عليها تخفيض درجة الخطر ويتم التحكم في الخطر عن طريق التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد ، ثم اتخاذ الوسائل التي تقي بمواجهة الخسائر المتوقعة.<<⁽³⁾

(1) - عبدلي لطيفة: " دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011_2012، ص: 24 - 25.

(2) - طارق عبد العال: "إدارة الخطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، كلية التجارة، عين الشمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 50.

(3) - شرف محمد العمري، محمد محمد عطا: "الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين"، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، 2012، ص: 43.

>>وينظر إلى إدارة المخاطر بأنها تتعلق بالاعتراف بالأحداث، مقدار شدتها أو وطأتها وكيفية السيطرة عليها. وبالتالي فإدارة المخاطر هي عبارة عن تحديد تحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الإرادية للمؤسسة.<<⁽¹⁾

>> ويعرفها البعض على أنها عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولويتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر. هذه الوسيلة تضمن كل من الوقاية المحتملة، والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية. <<⁽²⁾

وتعتبر إدارة المخاطر ذلك الفرع من علوم الإدارة الذي يهتم ب:⁽³⁾

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين؛
 - إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار؛
 - تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستوياتها؛
 - العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية، إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المؤسسة، ومدير إدارة المخاطر؛
 - تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر؛
 - إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر؛
 - حماية صورة المؤسسة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.
- من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف إدارة المخاطر أنها منهج علمي للتحكم في الخطر من خلال التوصل إلى وسائل متجددة، ويتم التحكم في الخطر من خلال التقليل أو الحد من ظاهرة عدم التأكد.

(1)- خالد وهيب الراوي: "إدارة المخاطر المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2009، ص: 9-10.

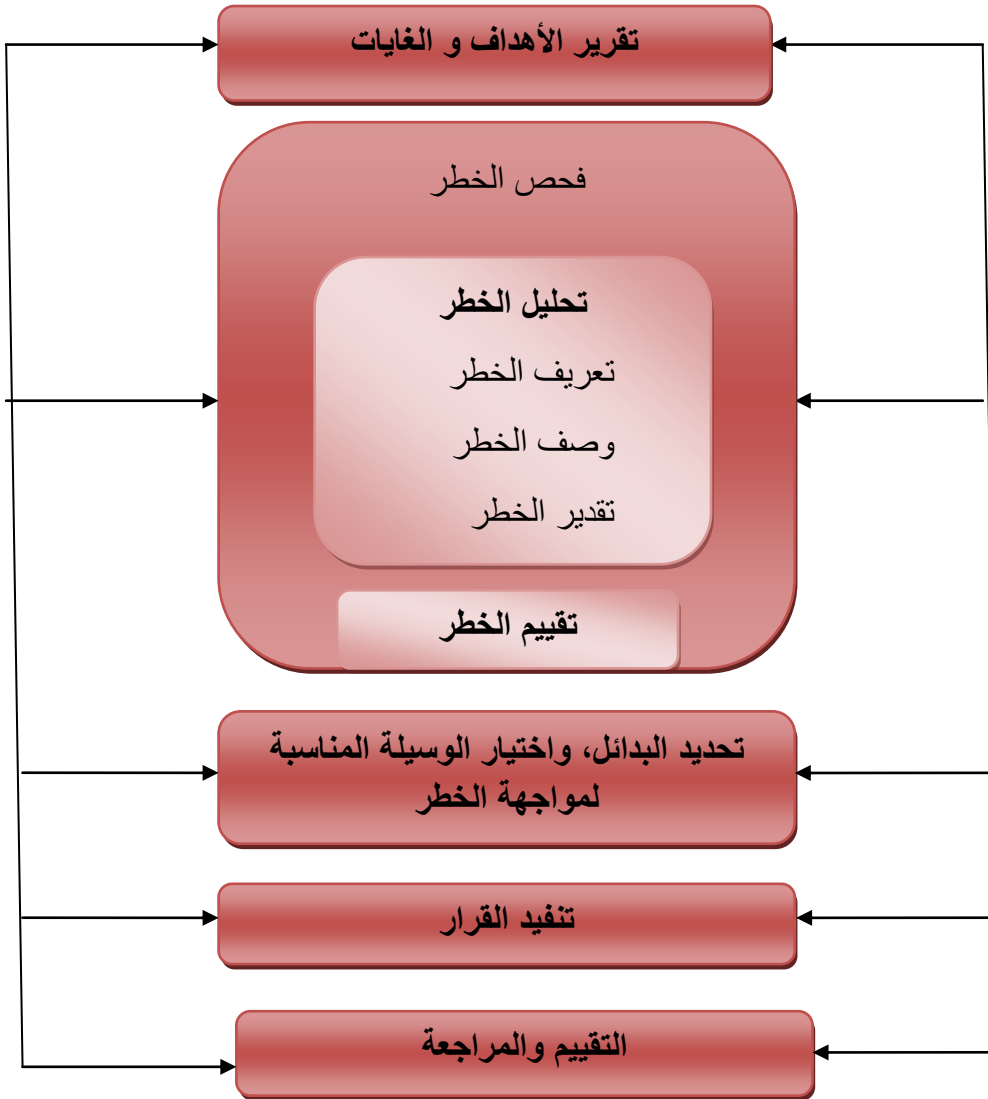
(2)- عبد الكريم كندوز: "مدخل للصناعات المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية"، منشورات الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد 9، 2012، ص: 13.

(3)- بلعوز بن علي: "استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009، 2010، ص: 355.

المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر

إن القول بأن إدارة المخاطر منهجا علميا للتعامل مع المخاطرة هذا يدل على أن هذه العملية تتضمن خطوات متسلسلة لا يمكن التخلي عن أية خطوة. ويمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل التالي:

الشكل رقم(5): عملية إدارة المخاطر



المصدر: ترجمة الجمعية المصرية، مرجع سبق ذكره ، ص: 4.

1- تقرير الأهداف والغايات:

تتمثل الخطوة الأولى في عملية إدارة المخاطر في تقرير ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة، وللحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، وهناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر وتشمل الحفاظ على بقاء المؤسسة، تقليل تكاليف إدارة

المخاطر، تقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطرة إلى الحد الأدنى، وحماية الموظفين من الحوادث التي قد تسبب الوفاة أو إصابات خطيرة، ومع ذلك يبقى الهدف الأول لإدارة المخاطر هو استمرارية وجود المؤسسة ككيان عامل في الاقتصاد، وتسهم إدارة المخاطر في بلوغ أهداف المؤسسة عن طريق ضمان ألا تحول الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة بينها وبين بلوغها هذه الأهداف، لكن مع الأسف فإن خطوة عملية إدارة المخاطر التي يرحح أن يتم تجاهلها هي تقرير أهداف وغايات البرنامج، ونتيجة لذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة في الكثير من المؤسسات، وينبع كثير من عيوب برنامج إدارة المخاطر من غياب أهداف للبرنامج محددة بوضوح.⁽¹⁾

2- فحص الخطر:

يعرف فحص الخطر بأنه جميع إجراءات تحليل وتقييم الخطر وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:⁽²⁾

2-1- تحليل الخطر: يتضمن تحليل الخطر بدوره تعريف الخطر، وصف الخطر، تقدير الخطر

2-1-1- تعريف الخطر: يهدف تعريف الخطر إلى تحديد المؤسسة لعدم التأكد، وهذا ما يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة و التي تشارك في البيئة القانونية والثقافية التي تتواجد ضمنها ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق ذلك الهدف

يجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة. كذلك يجب تحديد التغيرات المصاحبة لتلك الأنشطة وتصنيفها حسب أهميتها.

2-1-2- وصف الخطر: يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطار التي تم تعريفها بأسلوب منهجي، مثلا. باستخدام جدول، ويمكن استخدام جدول منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار. واستخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة ضروري للتأكد من إجراءات تعريف ووصف وفحص الأخطار بطريقة شاملة. وإذا أخذنا في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر يتضمنها الجدول، يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للأخطار الرئيسية والتي تحتاج إلى التحليل بطريقة أكثر تفصيلا. ويمكن تصنيف الأخطار التي تم تعريفها والمصاحبة للأنشطة ولاتخاذ القرارات إلى استراتيجية، تكتيكية و تشغيلية. ومن الضروري دمج إدارة المخاطر ضمن مرحلة التصور للمشروعات وخلال مراحل تنفيذ مشروع معين.

(1) طارق عبد العال، "إدارة الخطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، مرجع سبق ذكره، ص ص: 58-59.

(2) - عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39، 54.

جدول رقم (5): وصف الخطر

اسم الخطر	
مجال الخطر	الوصف غير الكمي، للأحداث، حجمها، ونوعها، وعددها وعدم استقلاليتها.
طبيعة الخطر	مثال: استراتيجي، تشغيلي، مالي، معرفي، قانوني.
أصحاب المصلحة	أصحاب المصلحة وتوقعاتهم.
التقدير الكمي للخطر	الأهمية والاحتمال.
التحمل/ ميل الخطر	- توقعات الخسارة والتأثير المالي للخطر؛ - القيمة المعرضة للخطر؛ - احتمال وحجم الخسائر/ العوائد المتوقعة؛ - الهدف من التحكم في الخطر و مستوى الأداء المرغوب.
أساليب معالجة والتحكم في الخطر	- الوسائل الأولوية التي يتم بواسطتها إدارة الخطر حالياً؛ - مستويات الثقة في أساليب التحكم المطبقة؛ - تعريف بروتوكول المراقبة والمراجعة.
الإجراءات للتطوير	توصيات تخفيض الخطر
تطوير الاستراتيجية والسياسية	تحديد الإدارة المسؤولة عن تطوير الاستراتيجية والسياسية

المصدر: ترجمة الجمعية المصرية مرجع سبق ذكره، ص:7.

2-1-3- تقرير الخطر: يمكن تقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة. على سبيل المثال، النتائج من حيث التهديدات أو فرص النجاح قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح.

2-2 تقييم الخطر: بعد أن يتم التعرف على المخاطرة، فإنه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير الأخطار ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بواسطة المؤسسة، مقاييس الخطر قد تتضمن العوائد والتكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، واهتمامات أصحاب المصلحة لذلك يتم تقييم الخطر لاتخاذ قرارات اتجاه الأخطار ذات الأهمية وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته،

تنص عملية تقييم المخاطر على قياس الحجم المحتمل لتأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر، ويصنف كل من الاحتمال والتأثير كالتالي: عالي، متوسط، منخفض.

المخاطر التي تنطوي على خسارة من شأنها أن تؤدي إلى كارثة مالية، لذلك يجب ترتيب المخاطرة في صورة تصنيف عام بدلا من ترتيبها عدديا على سبيل المثال:

- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة ذات حجم سوف ينتج عنه الإفلاس.

- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي لن يترتب على الخسائر المحتملة فيها الإفلاس ولكنها سوف تلزم المؤسسة على الاقتراض لمواصلة العمليات.

- **المخاطر الغير هامة:** ظروف التعرف فيه على المخاطرة التي يمكن تعويض الخسائر المحتملة اعتمادا على الأصول الحالية للمؤسسة أو دخلها دون أن يتسبب في ضائقة مالية.

3- تحديد البدائل واختيار الوسائل المناسبة لمواجهة الخطر:

ويتم في هذه المرحلة تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي استخدامها في التعامل مع كل مخاطرة. وتتفاوت درجة وجوب اتخاذ مدير المخاطرة لهذه القرارات من مؤسسة إلى أخرى، ففي بعض الأحيان، ترسي سياسة إدارة المخاطر للمؤسسة معايير يجب تطبيقها عند اختيار التقنيات، وتحدد القواعد التي يجوز لمدير المخاطر أن يعمل في حدودها. وإذا كانت سياسة إدارة المخاطر جامدة وصارمة ومفصلة. تكون قدرة مدير الخطر على الحركة في اتخاذ القرارات محدودة، ولذلك يصبح إداريا للبرنامج وليس صانعا للبرنامج، وفي حالات أخرى، حينما لا توجد سياسة رسمية أو حينما تكون السياسة مرسومة بشكل مرن يسمح بوجود حرية العمل والتصرف، تكون مسؤولية مدير المخاطر أكبر.

وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب استخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، يدرس مدير المخاطر حجم الخسارة المحتملة، ومدى احتمال حدوثها، والموارد التي ستكون متاحة لتعويض الخسارة حال حدوثها. يتم إجراء تقييم للعوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج. وعلى أساس أفضل المعلومات المتاحة والاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر بالمؤسسة يتم اتخاذ القرار.⁽¹⁾

(1) طارق عبد العال، "إدارة الخطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)"، مرجع سبق ذكره، ص: 62-63.

4- تنفيذ القرار: فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التأمين فلا بد اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه، ثم التعاقد على التأمين، ولو كان القرار يقضي اختيار أسلوب منع الخسارة وإذا كان قرار التأمين الذاتي فعلى المؤسسة أن تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض.⁽¹⁾

5- التقييم والمراجعة: يجب إدراج التقييم والمراجعة في برنامج إدارة المخاطر لسببين هما:⁽²⁾

السبب الأول: إن عملية إدراج المخاطر لا تتم في فراغ، فالأشياء تتغير وتتسأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر قديمة، ولذلك فالتقنيات التي كانت مناسبة في العام الماضي قد لا تكون في هذا العام، والانتباه المتواصل مطلوب.

السبب الثاني: فهو الأخطار ترتكب أحيانا. ويسمح إجراء تقييم ومراجعة لبرنامج إدارة المخاطر لمديري المخاطر بمراجعة القرارات واكتشاف الأخطاء قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

المطلب الثالث: أدوات وأهداف إدارة المخاطر

هناك عدة أهداف لإدارة المخاطر تختلف من مؤسسة إلى أخرى لأدوات سوف يتم التطرق إليها في هذا المطلب كما سوف يتم التطرق لأدوات إدارة المخاطر وذلك كما يلي:

1- أدوات إدارة المخاطر: باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت علي موضوع إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية ، وهي:⁽³⁾

1-1- استراتيجية ترك الموقف مفتوح: ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي الخطر علي ما هو عليه، ويمكن أن تعتمد المؤسسة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفضا بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.

1-2- استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة: ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمؤسسة والتي لا ترغب المؤسسة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنيه المخاطر بالمؤسسة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل : التنوع في خطوط منتجات المؤسسة ، والتغيير في مستوى الرافعة التشغيلية تبعا لظروف المؤسسة (هيكل الاستثمار) ، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

(1) - عبدلي لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

(2) - طارق عبد العال، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

(3) - محمد عي محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

1-3- استراتيجية تغطية كل الخطر : ويقصد بذلك تحييد مصدر الخطر بالنسبة للمؤسسة، أي تدنية الخطر إلى الصفر، ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل : التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية ، تحويل الخطر المالي إلى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين، والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر. هذا وتركز كتابات التمويل والإدارة المالية بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات المالية التي يمكن بواسطتها إعادة الهيكلة المؤسسة من أجل زيادة القيمة السوقية لها. وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص، لأجل إنقاذ المؤسسة من حالة فشل مالي تمر بها، إلا أنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمؤسسات المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن.

2- أهداف إدارة المخاطر :

من خلال تطبيقات إدارة المخاطر، ثبت أن طرق ومناهج إدارة المخاطر تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وهذه الجزئية تعكس حقيقة أن أهداف إدارة المخاطر تختلف أيضا من مؤسسة إلى أخرى. وكحالة خاصة فإن بعض المؤسسات تستخدم تدفق التدفقات النقدية، وأخرى تستخدم التغير في قيمة المؤسسة كهدف لإدارة المخاطر وتتمثل أهداف إدارة المخاطر بصفة عامة في:⁽¹⁾

- تقادي أكبر مخاطرة قد تواجه أي المؤسسة وهي الإفلاس و تكاليفه المباشرة وغير المباشرة التي تكون في معظمها كبيرة ومعلومة، فالنظرة إلى الإفلاس مستقبلا كإمكانية غير عادية بالنسبة للمؤسسة تؤدي لإعادة الهيكلة أو الإغلاق، فإن إدارة المخاطر تمكن من الرفع من قيمة المؤسسة عبر تخفيض إمكانية العجز وعدم الملاءة؛

- إدارة المخاطر يمكن أن تساعد في تخفيض تقلب العوائد، لأن تخفيض التقلب في الدخل المستقبلي الخاضع للضريبة سيخفض القيمة الحالية الصافية للدفعات الضريبية المستقبلية، وبالتالي رفع قيمة المؤسسة؛

- المصدر الرئيسي لعجز المؤسسة هو عدم القدرة على خدمة الديون، وهذا كله مساوي لارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وهذا ما يزيد من مخاطر المؤسسة، وبالتالي فإن إدارة المخاطر تسمح للمؤسسة في تخفيض تكاليف تمويل الديون. وفي المقابل فإن إدارة المخاطر يمكن أن تسمح للمؤسسة بإعطائها فرصة لتوسيع التمويل عبر الديون؛

(1) - عصماني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

- الاستثمار الضمني في رأس المال البشري المحدد في المؤسسة، فالمؤسسة الأكثر مخاطرة هي التي يكون تعويض الموظفين الحاليين أو المرتقبين فيها يتطلب بقاءهم أو ارتباطهم بالمؤسسة. فإدارة المخاطر الحقيقية يمكن أن تساعد على تخفيض تكاليف الاحتفاظ أو توظيف موظفين رئيسيين؛
- تساعد الجهات الراعية والفريق الإداري للمؤسسة ببناء قرارات علمية بالنظر إلى المتغيرات المتحركة بالمؤسسة؛
- تشجع الفريق الإداري على الأخذ بالمقاييس المناسبة من أجل تخفيض، الآثار السلبية على أهداف وتكاليف وبرامج المؤسسة.

المبحث الثالث: استخدام النسب المالية والتوازنات المالية لتقدير الخطر المالي

يعتبر الخطر المالي من أخطر الأزمات المالية التي تتعرض لها المؤسسة لذا يلجأ المحللون الماليون والمهتمون بمستقبل المؤسسة بتقييم وضعيتها المالية، وذلك من أجل تقدير الخطر المالي وفق أساليب مختلفة، لذا سوف نحاول في هذا المبحث التعرف على أهم النسب المالية و التوازنات المالية.

المطلب الأول: استخدام النسب المالية لتقدير الخطر المالي

يتم في هذا المطلب الإحاطة بمختلف النسب المالية التي تستعمل في تقدير الخطر المالي

- 1- النسب المالية:** تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب لتقدير الخطر المالي، وتقييم المركز المالي والنقدي، بل إن المحلل يستطيع أن يشتق نسب أخرى وفق ترتيب علاقة ما بين البسط والمقام، شرط أن تكون تلك العلاقة ذات مدلول معين وتعطي تفسيراً لأحد جوانب تقدير الخطر في المؤسسة.
- 1-1- نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة، حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشراً مهماً لتقدير الخطر المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدار ما يتوفر لديها من نقد سائل، ومن أصول قابلة للتحويل إلى نقد في مدة زمنية قصيرة وبأقل خسارة ممكن قياسها بتكلفة شرائها، كما يستخدم تحليل السيولة كأداة لمعرفة مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية بموجوداتها المتداولة، وتعتبر السيولة المحور الأساسي في كل سياسة مالية، إذ يمكن أن يؤدي الأمر إلى تصفية المؤسسة إذا لم تستطع مواجهة ديونها الفورية حتى وإن كانت تحقق أرباحاً عالية في الأجل الطويل،⁽¹⁾ ولقياس ذلك يقوم المحلل المالي بحساب جملة من النسب وهي:⁽²⁾

(1)- اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

(2)- عاطف وليم اندرواس، "التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007، ص: 89- 91.

1-1-1- نسبة التداول: تشير نسبة التداول إلى قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم المتداولة. ويتم احتساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول (السيولة العامة)} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتشمل الأصول المتداولة كل من النقدية والذمم والمخزون، في حين تشمل الخصوم المتداولة أوراق الدفع والديون قصيرة الأجل والمصروفات المستحقة وغيرها من الخصوم قصيرة الأجل. وتشير النسبة المنخفضة إلى احتمال مواجهة المؤسسة لصعوبات في سداد التزاماتها قصيرة الأجل، ورغم أن النسبة المرتفعة تشير إلى جودة مركز السيولة للمؤسسة إلا أن النسب المرتفعة بشكل غير طبيعي قد تفسر بأن أموال المؤسسة غير مستخدمة بشكل اقتصادي، فقد تعني النسبة المرتفعة للتداول ارتفاع قيمة المخزون السلعي أو ارتفاع رصيد الذمم أو الرصيد النقدي بشكل غير مبرر قد يترتب عليه ضياع فرصة ربحية على المؤسسة.

1-1-2- نسبة السيولة السريعة: تعمل هذه النسبة على تلافي أحد عيوب نسبة التداول التي تفترض ارتفاع درجة سيولة كل الأصول المتداولة، رغم أن بعضها يصعب تسيلها بسهولة ودون تحقيق خسائر، وتستند هذه النسبة على أن المخزون السلعي هو أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة إذ يصعب في كثير من الأحيان تسهيل بعض بنود المخزون السلعي دون تحقيق خسائر. وتبعاً لذلك يمكن القول أن نسبة السيولة السريعة هي أكثر قدرة في التعبير عن مركز سيولة المؤسسة بالمقارنة بنسبة التداول. وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{(الأصول المتداولة - المخزونات)}}{\text{مجموع الخصوم المتداولة}}$$

1-1-3- نسبة النقدية (السيولة المختصرة): إذا كان المنطلق من وراء احتساب نسبة السيولة السريعة هو الافتراض الخاص بصعوبة تحويل المخزون إلى نقدية خلال العام. فإن نسبة النقدية تستند إلى نفس المنطق من حيث افتراضها ليس فقط صعوبة تسهيل المخزون السلعي إنما أيضاً صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى الغير وتأسيساً على هذا الافتراض تنحصر مصادر السيولة في كل من النقدية والأصول شبه السائلة التي يتم تحويلها إلى نقدية بسهولة ودون تحقيق أي خسائر. وتبعاً لذلك تحسب نسبة النقدية كالتالي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = \frac{\text{الموجودات وما يماثلها}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$$

1-2- نسب النشاط: تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الأصول والخصوم وتقيس كذلك مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة واقتناء الأصول وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وتحقيق أعلى ربح ممكن، أي أن نسب النشاط تعبر عما إذا كان الاستثمار في الأصول أكثر أو أقل من اللازم. ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي:

الجدول رقم (6): نسب النشاط ومعدلات الدوران

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال غير متضمن الرسم / إجمالي الأصول	توضح هذه النسبة عدد المرات التي تتحول فيها الأصول إلى رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول غير الجارية	رقم الأعمال غير متضمن الرسم / الأصول غير الجارية	يشير معدل دوران الأصول غير الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الأعمال.
معدل دوران الأصول الجارية	رقم الأعمال غير متضمن الرسم / الأصول الجارية	يشير معدل دوران الأصول الجارية إلى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الأعمال.
معدل دوران المخزون	تكلفة الانتاج المباع / رصيد المخزون	يساعد هذا المعدل على معرفة سرعة تدفق الأموال خلال المخزون السلعي.
فترة التخزين	365 / معدل دوران المخزون	يقوم هذا المؤشر على قياس عدد الأيام المطلوبة لتحويل المخزون إلى أصول أكثر سيولة.
مدة تحصيل الزبائن	{ (الزبائن + الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة) / الأعمال السنوي متضمن الرسم } * 360	تمثل المدة المتوسطة للبيع بالأجل أو متوسط تحصيل الزبائن و أوراق القبض.
عدد التحصيل من الزبائن	رقم الأعمال السنوي متضمن الرسم / (الزبائن + الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة)	تمثل العدد المتوسط لتحويل قيم المبيعات.
مدة تسديد الموردين	{ (الموردين + أوراق الدفع) / المشتريات السنوية } * 360	تمثل المدة المتوسطة للشراء بالأجل، أو المدة المتوسطة التي تملكها المؤسسة للوفاء اتجاه الموردين.
عدد دورات الموردين	المشتريات السنوية / (الموردين + أوراق الدفع)	تمثل العدد المتوسط لعمليات الشراء التي تقوم بها المؤسسة.
معدل دوران النقدية	رقم الأعمال الصافي / الموجودات وما يماثلها	تبين هذه النسبة عدد المرات التي تدورها النقدية خلال العمليات التشغيلية التي تقوم بها المؤسسة

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على لزعر محمد سامي مرجع سبق ذكره، ص:100. ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص45.

1-3- نسب الهيكل المالي طويل الأجل: أوضحنا فيما سبق بعض النسب ذات العلاقة بتحليل السيولة في الأجل القصير، ولكن قد يريد المحلل المالي الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها طويلة

الأجل أي مدى اليسر المالي وبالتالي فيجب البحث عن النسب ذات الدلالة المناسبة آخذين في الحسبان مستخدمين القوائم المالية. وهناك العديد من النسب الشائعة الاستخدام من بينها:⁽¹⁾

1-3-1- نسبة التمويل الدائم: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على الأموال الدائمة سواء تعلق الأمر بأموال مملوكة (خاصة) أو أموال في شكل ديون مأكثة بالمؤسسة لفترة طويلة في شكل ديون طويلة الأجل، ولعل أهم نسبة في هذا المجال:

$$\text{نسب التمويل الدائم} = \text{أموال دائمة} / \text{أصول ثابتة} * 100\%$$

$$\text{نسبة تمويل الخاص} = \text{أموال خاصة} / \text{أصول ثابتة} *$$

فالنسبة الأولى تبين مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على أموال دائمة بشكل عام، أما النسبة الثابتة تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها للأصول الثابتة على رأس مالها الخاص، ومن ثم ينبغي أن تكون مساوية 50% على الأقل للقول بأن المؤسسة، تتمتع بتوازن مالي طويل الأجل معقول.

1-3-2- نسبة المديونية: بالنسبة لمديونية المؤسسة يمكن التمييز بين نسبتين أساسيتين وعلى درجة كبيرة من الأهمية هما:

1-3-3- نسبة الاستقلالية المالية: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها الدائم على أموالها الخاصة، أو بالأحرى مدى استقلالية المؤسسة في مصادر تمويلها لنشاط المؤسسة ككل، ويمكن التعبير عن استقلالية المؤسسة ب:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{أموال خاصة} / \text{أموال دائمة} * 100\%$$

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية: أموال خاصة} / \text{مجموع الديون} * 100\%$$

إن النسبة المعيارية المعمول بها في المجال المصرفي أساسا هي أن تكون النسبة الأولى مساوية أو تزيد عن 50% بينما النسبة الثانية ينبغي أن تتراوح في أحسن تقدير بين 30% و 40%.

(1) - بوعتروس عبد الحق: "الوجيز في البنوك التجارية"، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة نشر، ص ص: 74، 72.

1-3-4- نسبة المديونية الكلية: وهي تلك النسبة التي تبين مدى اعتماد المؤسسة على استحقاقها، بجميع أصنافها (قصيرة، متوسطة، وطويلة الأجل) في هيكلها المالي ويركز على معرفتها انطلاقاً من البيانات المالية والمحاسبية المتوفرة لديه، ويمكن حساب هذه النسبة باستعمال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول} * 100\%$$

فكلما كانت هذه النسبة أكبر من 50% وقريبة من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة تفقد إمكانيتها في الحصول على قروض أخرى، نظراً لزيادة مخاطر القدرة على التسديد.

1-3-5- نسبة المديونية الآجلة: وهي تلك النسبة التي تبين لنا مدى قدرة المؤسسة على الحصول على المزيد من القروض متوسطة وطويلة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة المديونية الآجلة} = \text{الديون الطويلة والمتوسطة الأجل} / \text{الأموال}$$

فإن كانت النسبة مساوية أو أقل من 50% يدل على أنه بإمكان المؤسسة اللجوء إلى الاقتراض أكثر لتدعيم رصيدها من الأموال الدائمة

1-4- نسب المردودية: تمثل المردودية الهدف الأساسي الذي تسعى كل مؤسسة إلى تحقيقه حيث تعرف على أنها "الفائض النقدي الناتج عن الفرق بين العمليات الخارجية والداخلية للمؤسسة":⁽¹⁾

الجدول رقم (7): نسب المردودية

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسبة
المردودية الاقتصادية الصافية	نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية	يركز هذا المعدل على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق عائد على مجموع الأموال المستثمرة من نشاطها الاستغلالي
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	يوضح هذا العائد مدى كفاءة الإدارة في استغلال أموال أصحاب المؤسسة وقدرتها على تحقيق أرباح من تلك الأموال

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره ص:107.

(1)- lauzel: "controle de Gestion et budgets", sirey, paris, 1986, p:24.

ويمكن تحليل المردودية إلى نسبتين هما:

1-4-1- المردودية الاقتصادية: هي النتيجة المحققة و تعتبر عنصر أساسي في تسيير المؤسسة وهي من معايير قياس الربحية⁽¹⁾. ويمكن تحليلها إلى نسبتين كما يلي:⁽²⁾

- **النسبة الأولى هي:** نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال، وتمثل نسبة نتيجة الاستغلال وتعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة دينار واحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة الاستغلال.

- **النسبة الثانية هي:** رقم الأعمال / (التثبيات الصافية + الاحتياجات في رأس المال)، وتمثل هذه النسبة معدل دوران الأصول الاقتصادية، ويشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة المؤسسة باستخدام الأصول الاقتصادية الخاصة بتوليد رقم الأعمال.

1-4-2- المردودية المالية: ويمكن تحليل المردودية المالية إلى ثلاث نسب مالية:⁽³⁾

- **النسبة الأولى هي:** النتيجة الصافية / رقم الأعمال، تمثل هذه النسبة هامش الربح الصافي للمؤسسة حيث يعبر عن السياسة التجارية للمؤسسة، وكما يأخذ بعين الاعتبار الوضعية التنافسية على سوق السلع والخدمات المنتجة من طرف المؤسسة.

- **النسبة الثانية هي:** رقم الأعمال / إجمالي الأصول، وتمثل معدل دوران الأصول وتقدم لنا معلومات حول الفعالية الإنتاجية للمؤسسة وتسمح بمقارنة الخيارات الصناعية والتكنولوجية للمؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.

- **النسبة الثالثة وهي:** إجمالي الأصول / الأموال الخاصة، وتعبّر هذه النسبة عن السياسة المالية للمؤسسة وبمعنى آخر تقيس معدل المديونية كاملا للمؤسسة وذلك لكون إجمالي الأصول يساوي الخصوم مضاف إليه الأموال الخاصة. وعليه فإن:

$$\text{إجمالي الأصول} / \text{الأموال الخاصة} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم الغير جارية} + \text{الخصوم الجارية}) / \text{الأموال الخاصة} = 1 + \text{نسبة المديونية الكاملة.}$$

1-5- أثر الرفع المالي: يقصد بالرافعة المالية هي مدى اعتماد المؤسسة في تمويل استثماراتها على الديون لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأمد الطويل، وبالتالي قد تعجز المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطرة المالية، لكن يكمن عيبها خاصة في إفراط المؤسسة على

⁽¹⁾- Patrice vizzavona: "Gstion financiere, 8^{ene} editon", printed, in Algria, 1995,p:120.

⁽²⁾- لزعر محمد سامي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 107- 108.

⁽³⁾ - نفس المرجع، ص: 108.

استعمال الرافعة المالية ما ينتج عنه وقوع المؤسسة أمام ملاءة غير حقيقية لها، كما أن القيمة السوقية لموجودات المؤسسة غير كافية للولاء بالتزاماتها أثناء التصفية.⁽¹⁾ وتحسب المردودية المالية لإبراز أثر الرفع المالي كما يلي:

$$\text{المردودية المالية} = [\text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{معدل الفائدة})] \times \left(\frac{\text{الديون/الأموال الخاصة}}{1 - \text{معدل الضريبة}} \right)$$

2- **حدود استعمال النسب المالية:** يستخدم المحلل المالي النسب كأدوات للحكم على مؤسسة ما، ولكن يجب أن يكون حذرا في ذلك، حيث أن طبيعة البيانات التي تستخرج منها هذه النسب تحد من فعالية هذه النسب. ويمكن حصر أهم مسببات هذا القصور في العوامل التالية:⁽²⁾

- صعوبة عمل المقارنة: فالمحلل المالي قد يجد صعوبة في المقارنة بين نسبة المؤسسة التي يحللها مع مؤسسات أخرى مماثلة نظرا لاختلاف الأساليب في حساب النسب المالية. مثال ذلك اختلاف طرق تقييم المخزون السلعي فقد تتبع مؤسسة ما طريقة الوارد أولا الصادر أولا وتتبع مؤسسة أخرى طريقة الوارد أخيرا الصادر أولا وقيمة المخزون في كل طريقة يختلف عن الأخرى. ونفس الشيء يقال بالنسبة للاختلاف في احتساب استهلاك الأصول الثابتة هناك طرق عديدة لاحتساب الاستهلاك وكل طريقة تعطي قيمة مختلفة؛
- اختلاف المفاهيم المالية: فهناك اختلاف في الرأي حول بعض المفاهيم لدى المحاسبين والمحليين الماليين، فالاختلاف واضح فيما يتعلق بحقوق الملكية، والموجودات، والأرباح وغيرها. وقد تستخدم تلك المفاهيم لتعني أشياء مختلفة حسب ما تتبعها كل مؤسسة، وبالتالي ينتج عن ذلك اختلافات جوهرية في النسب المالية ذاتها؛
- كما انه فرض ثبات وحدة النقد يجعل البيانات المعدة في فترات تسودها معدلات تضخم مرتفعة مضللة في تعبيرها عن حقيقة أداء المؤسسة. وهذا ما يفقد النسب المالية المشتقة من تلك البيانات مدلولها وبالتالي مدى صلاحيتها كأداة لتقييم الأداء الحالي للمؤسسة واتجاهاتها المستقبلية،
- تشتق البيانات المالية من بيانات محاسبية تعبر عن لحظة زمنية معينة كما هو الحال في الميزانية. فإذا أخذنا في عين الاعتبار حقيقة الديناميكية لنشاط المؤسسة وحقيقة كونه نشاطا مستمرا. لذا يصبح من الصعب الركون إلى النسب للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأنشطة المؤسسة.

(1) - بن مالك بن عمار، مرجع سبق ذكره، ص: 45.

(2) - عبد الحليم كراجه وآخرون: "الإدارة والتحليل المالي، أسس، مفاهيم، تطبيقات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص ص: 182-183.

المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن لتقدير الخطر المالي

يتم في هذا المطلب التعرف على مؤشرات التوازن المالي والتي تستخدم لتقدير الخطر المالي

1- رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل أداة من أدوات التحليل المالي في تقييم البنية التحتية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها، خاصة على المدى القصير وذلك بتاريخ معين. ويمثل في ذلك جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأموال المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة. (1)

1-1- أنواع رأس المال العامل: وتتمثل في:

1-1-1- رأس المال العامل الدائم أو الصافي: هو فائض الأموال الدائمة من الأصول الثابتة المخصصة لتمويل جزء من الأصول المتداولة ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم الصافي = أموال دائمة - أصول ثابتة

رأس المال العامل الدائم الصافي = أصول متداولة - الديون قصيرة الأجل

1-1-2- رأس المال العامل الإجمالي: يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل أي تمثل إجمالي الأصول المتداولة، ويحسب كما

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول - الأصول الثابتة

1-1-3- رأس المال العامل الخاص: يعبر عن جزء من الأموال الخاصة التي تمول الأصول المتداولة، أي أن الأموال الخاصة لا تغطي فقط الأصول الثابتة بل أيضا تمول جزء من الأصول المتداولة، ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل الخاص = أصول متداولة - الديون متداولة

(1) - زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

إذا كان: رأس المال العامل الخاص اكبر من الصفر يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة والعكس إذا كان رأس المال العامل الخاص اصغر من الصفر.

1-1-4- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل نشاطها ويحسب كما يلي

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة}$$

1-2- الحالات الممكنة لرأس المال العامل الصافي: التي ويمكن حصر ثلاث حالات لرأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية:⁽¹⁾

1-2-1- الحالة الأولى: رأس المال العامل موجب (الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة) في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة ، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائض تمثل في رأس المال العامل.

1-2-2- الحالة الثانية: رأس المال العامل سالب (الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة) في هذه الحالة الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

1-2-3- الحالة الثالثة: رأس المال العامل معدوم (الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة) وهي حالة نادرة الحدوث أي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

2 - احتياجات رأس المال العامل: احتياجات رأس المال العامل هو ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، وتنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات و المدفوعات.و كما يعتبر احتياجات رأس المال العامل بمثابة المحدد لرأس المال العامل، أو هو رأس المال العامل الأمثل للبنية المالية للمؤسسة، أي هو الحجم من

(1)- لحسن فضيل، " التحليل المالي باستخدام المقاربة والسيولة في ظل نظام المحاسبي المالي"، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق اهراس، يومي 22-23/5/2012.

الأموال الدائمة الواجب توفيره لتمويل الموجودات المتداولة والذي يضمن تحقيق التوازن المالي الضروري للمؤسسة ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{أموال الخزينة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{إعتمادات بنكية})$$

وقد تم استبعاد أموال الخزينة لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن اعتمادات بنكية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة، لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة للتسوية.⁽¹⁾

3- الخزينة الصافية: يمكن تعريف خزينة الصافية المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة.⁽²⁾

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم يجعل السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وأن الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، لأن المؤسسات في السوق تتنافس من أجل كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات البيع، بينما نقص قيمة الخزينة معناه أن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل إبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتفاظ بالوفاء بالديون المستحقة، وقد ينتج عن هذا تبعيات سلبية، فكلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، و أكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا، حيث توفق بين السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها.⁽³⁾ تحسب الخزينة كما يلي

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

(1) - زغيب مليكة: بوشنيقر ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

(2) - ناصر دادى عدون، مرجع سبق ذكره. ص: 51.

(3) - اليمن سعاد، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

المبحث الرابع: استخدام النماذج لتقدير الخطر المالي

نظرا لأهمية موضوع تقدير الخطر المالي في المؤسسة ظهرت جهود كثيرة لخلق وتطوير نماذج تستند إلى نتائج التحليل المالي يتم من خلالها تحديد وتقدير درجة الخطر المالي، لذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف النماذج لتقدير الخطر المالي ثم عرض أهم هذه النماذج وفي الأخير نتطرق إلى النتائج المستخلصة من هذه النماذج.

المطلب الأول: التعريف بالنماذج

لقد اهتم الأمريكيون قبل غيرهم بمثل هذه الدراسات وتم ذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وهيئة البورصات وذلك على أعقاب أزمة الإفلاس الكبيرة التي اجتاحت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية وتحميل مدقق الحسابات عن إجراء اختبار استمرارية المؤسسة بالعمل أو إعطائه الإنذار حول تعثر وإفلاس المؤسسة موضوع الدراسة.⁽¹⁾

وكان بيفر أول باحث أنجز دراسته في هذا المجال عام 1966 فبني نموذجا يقوم على ما يعرف بالنسب المالية المركبة . وقد تبعه في ذلك عدة باحثين في بريطانيا وكندا الولايات المتحدة نشير إلى بعضهم على سبيل المثال :

Beaver (1966)، Altman (1968)، Wilcox (1971)، Lev (1971)، Libby (1975)

وتختلف النماذج المقترحة المشار إليها من حيث الشكل والمضمون. فمن حيث الشكل كان القاسم المشترك بين معظمها فيما عدا البعض مثل: (Lev) الذي اعتمد على مقياس المعلومات. ومن حيث المضمون قامت معظم إن لم يكن جميع النماذج المشار إليها على مؤشرات كمية تشتق من خلال البيانات المالية المنشورة وغير المنشورة ، في حين اعتمد البعض منها مثل(ارجنتي) على مؤشرات وصفية .

لكن تجدر الإشارة في هذا السياق إلى ملاحظة هامة هي انه مع أن هذه النماذج قد بنيت في معظمها على نسب مالية تستخدم في قياس أو تقويم الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة مثل : الربحية، السيولة ، الكفاءة أو النشاط، الرفع المالي وسياسات توزيع الأرباح إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث الوزن النسبي الذي أعطته لكل نسبة من تلك النسب وذلك وفقا لاختلاف الظروف البيئية للمؤسسات التي اعتمدت كعينة محل الدراسة . وذلك يقود إلى التذكير بملاحظة هامة أخرى هي إن أيا من النماذج المشتقة المشار إليها لا يمكن تطبيقه كما هو في صيغته الأصلية لدراسة احتمالات فشل مؤسسة ما وفي كل الظروف وذلك

(1) - منير شاكرا وآخرون: "التحليل المالي(مدخل صناعات القرار)"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص ص: 178-179.

لاحتتمال أن المؤسسة محل الدراسة مختلفة في أوجه نشاطها أو في كل الظروف البيئية المحيطة عن أوجه نشاط أو في الظروف البيئية لعينة المؤسسات التي كانت محل الدراسة والتي من خلالها بني النموذج (1). ورغم الأهمية العلمية لهذه النماذج، يمكن الإشارة إلى أن المحلل المالي يمكن استخدام هذه النماذج مع إجراء بعض التعديلات على متغيراتها وزنا وعنوانا لتلائمها مع ظروف المشروع الذي يقوم بدراسته. ويجدر التنبيه إلى أن عملية صياغة النماذج بالاستناد للنماذج المتوفرة تحتاج إلى مقدرة وكفاءة ومهنية عالية من قبل المحلل، لاقتراح النموذج الملائم والى اختيارات عديدة قبل تطبيقه، وإلا ستكون غير حقيقية قد تلحق الضرر بالمشروع.

المطلب الثاني: عرض بعض النماذج المستخدمة في تقدير الخطر المالي

لقد تعددت النماذج المستخدمة في تقدير الخطر المالي، مما يجعل تفضيل احدها على الآخر أمرا صعبا، غير أنه توجد مرونة في استغلال تلك النماذج كون أن لكل منها الظروف التي أثرت في تكوينها، فيقوم المحلل المالي بتحليل هذه الظروف ثم يقوم بعد ذلك باختيار النموذج المناسب لعملية التنبؤ بالوضع المالية للمؤسسة، وسوف نتطرق فيما يلي إلى أهم النماذج شيوعا في الفكر المالي والمحاسبي.

1- نموذج بيفر 1966: يعتبر بيفر هو أول من وضع نموذجا بغرض تقدير الخطر المالي في عدد من المؤسسات الأمريكية، وذلك قبل حدوثه بنحو خمس سنوات، مستخدما نسبا مالية في الدراسة سميت بالنسب المركبة، وكان عنوان دراسته "التحليل المالي كمؤشر للفشل" ودرس نحو 30 نسبة اختار منها 6 فقط هي: (2)

- نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون.
- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة / مجموع الموجودات.
- نسبة المديونية / مجموع الموجودات.
- نسبة صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات .
- نسبة التداول.
- نسبة السيولة السريعة.

(1) - محمد مطر، مرجع سبق ذكره، ص: 349، 351.

(2) - حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 166-167.

واعتبرها قادرة على تقدير الخطر المالي واحتمالات الإفلاس، وقد اتسم نموذج بيفر بقوة تقديرية جعلته قادرا على توقع الفشل قبل وقوعه، كما ميز بين المؤسسات الناجحة والأخرى الفاشلة، وخرج بنتائج في دراسته أهمها:

- لم تكن التدفقات النقدية للمؤسسات الفاشلة أقل من المؤسسات الناجحة، بل كان أيضا إجمالي موجوداتها السائلة أقل؛

- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض قدرتها على مواجهة التزاماتها وارتفاع هذه الالتزامات؛

- تميزت المؤسسات الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام؛

- وجود اختلاف كبير في نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الديون بين المؤسسات الفاشلة والناجحة مع اتساع الفارق عند الاقتراب من الإفلاس؛

- إن أفضل نسبة لتقدير الخطر المالي هي نسبة التدفق النقدي / مجموع الديون، تليها نسبة صافي الربح / مجموع الموجودات.

- تميزت المؤسسات الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المؤسسات الناجحة وذلك خلافا للاعتقاد السابق حيث كان يعتقد أن المخزون السلعي في المؤسسات الفاشلة أعلى منه في المؤسسات الناجحة . كانت بعض الموجودات السائلة مثل النقد وصافي رأس المال العامل أفضل من الموجودات المتداولة والموجودات السريعة كمؤشر للخطر المالي.

2- نموذج ألثمان: طور ألثمان نموذجه مستخدما النسب المالية واستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين المؤسسات الناجحة والمؤسسات الفاشلة في قطاع الصناعة، ويتكون النموذج من خمس نسب مالية مجتمعة واستطاع التوصل إليها من خلال تطويره ل 30 نسبة مالية، والنموذج كان على الشكل التالي: (1)

$$Z=3.3x_1+1.2x_2+1.0x_3+0.6x_4 + 1.4x_5$$

x_1 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول.

x_2 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول.

x_3 = المبيعات / مجموع الأصول.

x_4 = القيمة السوقية للأسهم / القيمة الدفترية للدين.

x_5 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / مجموع الأصول.

حيث Z هو مؤشر لتقدير الخطر المالي فإنه:

(1) - هلا بسام عبد الله الغصين، مرجع سبق ذكره، ص ص: 39-40.

- عندما تكون $Z = 2.99$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس،
- عندما تكون $Z = 1.81$ فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس،
- إذا كانت $(Z = 2.99 - 1.81)$ وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها،
- إذا كان المؤشر Z أقل من 2.76 فإن ذلك يعطي مؤشرا بأن المؤسسة أمام احتمالية 90% بأنها سوف تصبح مفلسة.

ولقد وجهت كثير من الانتقادات لهذا النموذج منها:

- أنه يطبق فقط على الشركات المساهمة العامة الصناعية؛
- أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الأصول وهذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

ولهذا قام ألتمان بتطوير نموذج يستخدم للشركات غير الصناعية حيث كان هذا النموذج المعدل كالتالي :

$$Z = 6,5X_1 + 3,26X_2 + 6,72X_3 + 1,05X_4$$

حيث أن:

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول،

X_2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / إجمالي الأصول،

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول.

X_4 = نسبة حقوق الملكية / إجمالي الخصوم.

- عندما تكون قيمة Z أقل من 2.9 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.
- عندما تكون قيمة Z أقل من 1.23 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.
- إذا كانت Z تقع (2.9 - 1.23) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها

3- نموذج springate:

قام بتصميم هذا النموذج العالم الكندي Gordan Springate حيث استخدم أربع نسب مالية لقياس الربحية والسيولة والنشاط، مع إعطاء كل منها وزنا معيناً وبناء عليه أعد Springate المعادلة الآلية معياراً أساسياً لتقدير الخطر المالي.

$$Z=1,03A+3.07B+0,66C+0,4D$$

حيث:

A: تمثل الموجودات المتداولة- المطلوبات المتداولة/ مجموع الموجودات،

B: تمثل صافي الربح قبل الفوائد والضرائب/ مجموع الموجودات،

C : تمثل صافي الربح قبل الفوائد والضرائب،

D : تمثل صافي المبيعات/ مجموع الموجودات.

والمعيار الأساسي للحكم على احتمالات فشل المؤسسة أو تعثرها هو القيمة المستخرجة، فإذا كانت هذه القيمة أقل من 0,862 فإن ذلك يعني أن المؤسسة تصنف على أنها متعثرة أو في طريقها إلى الفشل. أما إذا زادت القيمة عن 0,863 فإن ذلك يعني احتمال نجاح المؤسسة، وقد أثبت هذا النموذج قدرة عالية على التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي وصلت إلى 92,5% من خلال أبحاث أجراها Springate على أربعين شركة كندية.⁽¹⁾

4- نموذج Kida

يعد نموذج كيدا من النماذج المعتمدة لتقدير التعثر المالي وقد قام به عام 1980م مستخدماً خمس نسب مالية هي:⁽²⁾

X_1 : صافي الربح بعد الفائدة والضريبة/ الموجودات.

X_2 - : جملة حقوق الملكية/ جملة الخصوم.

X_3 : الأصول السائلة/ الخصوم المتداولة.

X_4 : النقديات/ جملة الأصول.

X_5 : صافي المبيعات / مجموع الاصول.

كما قام بصياغة النموذج الآتي لتقدير الخطر:

$$z= 1,042X_1+0,42X_2-0,461X_3-0,463X_4+0,271X_5$$

ووفق متغيرات هذا النموذج فإن احتمالات الخطر التي تتعرض لها مؤسسات الأعمال تزداد كلما كانت قيمة z مقداراً سالباً وتندم إن كانت القيمة موجبة وقد اتسم نمودجه بقدرة تقديرية عالية لاحتمالات الفشل وصلت 90% قبل سنة حدوث التعثر.

(1) - زياد رمضان، محفوض جودة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 350، 351.

(2) - حوري زينب، مرجع سبق ذكره، ص: 170.

5- نموذج (TAFFLER AND TISSHOW 1977)

وفي المملكة المتحدة أجريت دراسة من قبل الباحثين (TAFFLER AND TISSHOW 1977) عام 1977، والتي هدفت الى تطوير نموذج رياضي قادر على تقدير الخطر المالي والتنبؤ بفشل المؤسسات البريطانية. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات للتفريق بين 46 مؤسسة صناعية مستمرة في عملها، و 46 مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تم تصفيتها، وقد استخدم الباحثان في صياغة النموذج ثمانية نسب مالية مختلفة، تم اعتماد أربعة منها: (1)

$$Z = 0.53X_1 + 0.13X_2 + 0.18X_3 + 0.16X_4$$

حيث أن:

$$X_1 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{الخصوم الجارية،}$$

$$X_2 = \text{الأصول المتداولة} / \text{مجموع الخصوم،}$$

$$X_3 = \text{الخصوم الجارية} / \text{مجموع الأصول،}$$

$$X_4 = \text{قدرة التمويل الذاتي} = (\text{الأصول السائلة} - \text{الخصوم الجارية}) / (\text{المصروفات التشغيلية اليومية})$$

وقد جرى تصنيف المؤسسات إلى فئتين وفقاً لقدرتها على الاستمرار وهي:

- فئة المؤسسات الناجحة أو القادرة على الاستمرار. قيمة Z فيها 0.3 وأكبر.

- فئة المؤسسات المهددة بالخطر المالي. قيمة Z فيها 0.2 وأقل، وفي عام 1982 قام (taffler) بمحاولة لإعادة النظر في نمودجه السابق، لعينة صغيرة من 23 مؤسسة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها في الأعوام (1968- 1973) و(45) مؤسسة تتمتع بكيان مالي قوي. وهناك قائمة كبيرة من حوالي (150) مؤشر

مالي محتمل، ثم تخفيضها إلى خمسة مؤشرات فقط حسب الصيغة التالية:

$$X_1 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول.}$$

$$X_2 = \text{مجموع الخصوم} / \text{صافي رأس المال المستثمر.}$$

$$X_3 = \text{الأصول السائلة} / \text{مجموع الأصول.}$$

$$X_4 = \text{معدل دوران المخزون.}$$

(1)- فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 187- 189.

6- نموذج بنك فرنسا: ظهر هذا النموذج سنة 1984 وقد خصص بالدراسة المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم (لا تتعدى 500 عامل). وتجدر الإشارة إلى أن هذا النموذج يتخذ صيغا كثيرة منها الصيغ التالية التي تعتمد على ثمانية نسب مالية كما يلي:⁽¹⁾

الجدول رقم (8): النسب المالية المعتمد في نموذج بنك فرنسا

الترميز	العلاقة الحسابية	معاملات النسب للدالة	المقارنة		مساهمة النسبة في تقدير النقطة
			القيمة الفعلية للمؤسسة	القيمة المعيارية	
R ₁	المصاريف المالية\ الفائض الإجمالي للاستغلال	1,255-		62,8	
R ₂	الأموال الدائمة\ الأصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل	2,003		80,2	
R ₃	قدرة التمويل الذاتي\ مجموع الديون	0,824-		24,8	
R ₄	الفائض الإجمالي للاستغلال ارقم الأعمال الصافي	5,221		6,8	
R ₅	[الموردون\ المشتريات متضمنة الرسم]×360	0,689-		98,2	
R ₆	[القيمة المضافة(ن)- القيمة المضافة (ن-1)]\ القيمة المضافة (ن-1)	1,164-		11,7	
R ₇	[الزبائن\ المبيعات متضمنة الرسم]×360	0,706		79	
R ₈	متوسط الاستثمارات المادية \ القيمة المضافة	1,408		101,1	

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص: 117 .

بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول يمكن صياغة دالة النموذج وفق الشكل التالي :

- $Z < -0.25$ المؤسسة في صعوبة؛

- إذا كانت Z تقع (-0.25، 0.52): المؤسسة في عدم اليقين؛

- إذا كانت $Z > 0.52$ فالمؤسسة في حالة عادية.

(1)- مصطفى طويطي، خيرة مجدوب: "تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الانابيب باستخدام نموذج الشبكة العصبية"، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق اهراس، يومي 2012/23/22، ص: 8.

المطلب الثالث: النتائج المستخلصة من النماذج

- هناك جملة من الأفراد والهيئات التي يمكن استخدامها لهذه النماذج وذلك للتنبؤ بالتعثر المالي، عموماً يمكن استخلاص نتائج متعددة من الدراسات التي تناولت هذا الأخير نذكر منها ما يلي: (1)
- اعتبار دراسة ألتمان هي الأساس حيث لا يختلف عن مؤشرات الأخرى سوى في بعض الأساليب الإحصائية (مجموعة النسب والمؤشرات)؛
 - تركز معظم الدراسات على وضع معيار مناسب يفيد في عملية تقدير الخطر المالي مستقبلاً، وذلك يثبت أن النسب المالية مازالت تمثل أهم عناصر بناء أي نموذج يهدف إلى تحليل الأداء المالي واتجاه المؤسسة إلى التعثر المالي؛
 - عدم اقتصار بعض الدراسات على التمييز أو التفرقة بين المؤسسات الناجحة والفاشلة فحسب. بل تعدتها إلى تبيان العوامل المسببة للخطر المالي ودورها في زيادة أو انخفاض درجة الخطر؛
 - اتضح من النماذج المعروضة انه ليس هناك اتفاق معين على نسبة مالية معينة تستخدم في هذا المجال، وان هناك صعوبة في تحديد واختيار النسب المالية ؛
 - وترجع أسباب عدم الاتفاق حول نسب نمطية يتضمنها كل نموذج من النماذج المختلفة إلى أسباب عديدة منها :
 - ✓ اختلاف الدارسين وتباين أوضاع البلدان التي ينتمون إليها، وتميز السياسات الاقتصادية المطبقة من فترة زمنية لأخرى حتى داخل البلد الواحد والمحيط الاقتصادي المرتبط بها؛
 - ✓ امتداد فترة الدراسة إلى سنوات عديدة مما يجعلها تتأثر بعدم ثبات الظروف الاقتصادية والأوضاع المالية للمؤسسات الخاضعة للدراسة.
 - ✓ تباين الخصائص المالية للمؤسسات لاختلاف طبيعة النشاط القائم، والقطاع التي تنتمي إليه (زراعية، صناعية، تجارية) وتباينها أصلاً بالنسبة لنفس المؤسسات داخل نفس القطاع (فعلى سبيل المثال تختلف المؤسسات لصناعة السيارات عن مؤسسات الصناعة البترولية عن مؤسسات الصناعة النسيجية)، مما يعني نماذج تقديرية ودوال تمييزية مختلفة ؛

(1) - حوري زينب: مرجع سبق ذكره، ص ص: 174، 175.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تعرفنا من خلال استعراض هذا الفصل على الخطر وأنواعه المختلفة، حيث ميزنا الخطر من حيث مصدر الخطر ومن حيث الميزة التنافسية والمعلوماتية ومن حيث ارتباطه بالمؤسسة، ثم الخطر المالي الذي يعد موضوع الدراسة لذلك يجب أن يكون الخطر المالي موضوع تحليل وتقييم في المؤسسة لمعرفة أسبابه الداخلية والخارجية وأهم المراحل التي يمر بها، والخطر المالي يتضمن العسر المالي والفشل والتعثر المالي والإفلاس، فتتالي الخسائر في المؤسسة وعدم تحقيق عائد مناسب يؤدي للفشل المالي، مما يؤدي إلى عجز التدفقات النقدية مما ينتج عنه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الأجل القصير وعلى توفير السيولة المالية (العسر المالي الفني) وبالتالي قد تلجأ المؤسسة إلى تخفيض حجم النشاط. وتصفية بعض الأصول المتداولة مما يؤدي بالنهاية إلى العسر الحقيقي والذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس، مما يظهر أهمية عملية إدارة المخاطر من خلال اكتشافه وتحديده وذلك لإبعاد الخطر المالي عن المؤسسة

إن عملية تقدير الخطر المالي عملية أكثر من ضرورة لتفادي نتائجه التي تجبر المؤسسة من الانسحاب من النشاط الاقتصادي. إن النسب المالية والتوازنات المالية يمكن من خلالها تقدير الخطر المالي، حيث يكون هذا التقدير بشكل غير دقيق مما أدى إلى ظهور نماذج تقدير احتمال حدوث الخطر المالي قبل وقوعه بفترة كافية، وهذه النماذج تبنى على نسب مالية معينة تعطى لها أوزان معينة واعتمد الباحثون في إعداد هذه النماذج على فحص النسب المالية التي تدل بشكل أدق وأصدق على نجاح وفشل المؤسسة.

ولتعميق هذه الفكرة سوف نحاول في الفصل الثالث القيام بدراسة تطبيقية على مؤسسة الخزف الصحي محاولين معرفة وضعيتها المالية من خلال تحليل النسب والتوازنات المالية و تطبيق بعض النماذج لتقدير الخطر المالي.

الفصل الثالث

دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي

المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية

المبحث الثاني: عرض مختلف الكشوف المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

المبحث الثالث: دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي

من خلال استعمال أدوات التحليل المالي

تمهيد:

تناولنا في الفصلين السابقين الجانب النظري للموضوع ، ولما كان الاكتفاء بهذا الجانب دون الانتفاع به مجرد ترف فكري، ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية نهدف من خلالها إلى محاولة تطبيق بعض المعارف العلمية النظرية على الواقع العملي. وقد وقع اختيارنا على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية وذلك نظرا لتوفرها على معلومات يمكن من خلالها دراسة وضعيتها المالية.

وسنتناول في هذا الفصل "دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في" الخطر المالي" ، من خلال تقديم مؤسسة الخزف الصحي، وأهم القوائم المالية الخاصة بها وفي الأخير إسقاط أدوات التحليل المالي التي تعرضنا إليها في الجانب النظري لدراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي وذلك في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها بخصوص المؤسسة .

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الخزف الصحي بالميلية:

تعتبر مؤسسة الخزف الصحي بالميلية كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى طرفا مهما في النشاط الاقتصادي، و تعتبر أيضا خلية من خلايا الاقتصاد التي تجمع بين وسائل الإنتاج و رؤوس الأموال و ذلك للقيام بعملية الإنتاج و تحويل المواد إلى سلع و ذلك باستخدام اليد العاملة، و وسائل مالية لاستخراج و تحويل و نقل و توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات. وسوف نحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على هذه الشركة.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية:

مرت مؤسسة الخزف الصحي بالميلية منذ نشأتها بمراحل مختلفة، كما أنها تحتل موقعا مميذا يسهل اتصالها بمختلف أسواقها.

1- لمحة تاريخية عن المؤسسة:

أنشأت وحدة الخزف الصحي بالميلية ولاية جيجل سنة 1971م غير أنها لم تشرع في إنتاج القطع الخزفية إلا في جويلية 1975م، و تعتبر هذه الأخيرة واحدة من بين خمس وحدات تابعة لمؤسسة الخزف الصحي بالشرق (ECE) الكائن مقرها الاجتماعي بقسنطينة و ذلك بمقتضى المرسوم رقم 82/315 المؤرخ في 1982/10/23، و قد انبثقت هذه المؤسسة عند إعادة هيكلة الشركات الوطنية لمواد البناء (S.N.M.C) و الوحدات المكونة لها هي: ابن زياد، واد العثمانية الميلية، العاشور و واد أمزور.

و في ديسمبر 1997م قررت الشركة القابضة لمواد البناء Holding بتحويل وحدة الخزف الصحي (U.C.S) إلى شركة الخزف الصحي (S.C.S) و قد دخل هذا القرار حيز التطبيق الفعلي بتاريخ 1998/04/19م و هي الآن شركة ذات أسهم رأسمالها (208.000.000,00 دج) حاليا هي تحتل المرتبة الأولى من حيث الجودة و النوعية و الكمية على المستوى الوطني حيث تبلغ طاقة إنتاجها السنوية 472200 قطعة.⁽¹⁾

2- الموقع الإستراتيجي: تقع مؤسسة الخزف الصحي في الجنوب الشرقي لمدينة الميلية أقصى شرق

ولاية جيجل، حيث تحتل موقعا جغرافيا بالغ الأهمية مما يوفر مزايا اقتصادية وتجارية مميزة، ويتجلى ذلك فيما يلي:⁽²⁾

⁽¹⁾ وثائق شركة الخزف الصحي بالميلية.

⁽²⁾ المرجع السابق.

من خلال أدوات التحليل المالي

- تقع على الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين ولايتي جيجل وقسنطينة؛
- تقع بجوار المنطقة الحرة بلارة (على بعد 50 كلم)؛
- تبعد عن مطار جيجل بحوالي 50 كلم؛
- تبعد عن مطار قسنطينة بحوالي 85 كلم؛
- تبعد عن ميناء جن جن حوالي 45 كلم؛
- تبعد سكيكدة على بعد حوالي 95 كلم.

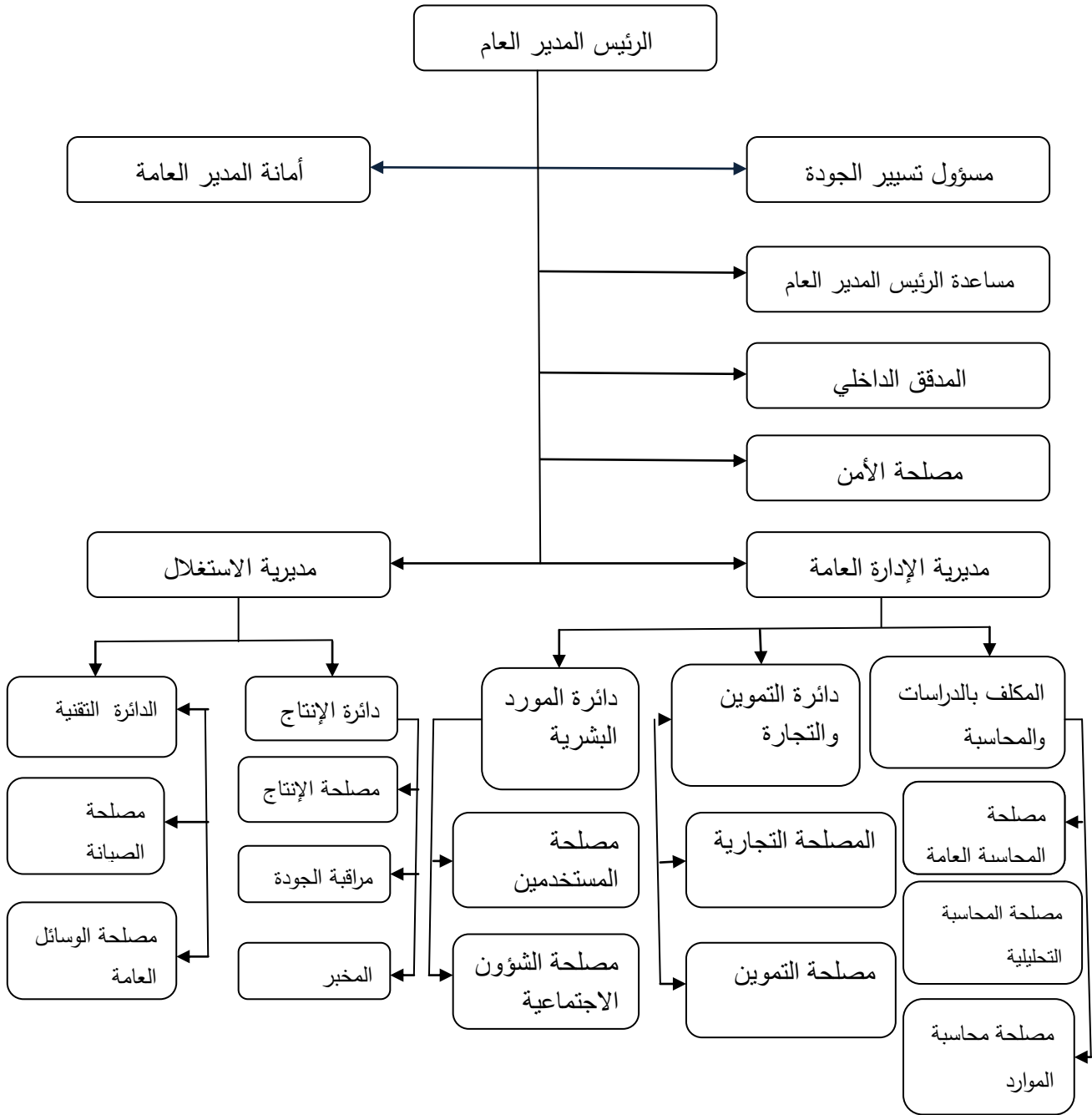
كما تتربع المؤسسة على مساحة تقدر ب: 12 هكتار من بينها 9 هكتار مغطاة و 3 هكتار مساحة حرة، تقدر مساحة دائرة الإنتاج ب: 25920م² للإدارة و 3111 م² للمرافق والمنشآت المختلفة، ويبلغ عدد عملها 442 عاملا، يعملون مدة 8 ساعات يوميا خلال 5 أيام، ولمدة 40 أسبوعا سنويا.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى هيكله الوظيفي في المؤسسة وتوزيع المهام والمسؤوليات وفقا للهيكل التنظيمي للمؤسسة.

1- الهيكل التنظيمي للشركة: ويمكن توضيحه في الشكل التالي:

الشكل رقم(6): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية



المصدر: الوثائق العامة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

2- توزيع الوظائف والمهام حسب مركز المسؤولية: تتوزع مهام مراكز المسؤولية في المؤسسة وفقا

للهيكل التنظيمي، كما أنها موضحة بالتفصيل على النحو التالي: (1)

2-1- المدير العام: و هو الرئيس العام للمؤسسة تتمثل وظيفته في القيام بإعداد السياسة العامة للمؤسسة و تحديد الإستراتيجيات و القيام بالتخطيط و التنسيق بين مختلف النشاطات.

2-2- مساعد المدير العام: و تتمثل مهامه في:

- الاهتمام بالمشاريع الجديدة؛

- يراقب إنجاز المشاريع الكبرى للمؤسسة؛

- يسهر على تطبيق تعليمات المدير العام فيما يخص الإنتاج و الصيانة؛

- السهر على صيانة كل تجهيزات الإنتاج و لواحقها.

2-3 مسؤول تسيير الجودة: تتلخص مهنته فيما يلي:

- تحديد جهاز تسيير النوعية للحصول على شهادة الجودة العالمية ISO؛

- تحديد الأهداف العامة للمؤسسة و توزيعها على مختلف مسؤولي المؤسسة؛

- المساعدة في وضع و كتابة الإستراتيجية العامة للمؤسسة؛

- خلق نظام تسيير الجودة و السهر على تطبيقه؛

- يمثل المؤسسة على مستوى الوطن فيما يخص الجودة؛

- مقارنة جودة منتج المؤسسة مع منتوجات المؤسسات الأخرى المنافسة.

2-4- المدقق الداخلي: وظيفته هي:

- إعداد و تنفيذ برنامج شامل لتقييم الرقابة الداخلية؛

- القيام بتدخلات احتياطية؛

- القيام بكل عمليات المراجعة التي تطلب من المديرية العامة.

2-5- مصلحة الأمن: من مهامها السهر على سلامة أمن المؤسسة بشريا و ماديا.

2-6 مديرية الإدارة و المالية: يرأسها المدير المالي و يقوم بالإشراف على الدوائر التالية:

2-6-1- دائرة التموين و التجارة: تقوم بإعداد و تخزين و تطبيق سياسة للمؤسسة و أهدافها المتعلقة

بوظائف البيع و الشراء و تنقسم إلى مصلحتين هما:

(1) - المرجع السابق.

- **مصلحة التموين:** و يتمثل دورها الأساسي في التكفل بشراء حاجيات المؤسسة من المواد الأولية و قطع الغيار و كل احتياجات المؤسسة الأخرى؛
- **المصلحة التجارية:** تتمثل مهامها في كافة عمليات البيع و تتكون هذه المصلحة من فرع البيع و ورشة الشحن؛
- **2-6-2- المكلف بالدراسات و المحاسبة:** و تتمثل مهامه في مراقبة الاستغلال عن طريق المحاسبة العامة و إعداد الموازنة التقديرية للسنوات المقبلة و مختلف الجداول الإحصائية و مقارنتها بالتوقعات و تتفرع هذه المصلحة إلى:
 - مصلحة المحاسبة العامة.
 - مصلحة المحاسبة التحليلية و التقديرية.
 - مصلحة محاسبة المواد.
- **2-6-3- دائرة الموارد البشرية:** هي المصلحة التي تقوم بإعداد و تحديث و تطبيق سياسة و أهداف المؤسسة فيما يخص الوظائف الخاصة بالمستخدمين و الشؤون الاجتماعية و تنقسم إلى:
 - **مصلحة المستخدمين:** هي إحدى مصالح المؤسسة في العلاقات الإدارية و الاجتماعية وهي مكلفة بالتسيير الحسن للمؤسسة، تتكفل بالتوظيف، التكوين، الترقية، الانضباط؛
 - **مصلحة الشؤون الاجتماعية:** تقوم هذه المصلحة بالتسهيلات للعامل مثل التكفل بالتعويضات بالتنسيق مع الضمان الاجتماعي، و تحتوي على مطعم يقدم وجبات يومية للعامل مقابل ثمن رمزي، كما توجد تعاضديه تقدم للعمال مختلف السلع العامة بأثمان معقولة؛
- **2-7-7- مديرية الاستغلال:** تقوم بالإشراف على سير الأقسام و المصالح التالية:
 - **2-7-1- دائرة الإنتاج:** تتكفل بعمليات الإنتاج عبر مختلف مراحلها و التنسيق بين مختلف الورشات و المصالح كما تقوم بدورات يومية على كل الورشات من إعطاء التوجيهات كما تعمل على ضمان جودة المنتجات من خلال احترام معايير النوعية. و تنقسم إلى:
 - **مصلحة الإنتاج:** تتمثل وظيفتها في مراقبة نشاط المصلحة و تبديل كل انحراف و إعطاء التعليمات و مراقبة شروط العمل؛
 - **المخبر:** تتمثل مهمته في مراقبة درجة الحرارة و الرطوبة في ورشة السكب و كذلك دراسة مكونات العجينة المقدمة إلى الورشة؛

- مراقبة الجودة: تتمثل مهمة هذه المصلحة في مساعدة مسؤول تسيير الجودة على مستوى الإنتاج، كما يقوم بتحليل نتائج متابعة التطور الإنتاجي من حيث القطع الفاسدة.

2-7-2 الدائرة التقنية: و تنقسم إلى مصلحتين:

- مصلحة الصيانة: هي المصلحة التي تقوم بصيانة كل عتاد الإنتاج من تجهيزات إنتاجية آلات، كما أن مصلحة الصيانة تطلب شراء الأدوات التي تدخل ضمن مهام المصلحة باختيار النوعية و المواصفات التي يتكفل بها فرع الشراء.

- مصلحة الوسائل: توفر هذه المصلحة الوسائل المادية، احتياجات المؤسسة مثل وسائل النقل و المعدات التي لا تدخل في العملية الإنتاجية و تنقسم إلى:

• ورشة التجارة؛

• مصلحة صيانة المباني؛

• مصلحة الأمن.

المطلب الثالث: مراحل عملية الإنتاج في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية:

إن عملية التصنيع تقوم بها مصلحة الإنتاج عند الحصول على المواد الأولية حيث تتجه إلى الإنتاج و هو يمر بعدة مراحل:⁽¹⁾

1- المرحلة الأولى: يتم فيها تحضير الخليط و ذلك بتدوير المواد الأولية، الأرجين و الكولان، الكوارس و الكلس و الماء داخل أحواض كبيرة دائمة الدوران.

2- المرحلة الثانية: بعد مزج المواد بالماء نحصل على عجينة متجانسة ترسل إلى ورشة السكب توضع في قوالب حسب النموذج المختار و تبقى هذه العجينة لمدة 24 ساعة في حرارة متوسطة حتى يتصلب.

3- المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يتم الحصول على شكل المواد و هو عبارة عن المجسم التي تنتجه المؤسسة، ثم تنتقل إلى عملية الطلاء و ترفع مرة أخرى إلى الفرن، تبدأ بدرجة حرارة منخفضة ثم تتصاعد في عملية متواصلة، و عند الإنهاء نحصل على الشكل النهائي للمنتج ، و من خلال هذه العملية نحصل على عدة أنواع من المنتجات الخزفية موجهة للاستعمالات المختلفة يمكن إدراجها ضمن ثلاثة أنواع رئيسية هي:

(1) - المرجع السابق.

من خلال أدوات التحليل المالي

3-1 الطقم الكلاسيكي: شرعت المؤسسة في إنتاجها سنة 1975، هو نموذج إنتاج مستورد و يعتبر أكثر الأنواع رواجاً في السوق المحلية و يشمل مغسل 52 سم، مغسل 58 سم، ساق مغسل، حوض حمام، مغسل مطبخ بحوض واحد، مغسل مطبخ بحوضين، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي، مرحاض أطفال إنجليزي، حوض ماء، حاملة صابون.

3-2 طقم ميموزة: دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1988م، و هو طراز جزائري و يشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض ، مرحاض إنجليزي مخرج عمودي.

3-3 طقم سارة: دخل هذا الطقم حيز التنفيذ سنة 1994م، و هو نوع ممتاز و يعتبر آخر ما دخل في سلسلة إنتاج المؤسسة و يشمل: مغسل بجميع أنواعه، ساق مغسل، حوض طرد، مرحاض إنجليزي مخرج أفقي، طقم مطبخ. (1)

الجدول رقم(9): خط منتجات مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

الطقم الكلاسيكي	طقم ميموزة	طقم سارة
- مغسل 52سم	- مغسل بجميع أنواعه	- المغسل
- مغسل 58 سم	- ساق المغسل	- ساق المغسل
- مغسل الأيدي (20*24 سم)	- مرحاض انجليزي	- مرحاض انجليزي
- مغسل اليدين الصدفي	- مخرج عمودي	- حوض طرد
- الساق		- مخرج أفقي
- مرحاض انجليزي		- طقم مطبخ
- مرحاض تركي		
-خزان الماء		
- مغسل الرجلين		
- حوض الطرد		
- مغسل مطبخ بحوض واحد		
-مغسل مطبخ بحوضين		
- مزهرية 3 لترات		
- مزهرية 5 لترات		
- وعاء 30 لتر		
- رف ميموزا		
- حامل صابون للمغسل		
- حامل صابون للحمام		

المصدر: وثائق لشركة الخزف الصحي بالميلية.

(1) المرجع السابق.

المبحث الثاني: عرض مختلف القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

تعتبر القوائم المالية من أهم المعلومات المحاسبية الموجودة بالنسبة لكل مؤسسة اقتصادية لذا سوف نقوم في هذا المبحث بعرض مختلف القوائم المالية الخاصة بمؤسسة الخزف الصحي وذلك بتقديم الميزانية المفصلة لسنوات الدراسة والمتمثلة في لسنوات 2011-2012-2013. وذلك طبقا للمعلومات المقدمة من طرف الإدارة المالية والمحاسبة للمؤسسة ثم بعد ذلك نقوم بإعداد الميزانية المختصرة وتمثيلها ببيانيا وفي الأخير نقوم بعرض حسابات النتائج المقدمة من طرف الإدارة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة الخزف الصحي للسنوات المالية(2011-2012-2013)

سوف نقوم في هذا المطلب بعرض الميزانيات المالية لسنوات الدراسة (2011-2012-2013) كما هو موضح في الجدولين رقم(10-11) حيث يعرض الجدول رقم (10) جانب الأصول، أما الجدول رقم (11) فيعرض جانب الخصوم كما يلي:

الجدول رقم (10): الميزانية المالية المفصلة لسنوات (2011-2012-2013) "جانب الأصول"

وحدة: دينار جزائري

2013	2012	2011	
			الأصول الثابتة
			فارق الشراء
		13400	تثبيبات معنوية
187213178,512	186038505,75	203804474,30	تثبيبات عينية
427341,89	83362,50	83362,50	التثبيبات الجاري إنجازها
			التثبيبات المالية
			السندات موضوعة موضع المعادلة
		55847389,36	المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة
			السندات الأخرى المثبتة
63969766,65	55969766,65	87469766,65	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية
15573063,49	17492730,93	17492730,93	ضرائب مؤجلة على الأصول
269183356,93	259584365,83	364711123,74	مجموع الأصول المثبتة
			الأصول الجارية
214140305,10	207197811,23	180806370,39	المخزونات والمنتجات قيد الصنع
			الحسابات الدائنة-الاستخدامات المماثلة
99249007,66	83319323,83	7758618,46	الزبائن
12987607,80	18319323,83	14527245,74	المدينون الآخرون
15730748,80	8588748,69	43037447,74	الضرائب
			الأصول الأخرى الجارية
			الموجودات وما يماثلها
242000000	302000000	302000000	توظيفات وأصول مالية جارية
71259482,46	109311408,81	139587950,49	أموال الخزينة
655367151,24	728616759,83	687717633,19	مجموع الأصول الجارية
924550508,17	988201124,83	1052428756,93	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق: (1)، (4)، (7)

الجدول رقم (11): الميزانية المالية المفصلة لسنوات (2011-2012-2013). "جانب الخصوم"

وحدة: دينار جزائري

2013	2012	2011	الخصوم
208000000	208000000	208000000	رؤوس الأموال الخاصة رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب
243480900,47	243480900,47	226488111,49	العلاوات والاحتياطات فارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1)
6425050,24- 109774520,16	29979290,84 111694187,60	49491989,18 64470761,11	النتيجة الصافية رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد حصة الشركة المدمجة حصة ذوي الأقلية
554830370,39	593154378,91	419509339,36	المجموع
2018404,89	2018404,98	2018404,98	الخصوم غير الجارية القروض والديون المالية الضرائب المؤجلة والمرصودة لها الديون الأخرى غير الجارية
2047462,25	18777787,95	44742352,76	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
4065867,27	20796192,93	46742757,74	مجموع الخصوم غير الجارية
1720387,94	747582,06	604767,40	الخصوم الجارية الموردون والحسابات الملحقة
566331,61	17878374,76	2290216,14	الضرائب
358267551	355624596,17	583281676,29	الديون الأخرى خزينة الخصوم
365654270,55	374250552,99	586176659,83	مجموع الخصوم المتداولة
924550508,17	988201124,83	1052428756,93	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (2)، (5)، (7).

المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات المالية (2011-2012-2013)

لمؤسسة الخزف الصحي

انطلاقاً من الميزانيات التفصيلية السابقة يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة وتمثيلها بيانياً كما يلي:

1- إعداد الميزانيات المالية المختصرة: وهي موضحة في الجدول رقم (12) والذي يمثل جانب الأصول، والجدول رقم (13) والذي يمثل جانب الخصوم

الجدول رقم (12): الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2011-2012-2013) لمؤسسة الخزف

الصحي بالميلية. " جانب الأصول"

وحدة: دينار جزائري

الأصول	2011	2012	2013
الأصول غير الجارية	364711123,74	259584365,83	269183356,93
الأصول الجارية	687717633,19	728616759	655367151,24
مجموع الأصول	1052428756,93	988201124,83	924550508,17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق: (1)، (4)، (7).

الجدول رقم (13): الميزانية المالية المختصرة لسنوات (2011-2012-2013) لمؤسسة الخزف

الصحي بالميلية. " جانب الخصوم"

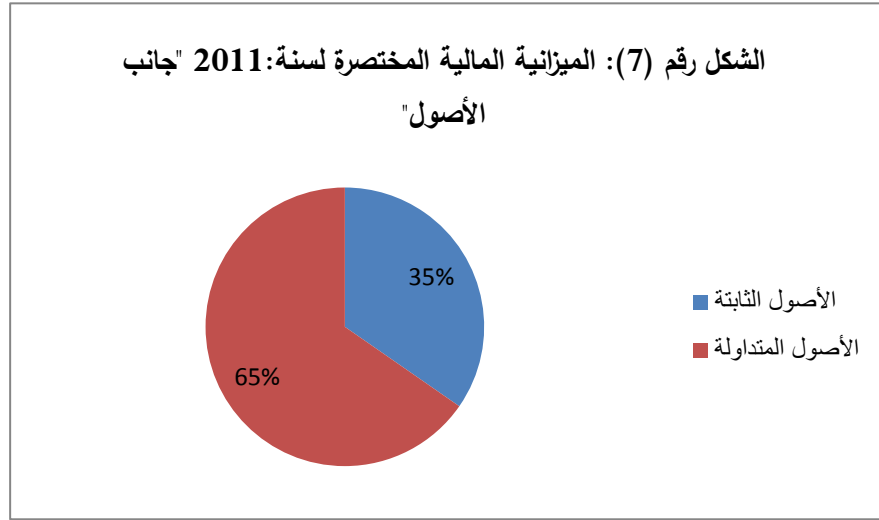
وحدة: دينار جزائري

الأصول	2011	2012	2013
الأموال الدائمة	466252097,1	613951171,84	613950571,84
الأموال الخاصة	419509339,36	593154378,91	593154378,91
الخصوم غير جارية	46742757,74	20796792,93	20796192,93
الخصوم الجارية	586176659,83	374250552,99	365654270,55
مجموع الأصول	1052428756,93	988201124,83	924550508,17

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (2)، (5)، (7).

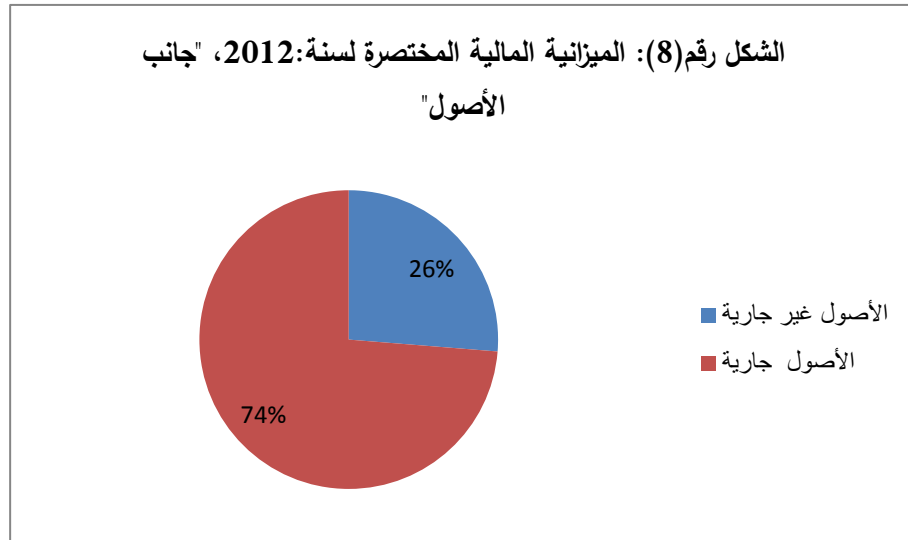
2- تمثيلات الميزانية المالية: بعد إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية سوف نقوم بتمثيل هذه الميزانيات عن طريق الدوائر النسبية وهذا لتبسيط الأرقام الواردة في الميزانية المالية المختصرة في كل جانب من جانب الأصول وجانب الخصوم.

2-1 التمثيل البياني للميزانية المالية جانب الأصول:



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

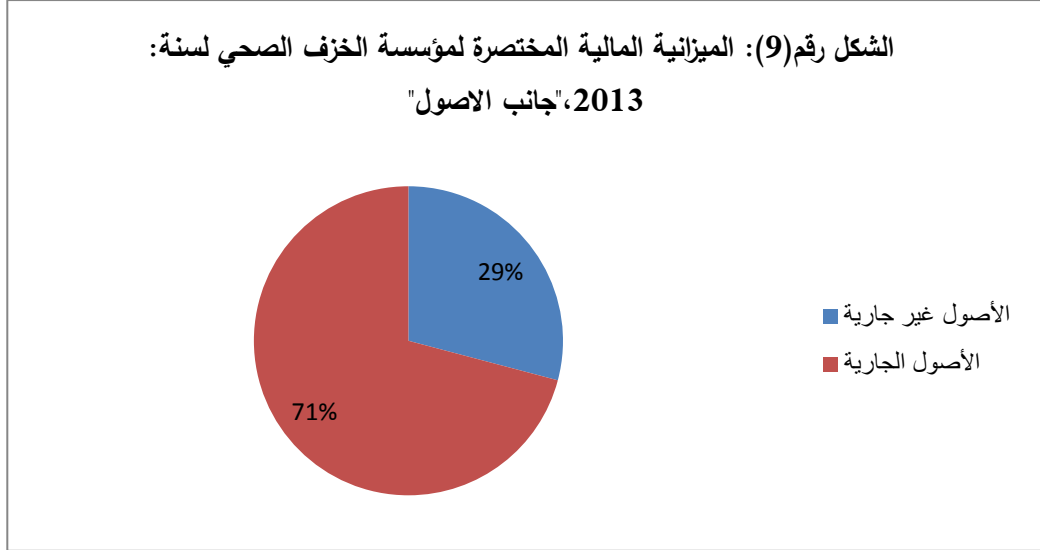
من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الأصول غير جارية في سنة 2011 تمثل 35% من مجموع الأصول، أما الأصول الجارية فتمثل 65% من مجموع الأصول.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال أدوات التحليل المالي

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية تمثل 26% من مجمل الأصول، وقد انخفضت هذه النسبة بالمقارنة مع سنة 2011، أما بالنسبة للأصول الجارية فتمثل 74% من مجمل الأصول.

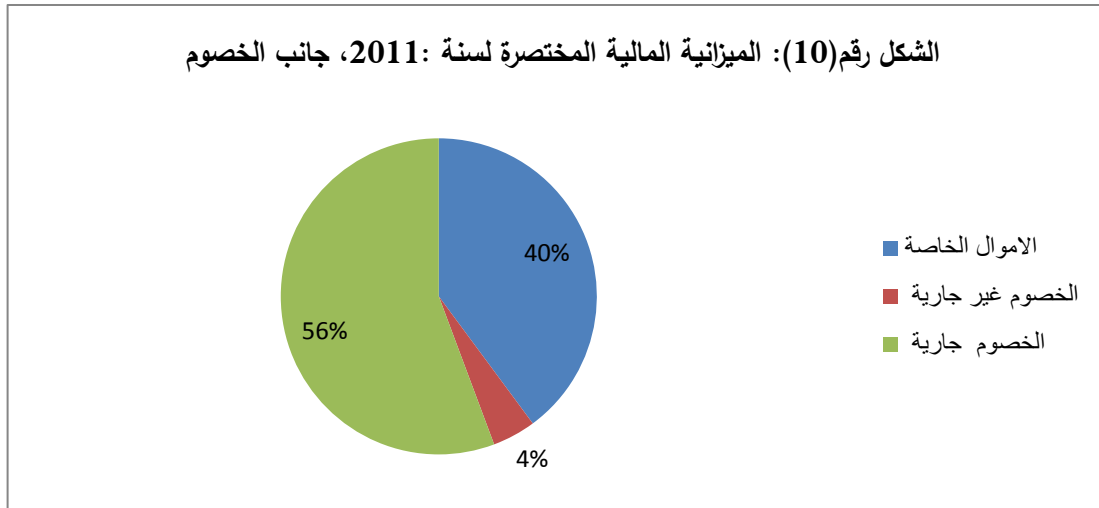


المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة.

من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة الأصول غير الجارية والأصول الجارية تمثل 29%، 71% على

التوالي:

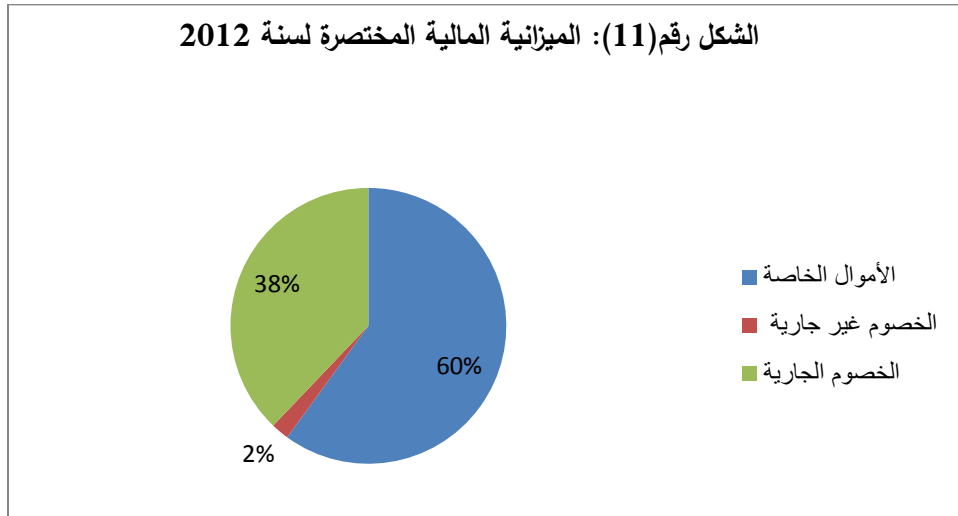
2-2 التمثيل البياني للميزانية المالية جانب الخصوم: بعد تمثيل جانب الأصول للميزانية المالية لسنوات الدراسة سوف نقوم بتمثيل جانب الخصوم.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

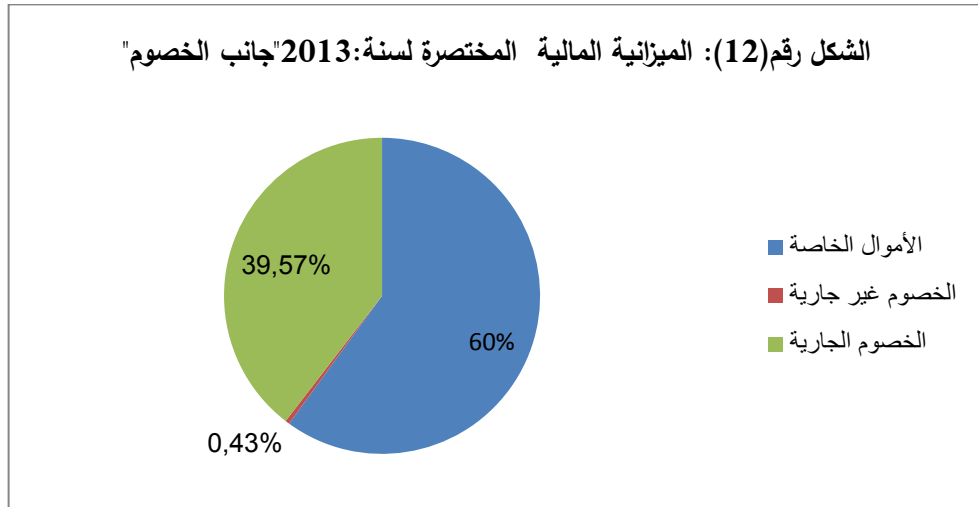
من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن نسبة الأموال الخاصة 40% من مجمل الخصوم، أما الخصوم

غير الجارية والخصوم الجارية فهي تمثل 4% و 56% على التوالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(11) أن الأموال الخاصة 60% من إجمالي الخصوم أما الخصوم غير جارية والخصوم الجارية فهي تمثل 2%، 38% من مجمل الخصوم على التوالي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

من خلال الشكل رقم(12) نلاحظ أن نسبة الخصوم غير جارية نسبة ضعيفة جدا حيث تمثل 0,43 % من مجمل الخصوم ، أما الأموال الخاصة والخصوم الجارية فهي تمثل 60%، 39,57% من مجمل الأصول على التوالي.

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج لمؤسسة الخزف الصحي

سوف نقوم في هذا المبحث بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

الجدول رقم(14): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الخزف الصحي للسنوات المالية

(2013-2012-2011)

وحدة: دينار جزائري

2013	2012	2011	اسم الحساب
476323694,56	505117290,08	542700629,49	رقم الأعمال
10477250,93	25028992,88	32176695,40	تغير المخزون، المنتجات التامة قيد الإنتاج
615761,51			انتاج تجهيز
466462205,14	530146282,96	574877324,40	1-انتاج الدورة
-135698961,44	-137342469,25	131983778,47	مشتريات مستهلكة
-19211988,59	-19505773,01	21894496,05	خدمات خارجية واستهلاكات أخرى
-154910950,03	-156848242,26	-153878274,52	2-استهلاكات الدورة
311551255,11	373298040,70	420999050,37	القيمة المضافة للاستغلال(1-2)
-295440164,06	-338274493,9	-336950624,18	أعباء المستخدمين
-8725244,96	-8884540,78	-9327010,95	ضرائب ورسوم ودفعات متشابهة
7385846,09	26139006,02	74721415,24	الفائض الخام للاستغلال
11380826,85	2024766,20	392980,47	منتجات تشغيلية أخرى
-1828166,15	-641517,80	-9475654,55	أعباء تشغيلية أخرى
-33240766,53	-35181830,09	-36428568,99	حوص الإهلاك والمخصصات
6004721,27	11202911,54	24578458,43	استرجاع على الخسائر في القيمة والمخصصات
10297538,47	3543335,87	53788630,60	النتيجة التشغيلية
3876800	10500520,50	7542692,59	منتجات مالية
-1716019,60	-105349,02	-206582,01	أعباء مالية
2160780,40	10395171,48	7318110,85	النتيجة المالية
8136758,07	13938507,35	61106741,18	النتيجة العادية قبل الضريبة
	-7617245	-11614752	ضرائب مستحقة على النتائج العادية
			ضرائب مؤجلة(تغيرات على النتائج المؤجلة)
487724553,26	553874481,20	607373456,38	مجموع منتجات النشاطات العادية
-495861311,33	-547553218,85	-557881467,20	مجموع أعباء النشاطات العادية
-8136758,07	6321262,35	49491989,18	النتيجة الصافية للنشاطات العادية
6147400,33	23658028,49		عناصر استثنائية (منتجات)
-4435692,50			عناصر استثنائية (أعباء)
1711707,83	23658028,49		النتيجة الاستثنائية
-6425050,24	29979290,84	49491989,18	النتيجة الصافية للدورة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق:(3)،(6)،(9).

2- تحليل جدول حسابات النتائج:

2-1- القيمة المضافة: نلاحظ انخفاض القيمة المضافة بالنسبة لسنة 2012 و 2013 مقارنة بسنة 2011 وهذا راجع إلى انخفاض إنتاج الدورة وزيادة استهلاك الدورة.

2-2- الفائض الخام للاستغلال: سجل انخفاضا بمقدار 48582409,22 في سنة 2012 ، اما في سنة 2013 فقيمة الانخفاض تقدر بحوالي 67335569,15 وهذا رغم انخفاض بند الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة بالنسبة للسنتين 2012-2013 وأعباء المستخدمين في سنة 2013.

2-3- النتيجة التشغيلية: سجلت النتيجة التشغيلية انخفاضا في السنتين 2012-2013 مقارنة بسنة 2011 بمقدار 50245294,73 و 43491092,13 وهذا مؤشر سلبي يعود سببه إلى الانخفاض في الفائض الخام للاستغلال بالإضافة إلى الانخفاض في استرجاع خسائر القيمة والمخصصات

2-4- النتيجة المالية: يلاحظ أن هناك ارتفاع في سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 بمقدار 3077060,63 وهذا راجع إلى ارتفاع المنتجات المالية وانخفاض الأعباء المالية، أما في سنة 2013 فسجلت انخفاض بمقدار 5157330,45 وذلك راجع إلى الانخفاض الكبير في المنتجات المالية.

2-5- صافي النتيجة الصافية: يلاحظ أن النتيجة سالبة خلال سنة 2013 وهذا يدل على زيادة الأعباء الإجمالية على حساب إيراداتها، أما في سنة 2012 فعرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2011 يقدر بحوالي 19512698,34 ويعود سببه أساسا إلى انخفاض في النتيجة المالية.

المبحث الثاني: دراسة وضعية مؤسسة الخزف الصحي بالميلية

من خلال ما بحوزتنا من معلومات ومعطيات سوف نقوم بتحليل وتقييم الوضعية المالية من خلال محاولة تقدير الخطر المالي إن وجد وفق النسب والتوازنات المالية والنماذج وذلك خلال السنوات التالية: 2011-2012-2013.

المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة الخزف الصحي

تعتبر النسب المالية من أهم النسب المستعملة في تشخيص الوضعية للمؤسسة وانطلاقا من الميزانية المالية، سوف نحاول معرفة هل شركة الخزف الصحي ناجحة أم تعاني من خطر مالي وذلك من خلال سنوات الدراسة: 2011-2012-2013

1- نسب السيولة: تقوم بحساب مختلف نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة لتعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضع الدراسة من خلال الجدول التالي.

الجدول رقم (15): النسب المالية المتعلقة بالسيولة لشركة الخزف الصحي

2013	2012	2011	النسبة	البيان
1,79	1,94	1,17		نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / مجموع الخصوم قصيرة الأجل
1,20	1,89	0,86		نسبة السيولة المخفضة = الأصول الجارية - المخزونات و المنتجات قيد الصنع / الخصوم الجارية
0,20	0,29	0,23		نسبة السيولة المخفضة = الموجودات وما يماثلها / ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الدراسة.

1-1- تحليل نسب السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت 1 خلال السنوات الثلاثة (2013-2012-2011) هذا يعني وجود فائض من الأصول المتداولة، بعد تغطية الديون قصيرة الأجل، وهذا يدل على رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة.

1-2- السيولة المخفضة: تقوم هذه النسبة على استبعاد المخزون المالي في حساب قيمتها لان هذا الأخير اقل عناصر الأصول المتداولة سيولة وسرعة إلى التحول إلى نقدية.

من الجدول المبين أعلاه نلاحظ انه بالنسبة لسنة 2011 هذه النسبة اقل من الواحد وبالتالي الأصول المتداولة ماعدا المخزونات غير قادرة على تغطية الخصوم المتداولة، أما بالنسبة للسنتين 2013-2012 فهما 1.89 و 1.20 على التوالي مما يعني بأن المؤسسة في حالة ملائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير دون اللجوء إلى مخازنها.

1-3- نسبة السيولة الجاهزة: إن هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على النقد الجاهز لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينها.

من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة بالنسبة للسنوات محل الدراسة تقدر ب0.13، 0.29، 0.20 على التوالي وهي نسب معقولة مما يدل على أن المؤسسة تحتفظ بقدر معقول من

من خلال أدوات التحليل المالي

النقدية في خزانتها ، وهذا يشير إلى أن المؤسسة لا تجد أي صعوبة في مواجهة التزاماتها المستحقة في تواريخ استحقاقها.

2- نسبة النشاط: تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة فعالة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال. خلال السنوات المالية (2011- 2012- 2013) ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي.

الجدول رقم (16): نسب النشاط لمؤسسة الخزف الصحي

2013	2012	2011	السنوات النسب
0.44	0.43	0.44	معدل إجمالي دوران الأصول = رقم الأعمال غير متضمن الرسم / إجمالي الأصول
1.51	1.66	1.27	معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال غير متضمن الرسم / الأصول غير الجارية
0.62	0.59	0.67	معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال غير متضمن الرسم / الأصول الجارية
1,49	1,59	1,96	معدل دوران المخزون = تكلفة الإنتاج المباع / رصيد المخزون
245 يوم	230 يوم	186 يوم	فترة التخزين = 365 / معدل دوران المخزون
75 يوم	59 يوم	5 يوم	مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن + الديون الدائنة والاستخدامات المماثلة) / رقم الأعمال السنوي متضمن الرسم * 360
13 يوم	2 يوم	2 يوم	مدة التسديد موردين = (الموردين + أوراق الدفع) / (المشتريات السنوية) × 360
1.4	1.22	4.57	صافي المبيعات / رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

2- تحليل نسب النشاط:

2-1- معدل دوران الأصول: يلاحظ من الجدول رقم (16) أن معدل دوران إجمالي الأصول لمؤسسة الخزف الصحي خلال فترة الدراسة هو 0.44، 0.43، 0.44 على التوالي أي أن كل 1 دج مستثمر في المؤسسة يساهم في تحقيق 0.44، 0.43، 0.44 دينار من المبيعات.

2-2- معدل دوران الأصول الثابتة: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (16) يلاحظ أن معدل دوران الأصول الثابتة في سنة 2011 هو 1.27 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 1.27 دينار من المبيعات وفي سنة 2012 يلاحظ ارتفاع هذه النسبة مقارنة بمثلتها في سنة 2011 التي بلغت 1.66، أما بالنسبة لسنة 2013 فانخفضت بالنسبة إلى 2012 إلى 1.51.

2-3- معدل دوران الأصول المتداولة: يلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (16) أن معدل دوران الأصول المتداولة يتراوح بين 0.67 و 0.59 وهو معدل منخفض وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

2-4- معدل دوران المخزون: من خلال الجدول رقم (16) تبين أن المخزون يدور مرتين في السنة وذلك خلال سنوات الدراسة (2011-2012-2013).

2-4- معدل دوران صافي رأس المال العامل: تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام رأس المال العامل لتوليد المبيعات، وبالرجوع إلى نتائج هذه النسب خلال فترة الدراسة نلاحظ أن جميع القيم 1.22، 1.47 موجبة وهذا ما يدل على رأس مال عامل موجب.

2-5- مهلة تحصيل الزبائن: نلاحظ من الجدول أعلاه أن المؤسسة خلال سنوات الدراسة (2011، 2012، 2013) تمنح 5 يوم، 59 يوم، 75 يوم، لزيائنها وذلك من أجل تحصل ما عليها من فواتير المبيعات.

2-6 مهلة تسديد الموردين: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن متوسط المدة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها كانت 2 يوم، 2 يوم، 13 يوم، وذلك خلال سنوات الدراسة 2011، 2012، 2013 من أجل تسديد ما عليها من فواتير الشراء.

3- نسب الهيكل المالي طويل الأجل:

سنعرض من خلال الجدول التالي لأهم النسب الهيكلية المالية لمؤسسة الخزف الصحي للفترة

2011-2013.

جدول رقم (17): نسب الهيكل المالي طويل الأجل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

البيان	السنة		
	2013	2012	2011
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	2.07	2.36	1.28
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.87	2.28	1.15
نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / مجموع الخصوم	0.6	0.6	0.4
نسبة المديونية الكاملة = مجموع الديون / مجموع الأصول	0.44	0.4	0.6
نسبة المديونية الآجلة = ديون متوسطة وطويلة الأجل / أموال دائمة	0.01	0.013	0.1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية لسنوات الدراسة.

3-1- نسبة التمويل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب التمويل الدائم اكبر من الواحد الصحيح، وهذا خلال السنوات الثلاثة (2011-2013) مما يدل على وجود هامش أمان يسمح للمؤسسة بتغطية كامل أصولها الثابتة وجزء معتبر من أصولها المتداولة عن طريق الأموال الدائمة، وقد عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا معتبرا من سنة 2012 إلى غاية سنة 2013 مقارنة بسنة 2011.

3-2- نسبة التمويل الخاص: إن مؤسسة الخزف الصحي في الفترة المدروسة (2011-2013) احتفظت بنسب تمويل خاص، تساوي الواحد أو تفوق الواحد على كامل الفترة المدروسة وهذا ما يعنيه نظريا اللجوء إلى أموال الاستدانة من أجل تمويل أصوله الثابتة، ويمكن أن يستخدم الفائض في تمويل جزء من الأصول المتداولة، وهذا يدل على وجود رأس مال عامل موجب.

من خلال نسبي التمويل الدائم والخاص يتضح انه كان بالإمكان تمويل جل الأصول الثابتة في مؤسسة الخزف الصحي بالميلية عن طريق الأموال الخاصة، مما يعني أن مجموع الديون طويلة ومتوسطة الأجل التي بحوزتها في الفترة (2011-2013) تستخدم في تمويل الأصول المتداولة، وهذا قد يؤدي بالمؤسسة بالوقوع في خطر مالي.

3-3- نسبة الاستقلالية المالية: من خلال النتائج المتحصلة عليها من الجدول رقم (17) أن نسبة الاستقلالية المالية ما بين (40% و 60%) ومنه يمكن القول أن نسبة الاستقلالية في سنة 2011 هي مقبولة، أما بالنسبة في 2012 و 2013 فنسبة الاستقلالية اكبر من النسب التي يجب تحقيقها هي 50% وهذا يدل على أن المؤسسة مستقلة ماليا.

من خلال أدوات التحليل المالي

3-4- نسبة المديونية الكلية: تعبر هذه النسبة عن نسبة الضمان التي تقدمها المؤسسة لجميع دائئيتها، بما يزيد ثقتهم فيها، وكلما كانت هذه النسبة اصغر كلما كان المقرضون أكثر ارتياحا اتجاه أموالهم، وهذه النسب لا يجب أن تفوق 50% إلا أن هذه النسبة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية في سنة 2011 فاقت 50% كما هو موضح في الجدول رقم (17) لكن هذه النسبة انخفضت في السنتين 2012-2013 إلى 40% و 44% ومنه فمؤسسة الخزف الصحي حققت في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة نسبة جيدة وهذا يدل على أن مؤسسة الخزف الصحي لها القدرة أكثر على الاستدانة.

3-5- نسبة المديونية الآجلة: نلاحظ أن نسبة الاستدانة لمؤسسة الخزف الصحي تتراوح ما بين 10% و 13% وهذه النسب اقل وبالتالي فان مديونية المؤسسة جد منخفضة وبالتالي فالمؤسسة لديها طاقة اقتراضية بحيث يمكنها اللجوء إلى الاقتراض متوسط وطويل الأجل بدرجة كبيرة

4- نسب المردودية: يوضح الجدول التالي مختلف نسب المردودية للمؤسسة الخزف الصحي.

جدول رقم (18): نسب المردودية لمؤسسة الخزف الصحي

البيان	السنة		
	2013	2012	2011
المردودية التجارية: النتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	-0.02	0.07	0.1
المردودية الاقتصادية= نتيجة الاستغلال / الأصول الاقتصادية	-0.01	0.003	0.04
المردودية المالية= النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	-0.01	0.05	0.12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة. **المردودية التجارية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المردودية التجارية في السنتين 2011 و 2012 بلغت 10% و 7% على التوالي أما في سنة 2013 فقيمة المردودية هي -2% وهي نسبة سالبة، وهذا مؤشر خطير بالنسبة للمؤسسة، راجع إلى انخفاض رقم الأعمال السنوي نتيجة انخفاض النشاط الإنتاجي أو زيادة حدة المنافسة.

المردودية المالية: من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية حققت مردودية مالية خلال سنة 2011 تقدر ب 12% ثم انخفضت إلى 5% سنة 2012، أما في سنة 2013 فنقدر ب 1% وهي نسبة سالبة وهنا لا نستطيع الحديث عن وجود مردودية مالية لأن النتيجة الصافية لهذه الدورة سالبة.

المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن مؤسسة الخزف الصحي بالميلية تحقق مردودية اقتصادية خلال السنتين 2011-2012 تقدر ب 4% و 0,31% وهي نسب ضعيفة ، أما بالنسبة لسنة 2013 فهي لا تحقق مردودية اقتصادية بل تحقق خسارة ، وهذا مؤشر خطير إذا لم يتم معالجته وتصحيحه سوف يؤدي بالمؤسسة إلى الوقوع في خطر مالي، ويمكن أن نفسر التدهور في معدل المردودية الاقتصادية إلى الانخفاض في رقم الأعمال الذي يؤدي إلى الانخفاض نتيجة الاستغلال أو زيادة الأصول الاقتصادية عن الحاجة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية

سوف نقوم في هذا المطلب بتحليل التوازن لمؤسسة الخزف الصحي حيث نقوم بحساب كل من: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

الجدول رقم (19): أنواع رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.

2013	2012	2011	
558896237,62	613951171,84	466252097,1	الأموال الدائمة
269183356,93	259584365,23	364711123,74	الأصول الثابتة
289712880,69	354366806,01	101540973,36	رأس المال العامل الدائم الصافي
554830370,39	593154378,17	419509339,36	الأموال الخاصة
269183356,93	259584365,83	364711123,74	الأصول الثابتة
285647013,46	333570012,34	54798215,62	رأس المال الخاص
655367151,24	728616759	647717633,19	الأصول المتداولة
655367151,24	728616759	647717633,19	رأس المال العامل الإجمالي
655367151,24	728616759	647717633,19	رأس المال العامل الإجمالي
285647013,49	333570013,14	54798215,62	رأس المال العامل الخاص
589830436	395046745,81	592919417,5	رأس المال العامل الأجنبي
		7	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة.

تحليل النتائج: من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات وهي:

- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم: من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم مقارنة بسنة 2011 قد ارتفع في سنة 2012 بقيمة دج 25825833.01 كما ارتفع في سنة 2013 بقيمة 64653925.32 دج، كما هناك في سنة 2013 انخفاض مقارنة بسنة 2012 لكن هذا الانخفاض لا يشكل أي خطورة على المؤسسة لان قيمة رأس المال العامل الدائم معتبرة وهو ما يؤكد أن المؤسسة تملك هامش أمان وهو ما يفسر قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الدائمة، إضافة إلى قدرتها على تسديد جزء من أموالها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق أجل تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع أجل استحقاقية الديون قصيرة الأجل.

- بالنسبة لرأس المال الخاص: نلاحظ من خلال الجدول إن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الدراسة موجب وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، كما نلاحظ ارتفاع رأس المال الخاص في سنة 2012 بقيمة 278771179.52 وذلك راجع إلى زيادة الأموال الخاصة وانخفاض الأصول الثابتة، أما سنة 2013 فنلاحظ انخفاض رأس المال العامل الخاص مقارنة بسنة 2012 بقيمة 47922999.98 وذلك راجع إلى نقص الأموال الخاصة وزيادة الأصول الثابتة لكن هذا الانخفاض لا يشكل خطر على المؤسسة لان رأس المال الخاص موجب وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية كما يدل على وضعية مالية جيدة للمؤسسة.

- رأس المال العامل الإجمالي: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ إن رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2012 و 2013 ارتفع مقارنة بسنة 2011 وهذا يدل على زيادة أصولها المتداولة كما نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي اكبر من رأس المال العامل الأجنبي وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها تسديد ديونها بواسطة الأصول المتداولة.

- رأس المال العامل الأجنبي: نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الأجنبي موجب مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون الطويلة الأجل والديون القصيرة الأجل في تمويل نشاطاتها ولكن نسبة الاعتماد عليها اقل في السنتين 2012 و 2013 مقارنة بسنة 2011.

2- احتياجات رأس المال العامل:

الجدول رقم (20): احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي.

2013	2012	2011	السنة البيان
5841076668.78	619305350	584129683.19	الأصول المتداولة- أموال الخزينة
365654270.55	374250554.99	586176659.83	ديون قصيرة الأجل- إتمادات بنكية
218453398.23	245054795.01	38046976.64-	احتياج رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية أنها تعرف وضعيتين خلال الفترة المدروسة، موجبة خلال السنتين 2012 و 2013 هذا يعني أن زيادة موارد الدورة المالية للمؤسسة (الديون قصيرة الأجل - اعتمادات بنكية) غير قادرة على تمويل احتياجات الدورة (أصول جارية -أموال الخزينة) مما يعني أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية إضافية لتمويل احتياجاتها . لكن في سنة 2011 وجدنا احتياج رأس مال العامل سالب بقيمة -380469976.64 دج وهذا ما يفسر اتجاه المؤسسة نحو تغطية احتياجات الدورة (الأصول الجارية-أموال الخزينة) عن طريق الديون القصيرة الأجل أي أن موارد المؤسسة قادرة على تغطية احتياجاتها ووجود موارد إضافية غير مستغلة في تنشيط دورة الاستغلال.

3- الخزينة: يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي

2013	2012	2011	السنوات البيان
289712880.69	354366806.01	101540973.36	رأس المال العامل الدائم
218453398.23	245054795.01	38046976 -	احتياجات رأس المال العامل
71259482.46	109312011	139587949.36	الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية المختصرة.

من خلال النتائج المحققة في الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم استطاع تغطية الاحتياجات في رأس المال العامل إضافة إلى تحقيق فائض (خزينة موجب) مما يعني أن المؤسسة بالغت في الاحتفاظ بأموال جاهزة لمواجهة الأخطار أو الظروف المفاجئة (مخاطر عدم التسديد)، لكن من جهة هذا يؤثر على مردوديتها، حيث أن مصدر هذه الأموال هو الأموال الدائمة ذات التكاليف المرتفعة، وعليه يتعين عليها استثمار هذه الأموال بما ينتج لها التوسع في نشاطاتها الاستثمارية واقتناص الفرص المتاحة.

المطلب الثالث: تطبيق بعض النماذج على مؤسسة الخزف الصحي لتقدير الخطر المالي

سوف نحاول في هذا المطلب تطبيق بعض النماذج التي تم التطرق إليها في الفصل النظري الثاني من خلال تطبيقها على شركة الخزف الصحي بالميلية.

1- نموذج ALTMAN:

تطبيق ALTMAN كما موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (22): تقدير الخطر المالي وفق,ALTMAN

نتيجة 2013	نتيجة 2012	نتيجة 2011		النتيجة المالية
النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات	المعاملات	
2.05	2.35	0.63	6.5	صافي رأس المال العامل /إجمالي الأصول
0	0.11	0.07	3.26	الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول
0.05	0.25	0.39	6.72	الأرباح قبل الفوائد/ إجمالي الأصول
0.63	0.6	0.58	1.05	نسبة حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
2,60	2.77	2.3		قيمة الدالة Z

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول رقم (22) والذي يهتم بقياس الخطر المالي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية وفق نموذج ALTMAN نجد أن قيمة Z خلال سنوات الدراسة تقع بين [2.3 - 2.77] نجد قيمة Z تقع في المنطقة الرمادية وهي في المجال [1.23 - 2.9] وبالتالي لا نستطيع الحكم بدقة احتمالية وقوع شركة الخزف الصحي أو عدم وقوعها في الخطر المالي، ولمعرفة الوضعية الدقيقة لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية سوف نقوم بدراسة نموذج Springat.

2- نموذج Springat:

تم تطبيق نموذج Springa على مؤسسة الخزف الصحي كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (23): تقدير الخطر المالي لمؤسسة الخزف الصحي وفق نموذج Springat.

نتيجة 2013	نتيجة 2012	نتيجة 2011	المعاملات	النتيجة المالية
النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات		
0.32	0.37	0.09	1.03	موجودات متداولة - مطلوبات متداولة / مجموع الموجودات
(0.2)	0.12	0.18	3.07	صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / المطلوبات المتداولة
(0.01)	0.07	0.7	0.66	صافي الربح قبل الضرائب / المطلوبات المتداولة
0.18	0.17	0.18	0.4	صافي المبيعات / مجموع الموجودات
0.29	0.73	1.15		دليل الاستمرارية Z

المصدر: من إعداد الطالبتين.

من خلال الجدول المبين أعلاه والذي يهتم بقياس الخطر المالي وفق نموذج Springat نجد أن دليل استمرارية مؤسسة الخزف الصحي بالميلية حسب هذا النموذج يشير إلى قيم 1.15 و 0.73 و 0.89 خلال الفترة المدروسة، ومنه في سنة 2011 نجد قيمة Z أكبر من القيمة المعيارية - الاستمرارية ل Z والتي تساوي على الأقل 0.862 ومنه المؤسسة خلال هذه السنة في وضعية مالية جيدة لكن في السنتين 2012 و 2013

نجد قيمة Z اقل من القيمة المعيارية بدليل الاستمرارية Z وعليه المؤسسة وفق نموذج Springat تتميز باحتمال وقوعها في خطر مالي مرتفع ويهدف التحقيق نقوم بدراسة نموذج آخر لقياس الخطر المالي وهو نموذج KIDA.

3- نموذج KIDA:

تم تطبيق نموذج KIDA على مؤسسة الخزف الصحي كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (24): تقدير الخطر المالي لمؤسسة الخزف الصحي وفق نموذج KIDA

نتيجة 2013	نتيجة 2012	نتيجة 2011		
النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات	النسب المالية × المعاملات	المعاملات	النتيجة المالية
(0.01)	0.03	0.05	(1.042)	صافي الربح بعد الضرائب/ جميع الموجودات
0.25	0.25	0.18	0.42	حملة حقوق الملكية/ حملة الخصوم
(0.8)	(0.9)	(0.05)	(0.461-)	الوصول السائلة/ الخصوم المتداولة
(0.20)	(0.20)	(0.20)		المبيعات/ مجموع الأصول
0.02	0.03	0.03	0.271	النقدية/ حملة الموجودات
0.72 -	0.79 -	0.1		دليل الاستمرارية Z

المصدر: من إعداد الطالبتين.

إن الجدول المبين أعلاه يهتم بقياس دليل استمرارية مؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة المدرسة وفقا لنموذج KIDA، وقد أشار دليل استمرارية مؤسسة الخزف الصحي وفقا لهذا النموذج إلى قيمة موجبة بالنسبة لسنة 2011 وقيم سالبة بالنسبة للسنتين 2012 و2013 وهذا يدل على أن هناك احتمال الوقوع في الخطر المالي لمؤسسة الخزف الصحي، وعليه فإن نتائج نموذج KIDA تؤكد لنا نتائج نموذج Springat.

خلاصة الفصل الثالث:

- من خلال الدراسة التي قمنا بها في ميدان العمل والتطبيق على مؤسسة الخزف الصحي بالميلية، وبعد الإطلاع على الوثائق المحاسبية المتمثلة في الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج للفترة 2011، 2012، 2013 توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن ذكرها فيما يلي:
- تبين من خلال دراسة الوضعية المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية خلال الفترة 2011-2013 أن المؤسسة حققت نتائج صافية خلال سنة 2012، 2011 أما سنة 2013 فحققت خسارة؛
 - تبين لنا من خلال دراسة التوازنات المالية أن المؤسسة بلغت في توازنها المالي، إذا بلغت بالاحتفاظ بنقدية جاهزة، والتي تؤثر إيجاباً على سلامتها المالية لكن هذا ينعكس سلباً على مردوديتها المالية، باعتبار مصدر الخزينة هو رأس المال العامل الدائم؛
 - تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية مقابل انخفاض مديونيتها خاصة الآجلة، وهذا ما يتيح لها الحرية في اتخاذ قراراتها، وكذا الفرصة إلى اللجوء أكثر للاستدانة للاستفادة من أثر الرفع المالي ما دام ضمان التسديد موجوداً؛
 - كما اتضح لنا أن المؤسسة حققت مردودية تجارية اقتصادية ومالية مقبولة خلال السنة 2011، لكنها بدأت بالانخفاض سنة 2012، لتصبح سالبة سنة 2013 وهذا مؤشر لإمكانية وقوعها في الخطر المالي؛
 - إلى أنه يصعب دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي بشكل دقيق من خلال النسب المالية والتوازنات المالية، وبالتالي فقد توصلنا من خلال تطبيق النماذج إلى أنه ، حسب نموذج **ALTMAN** لا يمكن الحكم بدقة على وقوع المؤسسة في الخطر المالي، أما وفق نموذج **Springat** فمؤسسة الخزف الصحي يحتمل أن تقع في خطر مالي وهذا ما يؤكد نموذج **KIDA** .

الخاتمة العامة

الخاتمة:

تنشأ المؤسسة في بيئة تتميز بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من درجة الغموض وعدم التأكد التي جعلت التخطيط للمستقبل من الأمور العسيرة. هذا بدوره جعل المؤسسة تواجه أخطار متعددة وكثيرة قد تكون سببا في تصفيتها. ومن بين هذه الأخطار الخطر المالي، بحيث تبقى عملية تقدير الخطر المالي هاجس كل مؤسسة اقتصادية إذا تعتمد هذه العملية خاصة على أدوات التحليل المالي، خاصة النسب المالية ومؤشرات التوازن التي يمكن الاستدلال من خلالها كمؤشرات تقريبية على الحالة المتوقعة للمؤسسة ومن أهم المؤشرات التي يمكن استخدامها في هذا الصدد هي نسب المديونية ، نسب التداول، نسب حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسب التمويل طويل الأجل، نسب صافي رأس المال العامل إلى الأصول، لكن الاعتماد على هذه النسب لوحدها لا يمكن من الوصول إلى استنتاجات مطلقة حول عملية تقدير الخطر المالي داخل المؤسسة الاقتصادية مما أدى إلى ظهور عدة نماذج تبنى على أدوات مالية مركبة تجمع بين أكثر من مؤشر مالي واحد في نموذج قياسي من أجل تقدير الخطر المالي في المؤسسة بشكل أدق.

وتبعاً لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات جاء على النحو التالي:

الفرضية الأولى: لقد تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الثاني والثالث أين تبين أن التحليل المالي بالنسب والتوازنات المالية لا يمكن تقدير الطر المالي بدقة لكن إذا أسندت هذه النسب إلى نماذج يمكن من خلالها تقدير الخطر المالي بدقة عالية

الفرضية الثانية: لقد تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الثالث بحيث تبين من خلال تطبيق بعض النماذج على مؤسسة الخزف الصحي أنها تعاني من خطر مالي خلال السنتين الماليتين 2012 و 2013.

وبعد الدراسة النظرية ودراسة حالة مؤسسة الخزف الصحي بالميلية لسنوات 2011، 2012

و2013 توصلنا جملة من النتائج والتوصيات نورد أهمها ما يلي:

- تكمن عملية إدارة الخطر المالي من خلال تقديره، قبل عدد كاف من السنوات، معرفة أسبابها لأجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة؛

- إن أدوات التحليل المالي "مؤشرات التوازن، النسب المالية والنماذج" دورا هاما وحيويا في تقدير الخطر المالي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
 - إن وقوع المؤسسة الاقتصادية في الخطر المالي يرجع إلى مجموعة من الأسباب المرتبطة والمتشابكة فيما بينها وقد تتعلق هذه الأسباب بالمؤسسة كسوء التسيير أو سياسات مالية كما قد تنجم عنه الظروف المحيطة.
 - لا تزال النسب المالية القاعدة العريضة التي يمكن من خلالها تقدير الخطر المالي، لكن إذا لم يتم إسنادها إلى نماذج كمية لا يمكننا الوصول إلى نتائج دقيقة للخطر المالي.
 - تدهور النتيجة الصافية بالنسبة للسنوات الدراسية 2011، 2012، 2013 وتحقيق خسارة في السنة الأخيرة.
 - مؤسسة الخزف الصحي متوازنة ماليا وهذا لا يعني أنها ليست في خطر مالي.
 - عدم القدرة على تقدير الخطر المالي بشكل دقيق وفق النسب المالية بالنسبة لمؤسسة الخزف الصحي.
 - مؤسسة الخزف الصحي في خطر مالي خلال السنتين 2012، 2013 وذلك من خلال دراستها بواسطة النماذج.
 - إن عدم معالجة الخطر المالي ومعرفة أسبابه قد يؤدي بمؤسسة الخزف الصحي إلى الإفلاس والتصفية.
- التوصيات:**
- ضرورة قيام مؤسسة الخزف الصحي بتوظيف رؤوس أموالها الدائمة في استثمارات توسعية ذات مردودية عالية، مع الاستفادة أكثر من طاقتها الاقتراضية؛
 - ضرورة تبني استراتيجيات تسويقية وإنتاجية فعالة لتدارك التدهور المستمر في النتائج المالية، الذي نشأ خلال السنوات الأخيرة.
 - على مؤسسة الخزف الصحي معرفة أسباب الخطر المالي التي وقعت فيه ومعالجته قبل ان تقع في الإفلاس والذي هو آخر مرحلة للخطر المالي .

- ضرورة قيام المؤسسات الجزائرية بعقد دورات مختصة في جانب الخطر المالي وتدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق وإنشاء نماذج لتقدير الخطر المالي تكون هذه النماذج مناسبة لواقع المؤسسات الجزائرية؛
- وفي الأخير يوصى بتشجيع الباحثين والدارسين بإجراء المزيد من الدراسات.

الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
13	- وظائف التحليل المالي.	الشكل رقم (1)
15	- بيئة التحليل المالي.	الشكل رقم (2)
41	- الطريقة البيانية في تحليل نقطة التعادل.	الشكل رقم (3)
56	- يوضح مراحل الخطر المالي.	الشكل رقم (4)
60	- عملية إدارة المخاطر	الشكل رقم (5)
90	- الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي بالميلية	الشكل رقم (6)
99	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة: 2011، "جانب الأصول"	الشكل رقم (7)
99	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة: 2012، "جانب الأصول"	الشكل رقم (8)
100	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة: 2013، "جانب الأصول"	الشكل رقم (9)
100	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة: 2011، "جانب الخصوم"	الشكل رقم (10)
101	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة: 2012، "جانب الخصوم"	الشكل رقم (11)
101	- الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة الخزف الصحي لسنة 2013، "جانب الخصوم"	الشكل رقم (12)

فهرس الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم(1)	- جدول الميزانية المالية.	28
الجدول رقم(2)	-منتجات وأعباء حسابات النتائج.	30
الجدول رقم(3)	-الجزء الأول من جدول التمويل	32
الجدول رقم(4)	-الجزء الثاني من جدول التمويل	33
الجدول رقم(5)	-وصف الخطر	62
الجدول رقم(6)	-نسب النشاط ومعدلات الدوران	69
الجدول رقم(7)	-نسب المردودية	71
الجدول رقم(8)	-النسب المالية المعتمد في نموذج بنك فرنسا	83
الجدول رقم(9)	-خط منتجات مؤسسة الخزف الصحي بالميلية	94
الجدول رقم(10)	-ميزانية المالية المفصلة لسنوات (2011-2012-2013) "جانب الأصول"	96
الجدول رقم(11)	-الميزانية المالية المفصلة لسنوات(2011-2012-2013) "جانب الخصوم"	97
الجدول رقم(12)	-الميزانية المالية المختصرة لسنوات(2011-2012-2013) لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية. " جانب الاصول"	98
الجدول رقم(13)	-الميزانية المالية المختصرة لسنوات(2011-2012-2013) لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية. " جانب الخصوم"	98
الجدول رقم(14)	- جدول حسابات النتائج لمؤسسة الخزف الصحي للسنوات المالية (2011-2012-2013)	102
الجدول رقم(15)	-النسب المالية المتعلقة بالسيولة لشركة الخزف الصحي	104
الجدول رقم(16)	-نسب النشاط للمؤسسة الخزف الصحي	105
الجدول رقم(17)	-مؤشرات التوازن المالي طويل الأجل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية	107
الجدول رقم(18)	-نسب المردودية لمؤسسة الخزف الصحي	108
الجدول رقم(19)	- أنواع رأس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.	109
الجدول رقم(20)	-احتياجات راس المال العامل لمؤسسة الخزف الصحي	110
الجدول رقم(21)	-الخزينة لمؤسسة الخزف الصحي	111
الجدول رقم(22)	-تقدير الخطر المالي وفق نموذج ALTMAN لمؤسسة الخزف الصحي.	112
الجدول رقم(23)	-تقدير الخطر المالي وفق نموذج Springat لمؤسسة الخزف الصحي.	113
الجدول رقم(24)	-تقدير الخطر المالي لمؤسسة الخزف الصحي وفق نموذج KIDA	114

قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

1-1- الكتب:

- 1- إبراهيم هندي: الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، الطبعة السابعة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
- 2- الياس بن الساسي، يوسف القرشي: التسيير المالي الإدارة المالية الحديثة، دروس وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، 2006.
- 3- أيمن الشنطي، عامر شقر: مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البادية، عمان، الأردن، 2008.
- 4- بلعروس أحمد التيجاني: النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.
- 5- بوعتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، بدون سنة نشر.
- 6- حربي محمد عريفات، سعد جميعة عقل: التأمين وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
- 7- حمزة محمود الزبيدي: إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 8- حمزة محمود الزبيدي: أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
- 9- خالد توفيق الشمبري: التحليل المالي والاقتصادي في دراسة وتقييم جدوى المشاريع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 10- خالد وهيب الراوي: إدارة المخاطر المالية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2009.
- 11- خميسي: التسيير والمالية التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 12- رشاد العصار عاطف الأخرس عليان الشريف إيمان الهيني، أحمد الجبري: الإدارة والتحليل المالي، الطبعة الأولى، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 13- رضوان أحمد العتاب: مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، الطبعة السابعة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

- 14- رضوان وليد عمار: أساسيات في الإدارة المالية، مدخل الى قرارات الاستثمار وساسة التمويل، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة، عمان، 1997.
- 15- زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود: التسيير المالي حسب البرنامج الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
- 16- زياد رمضان، محفوظ جودة: إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، مصر الجديدة، 2008.
- 17- سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة الناشر المعارف، مصر، 2005.
- 18- شرف محمد العمري، محمد محمد عطا: الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، الطبعة الأولى، بدون مكان نشر، 2012.
- 19- طارق عبد العال: إدارة الخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)، كلية التجارة، عين الشمس، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 20- طارق عبد العال: المشتقات المالية المفاهيم - ادارة المخاطر المحاسبية ، الدار الجامعية للنشر، 2001.
- 21- عاشور كتوش: المحاسبة العامة أصول ومبادئ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر.
- 22- عاطف وليم اندرواس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2007
- 23- عبد الغفار حنفي: الإدارة المالية المعاصرة، مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، مصر، 1992.
- 24- عدنان تايه النعيمي، سعدون مهدي الساقى، أسامة عزمي السلام شقيرى نوري موسى: الإدارة المالية (النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان، 2007.
- 25- عدنان تايه: ارشد فؤاد التميمي: التحليل والتخطيط المالي، الاتجاهات المعاصرة، الطبعة العربية، دار اليزاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- 26- علي عباس: الإدارة المالية في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، دار مكتبة الرائد العلمية، عمان، 2002.

- 27- كارين هورشر: أساسيات إدارة المخاطر المالية، ترجمة عطا الله خليل، محمد عبد الفتاح العثماوي ، مكتبة الحرية للنشر، بدون بلد نشر، 2008.
- 28- دادي عدون ناصر: تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998،
- 29- محسن أحمد الخضيرى: ديون متعثرة الظاهرة الأسباب.....العلاج، الطبعة الأولى، أتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1996.
- 30- محمد المبروك أبو زيد: التحليل المالي لشركات أسواق المالية، الطبعة الثانية، دار المريخ، العربية السعودية، 2009
- 31- محمد عباس: المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث
- 32- محمد مطر: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات الاستخدامات العلمية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان ، 2003،.
- 33- مصطفى فهمي الشيخ: التحليل المالي، الطبعة الأولى، دار النشر، رام الله، فلسطين، 2008.
- 34- مفلح عقل: الإدارة المالية والتحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع،(2009مكان النشر غير محددة).
- 35- منير شاكر، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور: التحليل المالي(مدخل صناعات القرار)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2000،
- 36- هاشم فوزي دباس العبادي: الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، الطبعة الأولى، دار الوراق للنشر، الأردن، 2008.
- 37- هوشيار معروف: الاستثمارات والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، 2009.
- 38- وليد ناجي الحيايى: الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك بدون سنة نشر، بدون بلد نشر.
- 39- وليد ناجي الحيايى: الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي منهج علمي وعملي متكامل، الطبعة الأولى، الاردن، 200421.
- 40 - يوسف حجم الطائي وآخرون: إدارة التأمين والمخاطر، الطبعة الأولى، دار اليازوي للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

1-2-2-1- الرسائل الجامعية:

1-2-1- رسائل الدكتوراه

1- حوري زينب: تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الصناعية، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

2- محمد علي محمد علي: إدارة المخاطر المالية في الشركات المصرية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص إدارة أعمال، جامعة القاهرة 2005.

1-2-2-1- رسائل الماجستير

1- لزعر محمد سامي: التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة الماجستير، تخصص ادارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011-2012

2- اليمين سعادة: استخدام التحليل المالي في تقييم اداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير تخصص إدارة أعمال جامعة الحاج لخضر - باتنة، 2008-2009.

3- بن مالك عمار: المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

4- عبدلي لطيفة: دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأفراد وحوكمة الشركات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011_2012.

5- هاله بسام عبد الله الغصين: استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، رسالة ماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية الجامعة الإسلامية غزة، 2004.

1-3- المجالات:

1- بلعوز بن علي: استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد السابع، الجزائر، 2009.

2- تانيا قادر عبد الرحمان: دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقرضة عند اتخاذ قرارات الائتمان المصرفي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 8، العدد 26، 2012.

3- عبد الكريم كندوز: مدخل للصناعات المالية الإسلامية: مدخل للهندسة المالية، منشورات الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية العدد9، 2012.

4- وحيد محمد رامو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار: استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية ، دراسة على عينة من شركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة تنمية الرافدين العدد 100، مجلد 32، جامعة الموصل العراق، 2010.

1-4- الهيئات الرسمية:

1- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009

1-5- الملتقيات:

1- عصماني عبد القادر: أهمية بناء لبناء المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 20-21، أكتوبر، 2009.

2- طراد خوجة هشام، حملي حسين: تشخيص الخطر ومحاولة تجنب العجز المالي وآثاره، ملتقى وطني الأول حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية المركز الجامعي ، سوق أهراس. 23/22 ماي 2012.

3- لحسن فضيل، التحليل المالي باستخدام المقاربة والسيولة في ظل نظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق اهراس، يومي 22-23/5/2012.

4- مصطفى طويطي، خيرة مجدوب: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية لصناعة الأنايب باستخدام نموذج الشبكة العصبية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، المركز الجامعي بسوق أهراس، يومي 22/23/2012.

1-5- المواقع الالكترونية:

1- أيمن علي عمر ، نظرة تحليلية للفشل المالي : أسبابه ،أدواته و طرق علاجه ، www.scribd.com

2- ترجمة الجمعية المصرية لإدارة المخاطر ، معيار إدارة المخاطر : www. Erma-egypt. Org

2- المراجع باللغة الفرنسية:

1-Anne Marie Percie du sert: **Le Risque et le contrôle de risque**, Ed. Economica, France. 1999.

2- Patrice vizzavona: **Gstion financiere**, 8^{ene} editon, printed, in Algria, 1995.

3- lauzel: **controle de Gestion et budgets**, sirey, paris, 1986.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان

الإهداء

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: التحليل المالي وأدواته

تمهيد 9

المبحث الأول: مدخل لتحليل المالي..... 10

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التحليل المالي وأسباب نشأته..... 10

المطلب الثاني: وظائف، أهداف، بيئة التحليل المالي..... 12

المطلب الثالث: أهمية، مقومات، منهجية التحليل المالي..... 15

المبحث الثاني: استعمالات للتحليل المالي وأساليبه الحديثة..... 18

المطلب الأول: استعمالات التحليل المالي..... 18

المطلب الثاني: الأساليب الحديثة في التحليل المالي..... 22

المبحث الثالث: القوائم المالية المستعملة في للتحليل المالي..... 23

المطلب الأول: الميزانية..... 23

المطلب الثاني: حسابات النتائج..... 29

المطلب الثالث: جدول التمويل..... 31

المبحث الرابع: أدوات التحليل المالي..... 34

المطلب الأول: النسب والمؤشرات المالية..... 34

المطلب الثاني: المقاربات وبيان التغيرات والاتجاهات..... 35

المطلب الثالث: تحليل التعادل..... 38

خلاصة الفصل الأول..... 41

الفصل الثاني: آلية تقدير الخطر المالي الخطر المالي

تمهيد..... 43

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للخطر المالي..... 44

المطلب الأول: ماهية الخطر..... 44

المطلب الثاني: مفهوم الخطر المالي والمفاهيم المرتبطة به..... 48

42.....	المطلب الثالث: أسباب ومراحل الخطر المالي.....
57.....	المبحث الثاني: مدخل إدارة المخاطر.....
57.....	المطلب الأول: مفهوم ونشأة إدارة المخاطر.....
59.....	المطلب الثاني: خطوات إدارة المخاطر.....
64.....	المطلب الثالث: أدوات وأهداف إدارة المخاطر.....
66.....	المبحث الثالث: استخدام النسب المالية والتوازنات المالية لتقدير الخطر المالي.....
66.....	المطلب الأول: استخدام النسب المالية لتقدير الخطر المالي.....
74.....	المطلب الثاني: استخدام مؤشرات التوازن لتقدير الخطر المالي.....
76.....	المبحث الرابع: استخدام النماذج لتقدير الخطر المالي.....
76.....	المطلب الأول: التعريف بالنماذج.....
78.....	المطلب الثاني: عرض بعض النماذج المستخدمة في تقدير الخطر المالي.....
84.....	المطلب الثالث: النتائج المستخلصة من النماذج.....
85.....	خلاصة الفصل الثاني.....
	الفصل الثالث: دراسة إمكانية وقوع مؤسسة الخزف الصحي في الخطر المالي من خلال استعمال أدوات التحليل المالي
87.....	تمهيد.....
87.....	المبحث الأول: تقديم شركة الخزف الصحي بالميلية.....
88.....	المطلب الأول: نبذة عن شركة الخزف الصحي بالميلية.....
89.....	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لشركة الخزف الصحي.....
93.....	المطلب الثالث: مراحل عملية الإنتاج في شركة الخزف الصحي بالميلية.....
95.....	المبحث الثاني: عرض مختلف القوائم المالية لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.....
-2012-2011	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية لمؤسسة الخزف الصحي للسنوات المالية (2011-2012-
96.....(2013)
	المطلب الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات المالية (2011-2012-2013) لمؤسسة الخزف الصحي
98.....
101.....	المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج لمؤسسة الخزف الصحي.....

103.....	المبحث الثاني: دراسة وضعية مؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
103.....	المطلب الأول: دراسة النسب المالية لمؤسسة الخزف الصحي.
109.....	المطلب الثاني: تحليل مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة الخزف الصحي بالميلية.
112.....	المطلب الثالث: تطبيق بعض النماذج على مؤسسة الخزف الصحي لتقدير الخطر المالي.
115.....	خلاصة الفصل الثالث.
117.....	الخاتمة العامة.
121.....	الملاحق.
133.....	فهرس الأشكال.
135.....	فهرس الجداول.
137.....	قائمة المراجع.
143.....	فهرس المحتويات.
147.....	الملخص باللغة العربية.
148.....	الملخص باللغة الانكليزية.

الطائف

الملخص:

يعد الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية من أهم المواضيع، التي تواجه الكثير من الكتاب والباحثين وذلك لما قد ينتج عنه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع، و تعتبر أدوات التحليل المالي من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في إدارة الخطر المالي في المؤسسة الاقتصادية من خلال تقدير الخطر المالي قبل عدد كافي من السنوات.

تشكل النسب المالية و مؤشرات التوازنات المالية أهم أدوات التحليل المالي التي يتم الاعتماد عليها في تقدير الخطر المالي، ومع تطور الفكر المالي الحديث ظهرت العديد من النماذج التي تبنى على نسب مالية معينة تعطى لها أوزان معينة، إذا اعتمد الباحثون في إعدادها على فحص النسب المالية التي تدل بشكل أدق وأصدق على نجاح وفشل المؤسسة بحيث تختلف هذه النسب من نموذج إلى آخر.

Summary:

Within a financial corporation, financial risks are considered one of the most important topics that intrigue many researchers in the field. This can be attributed to its negative consequences on the national economy and society as well. Financial analysis tools are deemed to be among the most widely used in managing financial risks within the financial corporation, and this can be achieved through estimating financial risks beforehand.

Financial ratios to gather with financial balances indications are said to be the most important financial tools by far that can be relied on to estimate financial risks.

Many models have appeared due to the current financial evolution of thought. These models are based on certain financial ratios that have got certain values. In the preparation of these models, researchers depend on examining financial ratios whereby they differ from one model to another. It is worth mentioning that these financial ratios play a key role in determining the success or the failure of any financial corporation.